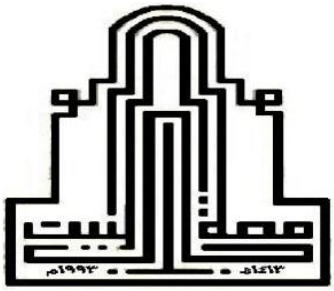

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

(٢٠٠٣-٢٠١٦)

Non-Traditional Security Threats and the Security Of The Gulf Cooperation Council GCC Countries

(٢٠٠٣-٢٠١٦)

إعداد الطالب

عادل عبدالله بركه المطيري

الرقم الجامعي (١٥٧٠٦٠٠٠١٢)

إشراف

الدكتور عاهد المشاقبة

قدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

الفصل الصيفي ٢٠١٦ /٢٠١٧ م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **عادل عبدالله المطيري**

التخصص: علوم سياسية **الكلية:** معهد بيت الحكمة **القسم:** العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2016)

توقيع الطالب:

التاريخ: ٢٠١٧/٧/٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **عادل عبدالله المطيري**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٣٠/٧/٢٠١٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: **عادل عبدالله المطيري**

التخصص: علوم سياسية **الكلية:** معهد بيت الحكمة **القسم:** العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (2003-2016)

توقيع الطالب:

التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهــداء

إلـــى كـل مــن عــلمـــنـــي حـــرفـــاً.....

إلـى كــل أرشــدنـــي الـــى فـــكـــرة.....

" وأخيراً إلى كل من كن لي المحبة والاحترام"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور عاهد المشاقبة الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا. كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ز

ملخص ..... ي

الاطار النظري للدراسة ..... ك

الدرسات السابقة ..... ت

ما يميز هذه الدراسة: ..... غ

الفصل الاول: الإطار النظري للأمن والتهديدت الأمنية ١

المبحث الاول : خصائص الأمن ومستوياته وأبعاده ١

المطلب الاول : خصائص الأمن الوطني : ١

المطلب الثاني: مستويات الأمن ٣

المبحث الثاني: التهديدات الامنية غير التقليدية ١٥

المطلب الأول : طبيعة التهديدات الامنية غير التقليدية : ١٥

المطلب الثاني : انواع التهديدات الامنية ٢٢

المطلب الثالث: تحليل التهديدات الأمنية: ٢٤

الفصل الثاني الأمن في مقاربات العلاقات الدولية ٣١

تمهيد ٣١

المبحث الاول : الأمن في المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية ٣١

المطلب الاول : المقاربات الواقعية في العلاقات الدولية : ٣٢

المطلب الثاني : المقاربات الليبرالية في العلاقات الدولية: ٥٠

المبحث الثاني: الأمن في المقاربات غير التقليدية في العلاقات الدولية ٦١

المطلب الاول : مدرسة كوبنهاجن ٦١

المطلب الثاني : المقاربة البنائية Constructivist : ٦٧

المطلب الثالث : المقاربة النقدية الاجتماعية في العلاقات الدولية : ٧٣

المطلب الرابع : مقاربات ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية ٧٩

الفصل الثالث اثر التهديدات الامنية غير التقليدية على امن دول مجلس التعاون الخليجي ٨٦

مقدمة: ٨٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: اثر التهديدات الامنية غير التقليدية على امن دول مجلس التعاون الخليجي.....٨٦
المطلب الاول الإرهـــاب الـدولي علـى أمــن دول مجلس التعاون الخليجي : ٨٧
المطلب الثاني : الدولة الفاشـلة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (اليمن نموذجا):.....٩٤
المبحث الثاني : أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية الداخلية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي
: ١١٢
المطلب الاول : الطائفية السياسية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي : ١١٢
المطلب الثاني : الاحتجاجات الشعبية و امن دول مجلس التعاون ١١٦
المطلب الثالث: مخاطر الإختلالات الديمغرافية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٢٣
المطلب الرابع : أزمات الأقتصاد والمالية العامة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي : ١٣٦
الخـاتـمـة ١٤٨
التوصيات ١٥٠
المراجع: ١٥٢
المراجع العربية: ١٥٢
المراجع الأجنبية : ١٦٧
Abstract ١٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١.	تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٤	١٩٦
٢.	نسبة النساء والرجال من القوى العاملة الوطنية بحسب البلد من دول الخليج ٢٠١٥-٢٠١٣	١٩٧
٣.	الاهميه النسبية لأنشطة الاقتصاديه في الناتج المحلي الاجمإلى بالاسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون(%) - مؤشرات التنميه الاقتصاديه ٢٠١٥- المركز الخليجي الاحصائي	٢١٢

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١.	أهم مؤشرات الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠ – ٢٠١٤م	٢١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

(٢٠٠٣-٢٠١٦)

إعداد
عادل عبدالله بركه المطيري
المشرف
د.عاهد المشاقبة

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم الأمن وتطوره وفق مقاربات العلاقات الدولية، ومعرفة طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وتحليل مصادر التهديدات الأمنية غير تقليدية بمستوياتها المختلفة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، والتعرّف على السياسات الخليجية في مواجهة التهديدات الأمنية غير تقليدية التي تتعرض لها.

واعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها، المنهج المقارن ومنهج التحليل النظمي، للإجابة على السؤال المحوري والمتمثل في، ما هي تأثيرات التهديدات الأمنية غير تقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي : تتعرض دول مجلس التعاون الخليجي لمجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة والتي تتصف بأنها غير تقليدية، كتهديدات الطائفية السياسية والإرهاب والاختلالات الديمغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تهديدات المشروع النووي الإيراني من ناحية تأثيره في ميزان القوى و تأثيراته البيئة من ناحية آخرى.

كما وجدت الدراسة اختلاف في تحديد مفهوم الأمن بين مقاربات العلاقات الدولية.

وفي ضوء نتائج الدراسة فقد اوصت على ضرورة تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات أمنية جديدة تأخذ في إعتبارها التغير الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية وفق المقاربات الأمنية غير تقليدية في العلاقات الدولية والتي تم التطرق لها في الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاطار النظري للدراسة

المقدمة:

بعد التحولات الكبرى التي عرفتها العلاقات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، واجهت الدول أنماط جديدة من التهديدات الأمنية غير التقليدية، عجزت عن التعامل معها وفق مقاربات العلاقات الدولية التقليدية، مما فرض قيام مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الدول في ظل النظام العالمي الجديد.

بينما كان تركيز المقاربات التقليدية على حماية أمن الدولة القومية بإعتبارها الفاعل الرئيسي– والوحيد في العلاقات الدولية من الأخطار الخارجية باستخدام الوسائل العسكرية، ظهرت تهديدات أمنية جديدة مختلفة في طبيعتها عن التهديدات التقليدية حيث تتميز بكونها غير عسكرية وغامضة المعالم وعابرة للحدود ومبهمة المصدر وغير مرئية وغير متوقعة، كالارهاب والفقر والجهل والكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية...الخ، هذه التهديدات يمكن معالجتها وفق مقاربات العلاقات الدولية الحديثة والتي تتعامل مع مفهوم الأمن بإطاره الشامل وبمستوياته المختلفة، أو بمزيج من الأطروحات النظرية لمقاربات العلاقات الدولية المختلفة معاً، وهذا ماذهب إليه ستيف سميث حين قال أن "النظريات تتطرق إلى جوانب مختلفة من عالم العلاقات الدولية، وأن دارس هذه العلاقات يمكنه اعتماد طريقة الاختيار والمزج Pick and Mix من بين النظريات وتطبيقها على الظاهرة الدولية موضوع الدراسة ".

حظى مفهوم التهديدات الأمنية غير تقليدية باهتمام المفكرين والسياسيين في الغرب مبكراً، بعكس نظرائهم من المفكرين العرب، ويرجع ذلك إلى تراجع قضايا الأمن التقليدي في العالم الغربي كالاحتلال أو الصراعات المسلحة مع إنتهاء الحرب الباردة مقابل صعود القضايا الأمنية الجديدة التي باتت تهدد رفاهية المجتمع الغربي، كقضايا الطاقة والمخدرات والبيئة و الإرهاب وغيرها.

أما في العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، فلاتزال قضايا الأمن التقليدي على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية كالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، والمشكلات الحدودية، بل ازداد زخم تلك التهديدات بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ٢٠٠٣ واسقاط نظامه، وما ترتب عليه من إخلال في ميزان القوى بمنطقة الخليج العربي لصالح ايران التي تكاد تكون القوة الإقليمية الوحيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من أهمية قضـــايا الأمن التقليدية وتصـــدرها أجندة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا انهم وكمعظم دول العالم تأثروا بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الامنية الدولية، فلقد توسعت مضامين وابعاد الامن الاقليمي الخليجي، واتســـمت التهديدات الموجهة له بالطبيعة غير تقليدية، ولعل الازمات الامنيـة التي عصـــفت بدول مجلس التعاون منذ عام ٢٠٠٣ ومابعده دليل على ذلك، إذ أخذت بعض التهـديـدات بـالتعـاظم كتهـديـد الإرهاب الدولي وظهور الدولة الفاشـــلة في الجوار الجغرافي وتأثيراتها الأمنية، وبروز مشـكلة الطائفية السـياسـية والاحتجاجات الشعبية وقضايا المخدرات والجريمة المنظمة، والجرائم الإكترونية، ومخاطر انتشـــار اســـلحة الدمار وإنعكاســـاتها علي ميزان القوى والأضرار البيئة الخطيرة لها، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالإختلالات الديمغرافية والأقتصادية وإنعكاساتها الأمنية.

أن ارتباط أمن دول مجلس التعاون حالياً في التهديدات الأمنية غير التقليدية لا يعني أنتفاء التهديدات والأخطار في شـكلها التقليدي (العسكري)، خاصة مسألة تأمين الحدود في ظل اللاستقرار الذي يميز دول الجوار.

والجدير بالذكر أن هناك تشابك وتداخل بين قضايا الأمن التقليدي والتي ترتكز على الجوانب العسكرية والقوة المسلحة، والقضايا الأمنية الجديدة غير تقليدية.

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية :

١- الأهمية العلمية (النظرية) :

تأتي الاهمية النظرية للدراسـة الحالية بكونها تسهم في سد النقص في الأدبيات العربية المتعلقة بموضوع الأمن، برصـدها للتطور النظري التي طرأت على مفهوم الأمن وفق مقاربات العلاقات الدولية المختلفة، كما تحاول الدراسـة تسليط الضوء على تحولات البيئة الأمنية الأقليمية وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة (غير تقليدية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الأهمية العملية :

تحاول الدراسة فهم طبيعة البيئة الأمنية الخليجية المعقدة والمتشابكة وما تتعرض له من تهديدات غير تقليدية كالأرهاب والطائفية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، للتوصل إلى استراتيجية موحدة لدول مجلس التعاون للتصدي لتلك التهديدات لتحقيق أمنها الأقليمي.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة على تحقيق الأهداف التالية :

- تتبع مفهوم الأمن وتطوره وفق مقاربات العلاقات الدولية
- معرفة طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغير تقليدية التي تهدد الأمن الوطني والأقليمي والدولي.
- تحليل مصادر التهديدات الأمنية غير تقليدية بمستوياتها المختلفة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي .
- التعرّف على السياسات الخليجية في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتعرض لها.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشهد منطقة الخليج العربي العديد من التهديدات الأمنية على كافة المستوبات خاصةً تلك التي برزت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والتي استدعت إعادة النظر في التصورات الخليجية حول الأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها.

ففي ظل التحولات التي عرفها مفهوم الأمن وتعاظم التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تهدد الأمن الإقليمي الخليجي.

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التحولات النظرية التي طرأت على مفهوم الأمن الوطني؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

١- ما المقصود بمفهوم الأمن وما هي خصائصه ومستوياته وأبعاده المختلفة؟

٢- ما هي أهم التحولات النظرية التي طرأت علي مفهوم الأمن وفق مقاربات العلاقات الدولية؟

٣- ما طبيعة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجة دول مجلس التعاون الخليجي ؟

٤-ما التداعيات المترتبة للتهديدات الأمنية غير التقليدية علي أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟

٥- ماهي استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات غير تقليدية التي تتعرض لها؟

رابعاً : فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

ازدياد التهديدات الأمنية غير تقليدية التي تواجة دول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠٠٣

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يختلف مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية باختلاف الفاعليين الدوليين.

- تغيّر طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجة دول مجلس التعاون الخليجي يستجُوب معالجات غير تقليدية(عسكرية).

خامساً : المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة :

الأمن :

على الرغم من أهتمام العديد من الباحثين والمنظرين في مجال العلاقات الدولية بتوصيف وتحليل ظاهرة ومفهوم الأمن إلا أنه مازال من المفاهيم الغامضة والمتشابكة والمركبة، فيما يلي عرض لأبرز تعريفات الأمن:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن " هو التحرر من التهديد، ويتجلي في قدرة الدولة بالمحافظة على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية " (Barry Buzan-١٩٩١- ١١٦) .

ومن وجهة نظر وزير الخارجية الامريكي الأسبق هنري كسينجر فيعني الأمن التصرفات التي يسعى المجتمع من خلالها لحفظ حقه في البقاء (مظلوم -٢٠١٢-٢٠).

أما تعريف الموسوعة السياسية للامن القومي بأنه " ماتقوم به الدول للحفاظ على سلامتها الخارجية والداخلية " (الكيإلى -١٩٧٩-٣٣١).

وعند روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي الأسبق " يعني الأمن التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظل حماية مضمونة " (مظلوم -٢٠١٢ -٥).

ويرى أرنولد ولفز بأن الأمن يرتبط موضوعياً بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وذاتياً يعني الأمن غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، والمقصود بالقيم المركزية: بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي، الحريات الأساسية (- Arnold Wolfers ١٩٦٢-١٥٠) .

الأمن بمفهومه الواسع هو" كل مايحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها،وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهو يشمل الأمن ببعديه الداخلي والخارجي (الحربي-٢٠٠٨ - ١١)

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على وجودهم ومصالحهم والتي تشمل مجالات الحياة المتعددة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئة) وتخفيض التهديدات الموجه لها إلى الحدود الدُنيا.

التهديدات الأمنية غير التقليدية :

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات على صعيد العلاقات الدولية وطبيعة المخاطر الأمنية التي تواجها الوحدات الدولية إلى أنحسار في حدة الصراعات الأديولوجية والتهديدات العسكرية الرئيسية والثانوية، مقابل ظهور تهديدات جديدة بالغة التعقيد تتجاوز النمط التقليدي للتهديدات، بحيث يتداخل فيها أمن الدول وأمن المجتمعات، كالإرهاب والجريمة المنظمة والفقر والنزاعات الداخلية وانتشار اسلحة الدمار الشامل. (فريجة٢٠١٦-١٤٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أحـدثت التهديدات الأمنية غير تقليدية تغّير في هيكلية المخاطر الأمنية التي عرفها العالم، فلم تعد التهـديـدات تمـاثليـة - تقليدية، ناتجة عن دول تهدد دول فقط، بل اصـــبحت تهديدات لاتماثلية - غير تقليدية ناتجة عن ظواهر طبيعية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

وتتميّز التهديدات الأمنية غير التقليدية بطابعها الشـــمولي والعالمي لتُشـــكّل ظاهرة جديدة تســـمّى بعولمة المخاطر الأمنية وذلك لأنها تأثير التهديدات الأمنية غير تقليدية لا يقتصرـــ علي دولة او مجتمع بحـد ذاتـه بـل تتعـدهـا إلى دول عديدة وأحياناً يمتد تأثيرها إلى البشرـــية ككل، مثل الأوبئة والإرهاب وغيرها، وبذلك تتراجع أهمية الحدود الفاصـــلة بين الدول في ظل صـــعود دور الفاعلين من غير الدول والظواهر العابرة للحدود ليصبح من الصعب السيطرة على مصادر التهديدات الأمنية غير تقليدية أو احتواء تداعياتها (عون-٢٠١١-٣).

أهتمت المقاربة النقدية بالتهديدات غير العسـكرية التي تواجه أمن الأنسانية ككل، وربطت بين الأمن الوطني والتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووحدّدت مجموعة من التهديدات غير التقليدية، كالتهديدات البيئية الخاصـــة في التلوث والاضـــطرابات المناخية والكوارث الطبيعية، وتهديدات الهجرة الـدوليـة عبر الحـدود بمختلف أشـــكالها، والتهديدات المنبعثة من إعادة ظهور القوميات داخل الدول، والتهديدات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية (قوجيلي- ٢٠١٤-٤٠) .

وقد حدّد تقرير برنامج الامم المتحدة الأنمائي الصادر سنة ٢١١٤ تحت عنوان "عالم أكثر أمنا مسؤولياتنا المشتركة " التهديدات الجديدة الغير تقليدية في أنها عمليات تؤدي الى وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرـــر بالدول بوصـــفها الوحدات الاســـاســـية للنظام الدولي وتتمثل هذه التهـديـدات الجديدة في التهديدات الاقتصـــادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصرـاعات بين الدول والصرـاعات داخل الدول كالحروب الاهلية والابادة الجماعية وتهديد بالأسـلحة النوويـة والكيميـائية والبيولوجية، والارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. (عالم أكثر أماناً مسؤوليتنا المشتركة - ٢٠٠٤-١٧)

التعريف الاجرائي للتهـديـدات الأمنيـة غير التقليـديـة، هي التهـديـدات الأمنيـة التي أحدثها الإرهاب، والطائفية السـياسـية، والاحتجاجات الشـعبية، وانتشـار أسـلحة الدمار الشـامل، انتشار الدولة الفاشلة، والحالة الأمنية المترتبة على الاختلالات الديمغرافية، والأختلالات الأقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة الفاشلة:

اعتبر بعض المتخصصين ان تعريفات الدولة الفاشلة التي كانت تركز على العامل الأقتصادي بإعتباره العامل الأساسي في فشل الدول،تعريفات قاصرة ولا تلبي الأغراض التحليلية، ولذلك تزايد الأهتمام مؤخراً بالعوامل الأخرى، كالعوامل السياسية والأجتماعية والأمنية مثل شرعية الدولة، وقدرتها على اختراق المجتمع على نحو فعال، وقدرتها على الحفاظ على كّل من الأمن الخارجي والداخلي، فلم تعد الدول الضعيفة هي فقط تلك التي تواجه قيوداً من حيث الموارد والجدوى الاقتصادية، بل إنها أيضاً الدول التي تتميز بأنظمة سياسية مهلهلة، أو هشة، أو مختلة وظيفياً (تقرير جورجتاون في قطر - ١-٢٠١٦) .

من تعريفات الدول الفاشلة "هي الدولة العاجزة عن أداء وظائفها، والغير قادرة على احتواء التناقضات الاجتماعية"(بن الطيب - ٢٠١٥-١٥) .

وتُعرّف الدولة الفاشلة أيضاً " بأنها الدولة التي تعجز عن القيام بدورها كمجسدة لإرادة شعبها وراعية لمصالحه " (الزعبي – ٢٠١١) .

منذ ٢٠٠٥ بدأ صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign Policy)، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن ١٢ مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتتراوح قيمة كل منها بين (٠-١٠)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة والمعايير تتوزع على:

- **المؤشرات الاجتماعية الدالة على فشل الدولة:**
  - **١- الضغوط الديموغرافية**
  - **٢- الحركة الهائلة للاجئين والمشردين.**
  - **٣- الانتقام**
  - **٤- هجرة الأدمغة.**
- **المؤشرات الاقتصادية:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة

٦- تراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي وسعر الصرف والميزان التجاري.

— المؤشرات السياسية والعسكرية فتتمثل في:

٧- تجريم أو نزع الشرعية للدولة: عبر فقدان شرعية الدولة

٨- التدهور التدريجي للخدمات العامة: ويبرز في ضعف الثقة في المؤسسات

٩- الإنتهاك الواسع لحقوق الإنسان وانتهاك الحقوق والقانون

١٠- ظهور الأجهزة الأمنية كدولة داخل دولة وغياب الأمن.

١١- صعود النخب المنقسمة: بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية

١٢- تدخل الدول الأجنبية بالدولة (العنبر، محمد ١٦٢- ٢٠١٤).

التعريف الاجرائي للدولة الفاشلة هي تلك الدولة الضعيفة أو التي تفقد السيطرة على أراضيها، وتفقد تامين الحماية الى ثرواتها الطبيعية والبشرية لتصبح مصدر تهديد لامن الدول المجاورة.

الارهاب :

لا يزال وضع تعريف جامع ومحدد للإرهاب مشكلة كبرى يختلف حولها كل من يبحث أو يتعامل مع هذه الظاهرة.

ويرجع معظم الإختلاف حول مفهوم الإرهاب إلى أسباب تتعلق بطبيعة العمل الإرهابي بذاته، فالإرهاب على المستوى الدولي لا يعد جريمة بحد ذاته، بل مظلة تقع تحتها مجموعة من الممارسات الإجرامية مختلف الأشكال والأهداف والأسباب، كما أن جزء من الأختلاف حول مفهوم الإرهاب يرجع إلى أختلاف الدول بنظرتها للعمل الإرهابي، فمثلاً، ما تراه دولاً عملاً إرهابياً قد تراه دولاً أخرى من أعمال المقاومة.

وسنذكر بعض تعريفات الإرهاب:

الارهاب هو " الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما " (ياسين- ١٩٩٢ - ١٠٦)، وعند الفقية (saldana) هناك مفهومين للإرهاب، أحدهما ضيّق والأخر واسع، "المفهوم الضيّق للارهاب هو الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كنعصر معنوي وذلك باستخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما المفهوم الموسّـع للإرهاب فهو كل جناية أو جنحة سـياسـية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذهاأو التعبير عنها ما يثير الفزع العام، لما لها من طبيعة ينشأ عنهاخطر عام " (علي - ٢٠١٢- ٢٠)

ويُعرّف الفقية (سوتيل Sottill) الإرهاب بأنه "عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف محدد". (على -٢٠١٢- ١٩)

بينما يُعرف الفقية (lemkin) الإرهاب بأنه إخافة العامة بواسطة أعمال العنف لتحقيق أهداف معيّنه، سواء تحققت أو لم تتحقق تلك الأهداف. (علي، ٢٠١٢ – ١٩)

وفي الموسـوعة السـياسية الإرهاب يعني "استخدام العنف غير القانوني او التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشـويه والتعذيب والتخريب والنسـف، بغية تحقيق هدف سـياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عمد الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسـسـات، أو كوسـيلة من وسـائل الحصـول على معلومات أو مال، وبشـكل عام اسـتهدام الإكراه لإخضـاع طرف مناوئ لمشـيئة الجهة الإرهابية " (الكيإلى - ١٩٩٠-١٥٣).

بالرغم من فشل جهود الأمم المتحدة في وضع تعريف محدد للارهاب لاختلاف المصالح ووجهات النظر حول المفهوم ولكنها وضعت بعض المبادئ العامة حول الممارسات الإرهابية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٥. (عوض -١٩٩٩- ٣٣).

حيث ميّزت الامم المتحدة بين الإرهاب والكفاح المشرـوع المسـتند على حق تقرير المصـير للشـعوب فوقفاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ (عوض - ١٩٩٩- ٢٥).

أمـا الإرهـاب ووفقاً للإتفاقية العربية لمكافحة الارهاب ٢٢ ابريل ١٩٩٨ " كل فعل من افعال العنف او التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضـه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعـب بين النـاس، أو ترويعهم بـإيـذائهم أو تعريض حيـاتهن أو حريـاتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرـر بالبيئة أو بأحد مرافق أو الأملاك العامة أو الخاصـة، أو أحتلالها أو الاسـتيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر "(عوض - ١٩٩٩- ١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما التعريف الإجرائي للإرهاب في هذه الدراسة فهو كل أعمال العنف والرعب والتدمير المستخدمين لتحقيق أهداف سياسية.

الطائفية السياسية:

هناك العديد من التعريفات للطفائفية السياسية ومنها:

الطائفية السياسية هي العملية التي تُسيّس من خلالها أنماط الهوية العرقية والدينية. (تقرير جامعة جورجتاون - ٢٠١٥-١)

يقصد بالطائفية السياسية " توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية مصّلحية، وهو نمط من التحيّزات السياسية ولكنه بغطاء مذهبي أو ديني، يتمترس خلفها البعض لتحقيق أجندته الخاصة، ويلجأ لها الكثير من الفاشلين سياسياً في بناء الدولة المدنية لتغطية فشلهم باستدعاء عصبية الطائفة أو القبيلة أو المذهب " (أحمد الأزدي- ٢٠١٥-١٣٤)

تعريف برهان غليون للطائفية " تنتمي إلى مجال السياسة لا مجال الدين، وهي تعني مجموعة الظواهر التي تعبّر عن استخدام العصبيات الطبيعية والدينية والأثنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية من أجل الإلتفاف على قانون السياسة العمومية وتحويل الدولة والسلطة من إطار لتوليد إرادة عامة ومصلحة كلية إلى أداة لتحقيق مصالح جزئية وخاصة " خالد -٢٠١٣-٧).

التعريف الإجرائي للطائفية السياسية هو أستخدام المذهب الديني لأغراض سياسية ضيّقة من أجل تحقيق أهداف ومصالح خاصة تعود بالضرر على الطائفة والوطن معاً.

سادساً : حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تقتصر الدراسة على الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٣) ، حيث برزت العديد من الظواهر الأمنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وكان منها الطائفية السياسية والارهاب وتهديدات المشروع النووي الأيراني، كما شهدت فترة الدراسة ثورات الربيع العربي وتأثيرها على حركة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة ، وتواكبت فترة الدراسة مع انهيار اسعار البترول والتي كشفت الاختلالات الاقصادية للدول الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود المكانية: منطقة الخليج العربي وبالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي

الحدود الموضوعية : التهديدات الأمنية غير تقليدية ظاهرة غير مستقلة بذاتها، فهي تتكون من عناصر متعددة ترتبط بمجالات الحياة المختلفة، ويدخل في تحديد تلك العناصر أو مدى نطاقها، قدر كبير من الإعتبارات الذاتية من جانب الأطراف المعّنية والمتأثرة فيها.

فالإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها، والكوارث الطبيعية والتغيّر المناخي والمشكلات البيئية، وانتشارأسلحة الدمار الشامل، والحروب الأهلية والصراعات الأثنية والطائفية والدولة الفاشلة والهجرة والفقر والأزمات الاقتصادية كلها تهديدات غير تقليدية.

وستقتصر الدراسة على الارهاب والطائفية السياسية والاحتجاجات الشعبية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأختلالات الديمغرافية والإقتصادية، والمشروع الايراني النووي، لأنها من أهم التهديدات غير تقليدية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي.

سابعاً: منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وأثبات فرضياتها سنستخدم مزيج من المناهج البحثية المعتمدة في مثل هذا النوع من الدراسات من أجل الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية ودقّة، وهذه المناهج هي المنهج التفكيكي – التركيبي و المنهج المقارن ومنهج تحليل النظم.

المنهج التفكيكي التركيبي : هو المنهج الذي يقوم على تفكيك الظواهر محل الدراسة إلى أبسط جزئياتها وذلك بإرجاعها إلى عناصرها الأولية وفق تحليل رباعي العناصر (الفواعل والمتغيرات والقطاعات والعمليات)، فكل ظاهرة بطبيعتها مركبة و ناتجة عن ادراكات وحسابات وقيم الفاعل في قطاع نشاط عن طريق خيار سلوكي "العمليات" أما تعاون أو نزاع.

استخدم الباحث المنهج التفكيكي - التركيبي في هذه الدراسة من اجل تفكيك دور التهديدات الأمنية غيرالتقليدية كفاعل أساسي على أمن دول مجلس التعاون في إطار عملياتي داخلي وخارجي/ أقليمي ودولي ضمن قطاعات أساسية مختلفة (اقتصادية وسياسية واجتماعية..الخ)، بالتإلى سيتم تفكيك الظواهر بحسب أربعة أسئلة وتركيبها على ضوء الإشكالية والهدف من الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج المقارن : هو المنهج المعني بالوقوف على أوجه التباين و الاختلاف أو التماثل والتشابه بين الظواهر المدروسة، وتحديد الظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف اوالاتفاق، واكتشاف العلاقات السببية من خلال التنوع في الظروف التي تتيحها المقارنة، ومن رواده هذا المنهج ارسطو وماركس فيبر وبندكس ويعود الفضل في تطوّر هذا المنهج إلى العالم أميل دورر كايم الذي اعتبر المنهج المقارن البديل عن التجارب العلمية التي هي مستحيلة في العلوم الاجتماعية.

وسيتم استخدام المنهج المقارن في عرض مفهوم الأمن في مقاربات العلاقات الدولية المختلفة، للوقوف على أوّجه التشابه والإختلاف في مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية بين مقاربات العلاقات الدولية المختلفة.

منهج تحليل النظمي : هو المنهج الذي وضعه عالم السياسية الأمريكي ديفيد ايستون David Easton، ويقوم على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساساً من نظام (System) ومحيط أو بيئة (Environment) وإن النظام السياسي يبني على أساس المدخلات (المطالب والدعم) والمخرجات (ردود الفعل على المطالب) والتي تعود عن طريق التغذية الاسترجاعية (ردود الفعل علي المخرجات) لتعود مرة آخرى كمدخلات. (القصبي -٢٠٠٤-١٥٣)

الدرسات السابقة

- محمد فتحي عيد،(١٩٩٩) واقع الإرهاب في الوطن العربي، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

تناولت الدراسة مشكلة الارهاب في الوطن العربي وتفاقم حجمها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، واستعرضت الدراسة القواعد القانونية وآليات مكافحة الإرهاب ووسائل الضبط والتحقيق بجرائم الارهاب، ونوعية المجرمين والضحايا، ومدى الجهود المبذولة للحد من جرائم الارهاب، وبحثت الدراسة بموضوع الارهاب بإعتبارة واقعة اجتماعية للتوصل للاسباب المؤدية للارهاب ومن ثم مكافحته، كما تحاول الدراسة التفريق بين الاعمال الارهابية واعمال الكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كتاب بعنوان Idealism and Realism in International relations : Beyond the Discipline لصاحبه روبرت كراوفورد.

ركز فيه على دراسة مشكلة التعددية النظرية داخل حقل العلاقات الدولية، وعلى عملية تطور التنظير فيه، إذ يرى أن جذور التعددية داخل النظرية الإجتماعية والسياسية يعود تاريخيا إلى ذلك الإنقسام الذي حدث بين مدرستين تختلفان كلية في نظرتيهما لطبيعة الإنسان، المجتمع، والسياسة .وأن أسطورة التطور الكبير الذي عرفه الحقل تمثلت في الإنتقال من أنماط التفكير المثالي إلى أنماط التفكير الواقعي.

- دراسة المرهون (٢٠٠٠) : أمن الخليج وقضية التسلح النووي.

وتضمنت هذه الدراسة ستة فصول، اهتم الفصل الأول بالمقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي والتي كان من أبرزها الامتداد الجغرافي، والقوة الديمغرافية، والثروة النفطية التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي، وتناول الفصل الثاني المعنونّ "البيئة التاريخية للنظام الإقليمي الخليجي"، من خلال التركيز على تطور هذا النظام، والسياق التاريخي لتفاعلاته، فيما تطرق الفصل الثالث إلى أمن الخليج في الرؤية العربية من خلال الرؤية المصرية والرؤية السورية، والرؤى العربية الأخرى. وركز الفصل الرابع المعنونّ أمن الخليج والخبرة العربية، الحرب العراقية – الإيرانية، والدول الداعمة للعراق مركزا على السودان، والدول الداعمة لإيران مركزا على ليبيا، كما تطرق إلى حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، وحرب اليمن عام (١٩٩٤)، وموقف الجامعة العربية من حرب اليمن، والغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، والموقفين السوري والمصري المعارضين لهذا الغزو، وتضمن الفصل الخامس المعنون اتجاهات الدفاع والتسلح في الخليج وموقع النظام الإقليمي العربي منها، خمسة اتجاهات هي : الإنفاق العسكري ؛ وأنظمة التسلح ؛ والتصنيع العسكري المشترك ؛ ونشر القوات العسكرية في اليمن عام (١٩٦١) وفي الكويت عام (١٩٩٠)، وفرص السيطرة على التسلح الإقليمي، وتناول الفصل السادس المعنون الملف النووي الإيراني والنظام الإقليمي العربي، مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والمقاربات الأمريكية والروسية والإسرائيلية، وموقف المجتمع الدولي من هذا الملف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كتاب بعنوان International Relations Theory for Twenty – First Century An Introduction لمحرره مارتن غريفيثس.

يضم مجموعة من المقالات لأبرز علماء العلاقات الدولية، تدور حول كبريات النظريات الموجودة في الحقل .والفكرة الأساسية التي يقوم عليها الكتاب تتمثل في عرض هذه النظريات باعتبارها تمثل وجهات نظر حول العالم.(World Views) بحيث أنها تتضمن أبعادا أنطولوجية؛ تتعلق بالإفتراضات الأساسية والمسلمات التي تحملها كل نظرية عن طبيعة العلاقات الدولية ومكوناتها، وأبعاداً إبستمولوجية وقيمية؛ تتعلق بطرق مقاربة مواضيع العلاقات الدولية، والأحكام المتعلقة بها، لكن الإشكال المطروح هو: هل تقدم" وجهات النظر "هذه رؤية منسجمة حول العلاقات الدولية؟ الجواب الذي يعرضه غريفيثس في مقدمة هذا الكتاب هو النفي .وعليه، لا يمكن تقديم حقل العلاقات الدولية إلا بوصفه حقلا تعدديا من ناحية" النظرية."

- سليمان عبدالله الحربي (٢٠٠٨)، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته، مركز دارسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية.

أوضحت الدراسة خصائص مفهوم الأمن،وبأنّه مفهوم نسبي ومركب وذو مستويات عديدة (فردي، أقليمي، دولي)، وأبعاده متنوعة (عسكري، سياسي، اقتصادي، أنساني..الخ)، وأن للأمن محددات داخلية وخارجية ، وركزت الدراسة على الأمن الانساني من خلال تعريفه وتحديد أبعاده، وتفسير منظورات العلاقات الدولية لمفهوم الامن الأنساني، وخلصت الدراسة إلى أن الأمن لا يمكن فهمه او تفسيره إلا بتحليله على المستوى الوطني والإقليمي لمعرفة طبيعة التهديدات ومن ثم صياغته.

- دراسة المهري عبدالعزيز (٢٠١٠)، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠).

تحاول الدراسة تحليل التحولات في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن واسقرار منطقة الخليج العربي في القترة (١٩٩٠-٢٠١٠) حيث تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى ارتباط التحولات الدولية على امن دول مجلس التعاون واستقراره.

وأوضحت الدراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج سواء في ما يتعلق بالممرات أو الموارد، والتي تُشكل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم خاصة بين القوى الكبرى، وهدفت الدراسة إلى بيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي الجديد والتعريف بالنظام الإقليمي الخليجي والأمن الإقليمي الخليجي والتعاون الخليجي في المجال الأمني، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على أمن منطقة الخليج العربي.

توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون متعددة فثمة مصادر تهديد دولية وإقليمية ومصادر تهديد داخلية تتعلق بالتركيبة الداخلية لهذه الدول ولقد أدى تنوع مصادر التهديد إلى تنوع في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي التي تهدف إلى مخاطبة هذه التهديدات والحفاظ على أمن تلك الدول، وأظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الاقليمية بين دول الأقليم على أمن الخليج العربي ويظهر ذلك من خلال الحالة الأمنية للخليج في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في فترة الدراسة .

- أحمد الكواز، (٢٠١١) تقيم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(٤٠).

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على بعض خصائص الأقتصاد الريعي في دول مجلس التعاون، وتقيم أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية ممثلةً بالسكان والعمالة، ومحاولات تنويع الدخل اعتماداً علي الصناعات التحويلية وتنويع الصادرات. وتناولت الدراسة موضوع التنمية البشرية الخليجية ومؤشراتها الصحية والتعليمية، وتوصلت الدراسة إلى ان دول مجلس التعاون الخليجي وبالرغم من الاختلالات الاقتصادية إلا أنها أستطاعت تحقيق العديد من الانجازات سواء على مستوى الرفاه الاقتصادي متمثلاً بمعدل دخل الفرد أو الرفاة الأجتماعي معبراً عنه بالخدمات الصحية والتعليمية أو المشاركة السياسية معبراً عنها بالتوسع في الحريات السياسية.

- دراسة مالك عون ، (٢٠١١) الأمن غير التقليدي اتجاهات موازية للأمن في المنطقة العربية، مجلة السياسية الدولية عدد (١٨٦) .

تناول الدراسة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية غير التقليدية أو المفهوم الموسع للأمن، وأوضحت الدراسة شروط تحقيق الأمن بالمنظور غير التقليدي، مع إسقاط هذة المقاربة على الواقع الأمني في العالم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة كريم محمد كاظم (٢٠١٣) حركات التغيير العربية وانعكاسها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٥٥) .

ويتناول البحث أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد التحولات التي شهدتها المنطقة بسبب حركات التغيير التي أطاحت ببعض الأنظمة العربية ومدى أنعكاس ذلك على أمن دول المجلس، ويستعرض البحث الاسباب الداخلية والخارجية وراء ظاهرة الحراك السياسي التي شهدتها المنطقة العربية، وكشفت الدراسة أبرز نقاط القوة والضعف في المعادلة الأمنية الخليجية وخصوصاً لجهة أولوية التهديد الداخلي على التهديدات الخارجية لأمن واستقرار الخليج.

ثم أستعرض البحث مواقف القوى الاقليمية والدولية من الحراك الذي شهدته بعض الدول الخليجية، وينتهي البحث إلى نتيجة بأن مجلس التعاون الخليجي برز كمنظمة إقليمية أكثر قوة وصلاحيات في أوقات الأزمات .

- دراسة عمر هشام الشهابي، (٢٠١٤) تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، تاريخة وأسبابه ومعوقات مواجهته، في سكان الخليج مظاهر الخلل وآليات المواجهة، رائد زهير الجمإلى وأخرون، تحرير عمر الشهابي، الكويت، آفاق للتوزيع والنشر.

وتتناول الدراسة موضوع الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي، وتستعرض الدراسة التطور التاريخي للمشكلة السكانية واسباب نشوءها وتداعياتها على المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أبرز المعوقات التي تقف دون حل مشكلة الخلل السكاني والمتمثلة بشبكة من الاطراف والمصالح التي تقف خلفها.

- دراسة أحمد الأزدي، (٢٠١٥) الطائفية السياسية والارهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، تحرير جمال عمر، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

تناولت الدراسة إلى مفهوم الطائفية السياسية وجذوره التاريخية، واستعرضت الدراسة التركيبة الديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم الطوائف الدينية والأثنية، واوضحت الدراسة تأثير المد الشيعي الايراني على الامن الخليجي، كما اوضحت الدراسة دور ايران في تغذية الاسلام السياسي الشيعي في الخليج واليمن واستدراجه نحو الإرهاب، كما بحثت الدراسة في حركات الاسلام السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السُـنيّة، السـلفية الجهادية والاخوان المسـلمين وعلاقتهما في المنطقة الخليجية، وخلصت الدراسة إلى أن الارهاب والطائفية السياسية لا تعد خطراً على المدى القريب، أما في المدى المتوسط فذلك مرهون بزخم الـدور الايراني إتجـاة دعم الحراك الطائفي بالمنطقة، وايضـــاً يتوقف على التقارب والتوحد بين حركات الاسلام السياسي والجهادي وقدرة اللاعبين الخارجين علي ادارة وتوجية هذه القوى للتأثير بمعادلة القوى الخليجية.

- دراســة أحمد فريجة و لدمية فريجة ، (٢٠١٦) ، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، عدد ١٤ يناير.

تناولت الدراسـة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية حسب ما جاء في أدبيات العلاقات الدولية، ورصدت أهم المتغيرات التي رافقـت نهاية الحرب الباردة والتي كان لها تأثير في تحول مفهوم الأمن وانتقاله من أمن يهـــتم بالدولـــة فقط إلى أمن يهتم بالأفراد والمجتمعات. وأوضحت الدراسة التغير الذي طرأ على طبيعة التهديـدات الامنية التـي أصبحت "مرّكبة" "مبتكرة" ولفواعل من غير الدول.

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها تبحث في موضوع التهديدات الأمنية غير التقليدية كموضـــوع جـديـد في العلاقـات الـدوليـة تنـدرج تحته مجموعة من الظواهر الأمنية والتي تندرة فيه الدراســات والابحاث وخاصــةً تلك التي تتناول موضــوع تأثير التهديدات الأمنية غير تقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي في نفس فترة الدراســة٢٠٠٣-٢٠١٦ والتي شـــهدت فيها المنطقة أنواعاً متعددة من تلك التهديدات الأمنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول: الإطار النظري للأمن والتهديدت الأمنية

بعد أن تطرقت الدراسة إلى التعريفات المتعددة لمفهوم الأمن الوطني عند مناقشة مصطلحات الدراسة ومتغيراتها، لا بد من الإقتراب بشـــكل أكثر من المفهوم، بالتعرف إلى الخصـــائص المميزة لمفهوم الأمن الوطني ومســـتويـات الأمن المتعـددة والتي تبدأ من مســـتوى أمن الفرد الى المســـتوى الدولي مرورا بـالمســـتوى الوطني والإقليمي، كما أن لمفهوم الأمن أبعـاد مختلفـة، كالبعد العســـكري والاقتصـــادي والاجتماعي والسـياسي والبعد الجيوبوليتيك، بالإضافة إلى البعد البيئي الثقافي، كما ستتطرق الدراسة إلى مفهوم التهديدات الأمنية غير التقليدية، ومعرفة خصائصها وأنواعها، وكيفية تحليل التهديدات الأمنية.

المبحث الاول : خصائص الأمن ومستوياته وأبعاده

هناك خصـائص معينّة لمفهوم الأمن سـاعدت على تحديد أطره، كما أن للأمن مسـتويات مختلفة يجب أخذها بعين الإعتبار عند إجراء التحليل الأمني، بالإضـــافة إلى أبعاد مفهوم الأمن وتأثيراته على قطاعات المجتمع المتعددة.

المطلب الاول : خصائص الأمن الوطني :

يتسم مفهوم الأمن الوطني بعدد من الخصائص والصفات التي تميزه وتحدد طبيعته، وهي كالتالي:

١- الصّـفة النسـبية: إن الأمن حقيقة نسـبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من سعي الدولة المستمر لزيادة قواها، الأمر الذي يعزز من الشـــعور بعدم الثقة واليقين والإطمئنان لنوايا الطرف الأخر، فأمن الدولـة قد يعني لا أمن للدول الأخرى (كميل :١٩٨٥ : ٣١)، وقد ترسخ هذا الواقع خصوصاً مع انطلاق الثورة التقنية والتكنولوجية في شـؤون السلاح والتي أدت إلى تزايد احتمالات التدمير الشامل.

فالدولة تســـعى إلى تحقيق أمنها من خلال علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشـــكلة من مجموعة مـــــن الـدول (قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دولياً)، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باسـتمرار وتبعاً لشـدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصـبح الأمن مسـألة نسـبية، أي أنه لا يتحقـق بشكل مطلق، لأن ذلك يعني التهديد المستمر للدول الأطراف في النظام الدولي.

كما أن نســـبيـة الأمن تكمن في ان الدولة قد تحقق أمنها في بعد معين دون الأبعاد الأخرى أو المجالات الأخرى للأمن، فالدولة لا تســـطيع تحقيق أمنها على مســـتوى جميع المجالات الأمنية، وهذا أمر آخر يجعل من ظاهرة الأمن تتسم بالنسبية (الحربي: ٢٠٠٨ : ١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الصّـــفة التفاعلية والديناميكية: الأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصـــف بالجمود، بمعنى أن ظاهرة الأمن هي ظاهرة خاضـــعة للتطور تتســـم بالتغير السرـــيع والدائم، والذي يفترض تكيفاً مع مختلف المستجدات، فالأمن ليس مفهوماً جامداً ولا حقيقة ثابتة (الحربي: ٢٠٠٨: ١١)، تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هو مـــسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية وبالمشهد القائم في النظام الدولي.

٣- الصّـفة الانعكاسية: وتعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها وتحقيقه إلى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ علـى مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديداً لوجودها المادي، بما معناه أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.

٤- الصّفة الشمولية: مـفـهـوم الأمن الوطني يـشـمل في إطـاره جـمـيع أوجه الحـيـاة الإنسانية (الطبيعية والاجتماعية والسياسية) وكل أنشطتها العسكرية الاقتصادية الثقافية العلمية مما يجعـل منه مصـدراً لظـــهور المفاهيم التخصـصـية للأمن الـــقومي في المجالات المختـــلفة مثل الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي والمائي (العلي: ٢٠١٣: ٢٥).

٥- الصّـفة المركّبة: يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة تجمع في مضامينها معاني عدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح والحقيقة والتضليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق ومفهوم آخر واسع للأمن. فالأول يتضـمن الإجراءات الخاصـة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضـد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة لإشباع الاحتياجات الأساسية والتكميلية.

اما المفهوم الثاني فيشـمل كل ما يحقق الاسـتقلال السـياسي للدولة وسـلامة أراضـيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

ومن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العســكري للأمن والذي عادة ما يتبلور نتيجة لاختلال موازين القوى بين الدول حيث يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العســكرية التي تواجه الدول مثل، غســيل الأموال، تهريـب المخـدرات، والتطرف والإرهـاب... الخ، وهي تحديات غير المباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن المجتمع والدولة.

حيث يمكن أن يتحول الأمن الناعم إلى مفهوم خشـــن إذا عولج بأدوات عســـكرية، مثل أن تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تســـتخدم من خلالها القوة العســـكرية للســـيطرة عليها، وقد يتحول المفهوم الخشن للأمن إلى مفهوم ناعم إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مستويات الأمن

عرف مفهوم الأمن تشعبات عديدة ومختلف الجوانب، وتلك التفاعلات لا تتم بطريقة واحدة، فهناك مسائل تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية والمسؤول عن التعامل معها هي الدولة بشكل خاص.

وهناك ما يتم التعامل معه في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وبالتإلى يلاحظ بروز مخاطر وتحديات عديدة مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية أدت إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي، فحسب "باري بوزان" فإن الأمن يقتضي موضوعاً مرجعياً، بمعنى، أمن من؟ وما هو الطرف المعني بالأمن – هل هو الدولة فقط أو المجموعة أو الفرد؟ أو هناك مستويات أخرى؟ وعلى حد تعبيره فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.

ومن جهته يقترح "ميلر Muller "ثلاثة مستويات لدراسة الأمن عن طريق تحديده للأطراف المعنية بالأمن والقيم المعنية بالتهديد، وهي العناصر التي ترد في تعريف Wolfers للأمن (زقاع: ٢٠١٣)، فعند الحديث عن أمن الدولة تكون السيادة والقوة هي القيم المهددة، وفي أمن المجموعة (المجتمعي) القيمة المهددة هي الهوية، وأمن الأفراد تكون قيم الرفاة والبقاء هي المعنية بالتهديد.

أما باري بوزان فقد وضع تقسيمات للأمن على أساس موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل وهي كالآتي (بن عنتر: ٢٠٠٥: ١٩-٢٣) : الدولي / الإقليمي/ المحلي/ المجتمعي/ الأمة/ الجماعة/ الفرد.

كما أن هناك دراسة نقدية أعتمدت مفهوم واسع للأمن ومتشعب المستوبات أفقياً وعمودياً، التوسع الأفقي بالأضافة إلى قطاعات متعددة علاوة على السياسة والعسكرية والاقتصادية، والبيئية والمجتمعية التي تحظى هي الأخرى بالأولوية، وأما التوسع العمودي فأنه يُعمّق مفهوم الأمن، من خلال شمولية مستويات التحليل للبعد الإنساني، المجتمعي الوطني، الإقليمي وصولا إلى العالمي (بن عنتر- ٢٠٠٥-١٩)

١- مستوى أمن الفرد (الأمن الإنساني):

يركز هذا المستوى على الفرد كوحدة أساسية في التحليل الأمني، فنتيجة للتحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث برزت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد واستدعت وجوب تحقيق مفهوم الأمن إنساني والذي جوهره أمن الفرد، وهو ما ذهبت إليه المقاربة النقدية للأمن، وتقود فكرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن الإنسـاني إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن من الجوع والمرض والقمع كما حاجته إلى أن يكون محمياً ضـــد أحـداث تهـدد على الأرجح نمط حيـاتـه اليومي، والتخلص من كـافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجـة لعـدم وجود مـا يهدده أو يقلق ســكينته، ونتيجةً لذلك انتقل التركيز من أمن الحدود إلى حياة النـاس والمجتمعـات داخـل تلـك الحـدود وفيما يتجـاوزهـا، فـالأهم أن يكون النـاس آمنين لا أن تكون الأراضي الواقعة داخل الحدود آمنة من العدوان الخارجي.

بمعنى أن أمن الأفراد يشـمل ضـمان سلامته وتخقيق والرفاهية والحرية له، في مواجهة الحرمان وعدم تلبية الحاجات الأسـاسية للفرد، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج امم المتحـدة الأجتماعيUNDP ، الـذي حدد في الفصـــل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنســـان New Dimensions of Human Security (٢٣٢٢- :١٩٩٤United Nation).

ولقد حدد التقرير سـبع مخاطر أسـاسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في: (عدم الإستقرار المالي، غياب الأمن الوظيفي وعدم الإسـتقرار الداخل، غياب الأمان الصحي بانتشار العديد من الأمراض والأوبئة، غياب الأمن الثقافي، غياب الأمن الشــخصيــ غياب الأمان البيئي بفعل التلوث، غياب الأمان السياسي المجتمعي).

ويمكن القول أنه هناك مكونين أساسيين للأمن الأنساني هما، التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

وللأمن الإنساني أربع خصائص أساسية هي:

- الأمن الإنساني شامل عالمي فهو للإنسان في كل مكان.
- مكونات الأمن الأنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- يمكن تحقيق الأمن الإنســـاني من خلال الوقـايـة المبكرة والتنمية هي الإســـتراتيجية الأكثر فعالية للوقاية وهي أسهل من التدخل اللاحق.

٢- مستوى الأمن الوطني :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تعد قضية الأمن الوطني قضية جديدة في مضمونها وجوهرها، وقد استخدم هذا المصطلح الذي ظهر مع ظهور الدولة القومية الحديثة بعد إتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨م، ويشير هذا المستوى من

الأمن إلى أمن كل دولة داخليا، ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة. وتعرف الموسوعة السياسية الأمن الوطني: "كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي، إن مفهوم الأمن الوطني بذلك يشمل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها (بوزنادة :١٩٩٢ : ١٦) .

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وحتى التدخل العسكري.

هناك مدرستين مختلفتان تناول دراسة موضوع الأمن الوطني (شبيبي : ٢٠٠٩ : ٢١-٢٢) :-

- -المدرسة الإستراتيجية : تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، وبإعتبار الدولة وحدة التحليل الوحيدة في العلاقات الدولية، كما تركز على مفهوم القوة على أساس أن الأمن الوطني مرتبط بالقدرة العسكرية أو التفوق العسكري.
- -المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أنصار هذه المدرسة بأن مصادر التهديدات الأمنية لاتقتصر على الخارج، بل هناك مصادر داخلية تهدد الأمن الوطني، ويؤكدوا على أن مجال الأمن القومي واسع، فالأمن الوطني متعدد الأبعاد ولايمكن أن يختزل في البعد العسكري فقط، فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين،الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللاأمن مثلاً : فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح فيمن لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة لأن أي تساهل أو تخاذل من طرف السلطة اتجاه خروقات من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن الوطني للزعزعة، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع "فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين"

من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتإلى تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تأمين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم.

من جهة أخرى هذا لا يعني أن الأمن في مستواه الوطني تكتفي السلطة داخله بمراعاة ما يحدث داخل حدود الدولة، بل يعني كذلك طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية فالدولة كجزء من المجتمع الدولي تؤثر وتتأثر بما يحدث خارج حدودها الجغرافية وتلك التأثيرات قد تكون مباشرة مثل : تسليط عقوبات اقتصادية "الحالة الإيرانية المعاصرة ومن قبلها الحالة العراقية"، تهديدات بشن هجمات إرهابية "بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية"، وقد تكون عبارة عن تهديدات بتدخل عسكري من طرف دولة أخرى، وقد تكون اثر تأثيرات غير مباشرة مثل تجارة المخذرات، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي، انتشار الأمراض الفتاكة "أنفلونزا الطيور والخنازير...

٣- مستوى الأمن الإقليمي :

يعني هذا المستوى بكل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول مرتبطة بعضها ببعض و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي (سليم : ١٩٩٨: ٥١-٥٥).

إن فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية ترجع إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، و إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب (حتي : ١٩٨٥ :٥٤-٥٥).

وظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة لذلك يمكن الحديث عن هذا المستوى للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، وترافق ظهوره مع المنظمات الإقليمية، والتي شجعت الأمم المتحدة علي إنشاءها كما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة خاصة.

يعني هذا المستوى بالأمن الإقليمي والذي يّعرّف على أنه اتخاذ حظوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً الى تبنى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها وهناك من يراه بأنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في شؤونه (مطر : ١٩٩٩ :٢٦٩)، كما لايمكننا الحديث عن الأمن الإقليمي إلا في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، ولقد ظهرت أهمية هذا المستوى من التحليل الأمني خلال الحرب الباردة، وترافق ظهوره مع ظهور المنظمات الإقليمية والتي لا يمكن للأمن الإقليمي العمل بدونها، ولذلك شجعت الأمم المتحدة علي إنشاء المنظمات الإقليمية والتي تعتني بالسلم والأمن و كما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة خاصة المادة٥٢ منه.

هناك مبادئ أساسية يقوم عليها الأمن الإقليمي منها (الحربي : ٢٠٠٨ : ٢٤-٢٥):

- حظر استخدام القوة أو التهديد بها .
- تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن .
- وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن

حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الإقليمي والنظام الدولي.

فإذا كانت دراستنا هذه تهتم بالأمن في منطقة الخليج العربي، فهل يمكن الحديث عن وجود إقليم خليجي ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي التي جاء بها "باري بوزان" و"أول ويفر" دوراً مهماً في تحليل الظاهرة الأمنية إقليمياً كونها تعكس طبيعة التكتل الموجود على المستوى الخلص بكل نظام إقليمي مما يسمح بإمكانية وضع سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين.

وهدف "بوزان" يتلخص في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطراف الإقليمية، فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم، فلا يمكننا التحدث عن أمن فرنسي منفصل عن أمن أوروبي، ولا يمكن فصل المتغير الأخير عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق التي تدخل تحت مستوى اهتمامها الإستراتيجي(٤٠: ٢٠٠٣: Buzan).

إن العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن هو عادة مستوى عإلى من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطاراً مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم (، بمعنى أن مركب الأمن يشمل على مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس والمخاوف والتهديدات الأمنية، مما يجعل من التعاون فيما بين هذه الدول أمر لا بد منه، ويكون بذلك الاعتماد المتبادل سمة أساسية في هذا المركب.

يعتبر المركب الفرعي Sub complex كمستوى أدنى داخل المستوى الإقليمي، لذا للمركب الفرعي الإقليمي نفس تعريف المركب الإقليمي الأوسع حيث يمثل نمطاً متميزاً من الاعتماد المتبادل الأمني الذي ينحصر في النمط الأوسع لمركب الأمن الإقليمي ككل (٣: ٢٠٠٩: Stone).

والمهم في هذه الدراسة هو موقع منطقة الخليج ضمن مركب الأمن، ويعتبر المركب الأمني الشرق أوسطي أعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية، ونتائج ذلك الصراع أدت إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاث مركبات أمنية، واحد يضم ما يعرف بالدول المشرق العربي، وآخر دول الخليج العربي والثالث دول المغرب العربي.

٤-مستوى الأمن الدولي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به (شبيبي : ٢٠٠٩ : ٢٠).

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي

أولاً - نظام توازن القوى : ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام ١٦٤٨م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصًا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيًا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما (غريفيثس وأخرون : ٢٠٠٢: ١٥٥):

١- حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.
٢- إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي اخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها:

(التدخل - المناطق العازلة - الأحلاف الدولية - التسليح - التعويضات الإقليمية - سياسة فرّق تسد).

ثانياً : نظام الأمن الجماعي: إن تحديد مضمون نظام الأمن الجماعي بإعتباره أحد مقاصد هيئة الأمم المتحدة كما جاء في نص المادة الأولى بالفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتي تسمح التصدي الجماعي ضد المعتدي ونصرة المعتدى عليه حفاظاً على السلم والأمن الدوليين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم نظام الأمن الجماعي على مجموعة على الأسس:

- حظر اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة أو التهديد بإستعمالها في العلاقات الدولية إلا في حالتين الأولى من خلال جهاز الأمن الدولي(مجلس الأمن) و الثانية تتمثل في حالة الدفاع عن النفس دعم التعاون الدولي المبني على إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية
- توافر حياد و موضوعية النظام الأمن الجماعي
- تقدير نظام فعال للجزاءات كفيل بإحترام المبادئ والقيم الواردة في الميثاق ويحقق تطبيق فعال لنظام الأمن الجماعي.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الوطني

اذا كانت المقاربة التقليدية الأمن الوطني تركز على البعد العسكري وتختزله فيه فإن بعض المقاربات الجديدة تبنّت نظرة موسعة للأمن تشمل المجالات العسكرية وغير العسكرية، كالجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية...الخ، حيث مّيز "باري بوزان" بين أربعة أبعاد أساسية للأمن اضافة إلى البعد العسكري وهي البعد السياسي والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي، ورغم تعدد وكثرة أبعاد الأمن الوطني فإنها متداخلة ومتشابكة ومترابطة فيما بينها رغم الإختلاف النسبي في التركيز على كل بعد من هذه الأبعاد المختلفة.

وبشكل عام تتمثل الأبعاد الأساسية للأمن الوطني فيما يلي :

١- البعد العسكري: يعد البعد العسكري من أهم وابرز الأبعاد التي تناولتها الدارسات الأمنية بالشرح والتحليل، خاصة الدارسات التقليدية وأهمها الواقعية فأي خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرض الأمن الوطني لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى كيان الدولة وسلامتها العضوية، ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباط كبير، حيث أن أي ضعف يمس أي منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد ا قتصادي والجيوبوليتيكي والسياسي. ويمكننا تعريف البعد العسكري للأمن، بأنه مدى استعداد القوات المسلحة في دولة ما للحفاظ على أمنها إزاء التهديدات التي تواجهها (لعور:٢٠١١ :١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية (الغامدي : ١٤٢٩هـ : ٣٥) :-

- حجم وتكوين القوات المسلحة بحيث كلما ازد حجم القوات وكانت مدربة جيدا، كلما ازد دورها وكفاءاتها في حماية الأمن الوطني
- تنظيم وتسليح القوات العسكرية فكلما كان التنظيم فعال والأسلحة الحديثة متوفرة يؤدي ذلك إلى رفع مقدرة القوة العسكرية وكفاءتها
- المرونة خاصة سرعة التحرك و المناورة
- التعبيئة وتعني القدرة على حشد الحجم الكافي من قوة الإرتباط المتوفرة داخل وخارج الخدمة في اقصر وقت
- الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعة الحربية المتطورة
- الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وادارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال الممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعدد.

٢-البعد الإقتصادي: يعد احد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، فلأقتصاد ركيزة رئيسية وحيوية للقوة العسكرية، بحيث تمنح القوة الأقتصادية ثقلاً سياسياً للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي ، ويمكن أن نحدد البعد الاقتصادي للأمن بأنه توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها (حمدوش:٢٠٠٣ : ٣)

وكذلك يتمثّل الأمن الاقتصادي في الحصول على الموارد المالية والثروات الطبيعية والوصول إلى الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية وعلى قوة الدولة، وأيضا هناك من يشير للأمن الاقتصادي على أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ، لقد اتجه العالم بعد نهاية الحرب الباردة إلى التركيز على البعد الإقتصادي للأمن نتيجة للثورة التكنولوجية وزيادة عمليات الإعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول.

٣-البعد الإجتماعي : يعتبر البعد الاجتماعي الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، ولايقل البعد الإجتماعي أهمية عن باقي الإبعاد الأخرى للأمن الوطني، ويتمحور البعد الإجتماعي حول كيفية تحقيق الإستقرار الإجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ على كينونته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثقافته وهويته ، وساهمت مدرسة كوبنهاجن للدارسات الأمنية في تطوير البعد الإجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات "باري بوزان" و "أولي وايفر" والذي يرى الأمن الإجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعية)، كما يقترح "وايفر" نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع (هونرباوم :٢٠٠٩ : ٤٩)

وكذلك يقصد بالبعد الاجتماعي للأمن، سلامة أفراد المجتمع والجماعات والأحزاب والتنظيمات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض لها أفراد المجتمع والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات العامة بالتخريب والسرقة والنهب، فغياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي.

وكذلك يستلزم الأمن الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض و يشمل الخدمات المدرسية و الثقافية و الرعاية الإنسانية و التأمينات الاجتماعية و على مواجهة الظروف الطارئة.

كما يرى آخرون أن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها (بن عنتر : ١٦)

ومن هنا نجد مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور في مجملها، حول توفير حالة الأمن والإستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل.

٤-البعد السياسي :

ويشمل أمن السلطة السياسية، والمؤسسات السياسية واستقرارها وكذلك أمن الأفراد الذين تحكمهم السلطة، ويعني بالنظم والخطط والإجراءات التي تحمي الكيان الدستوري للدولة ونظام الحكم وتحافظ على ثبات الإيديولوجيات التي يستمد منها شرعيته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم مضامين البعد السياسي للأمن الوطني هو تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية ، و بالنسبة لأمن الأفراد ، فإن البعد السياسي يؤكد على حقوق الإنسان وكفالة حرية الممارسة السياسية للمواطنين وتعريف المواطنين بهذه الحقوق والحريات وكفالتها من خلال الدساتير والقوانين (لعور:٢٠١١ :١٦)

٥- البعد الجيوبوليتيك : ويشمل استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي، بحيث يتضمن هذا البعد الموقع الجغرافي للدولة والذي يقاس بمدى توفر الدولة على البحار والخلجان والممرات المائية الإستراتيجية الهامة لحركة التجارة الدولية، والدولة التي تتوفر على الممرات المائية والطرق الدولية الهامة أفضل بكثير من غيرها التي تحوز مثل هكذا امتيازات كما يجلب لها أعباء أمنية إضافية.

كذلك يضم العمق الإستراتجي الذي يحدد بـ"المساحة الجغرافية بين نقاط الإلتماس مع العدو والمركز الحيوية للدولة" بحيث أن الموقع الجيد للدولة والمساحة الجيدة للدولة يسمح لها بالتعبئة الجيدة وتوفر العمق في الدفاع (الهيثي :٢٠٠٩ :١٤).

كما يرتبط بدول الجوار خاصة فيما يخص التماسك الإجتماعي وعدم وجود مشاكل عابرة للحدود، فذلك ينعكس إيجاباً على الأمن والإستقرار، كما يمكن إضافة أبعاد أخرى كالبعدالمائي : أي القدرة على توفير الموارد المائية اللازمة للإستهلاك، خاصة المياه الصالحة للشرب والمياه الضرورية للأنشطة الإقتصادية خصوصا الزارعية و الصناعية. والبعد الغذائي والذي يعني قدرة الدولة على توفير الموارد الغذائية بشكل كاف ومنتظم لسكانها.

٦-البعد البيئي : يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية . فتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول وداخلها وخاصة ندرة المياه (نزاري : ٢٠١١:٥١).

كما شهدت الدراسات البيئية نمواً محسوساً في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخيرة،

نظراً للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعي و البشري، و أهم ما يثير اللاأمن البيئي ما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تدهور النظام البيئي بفعل الحروب و النزاعات المسلحة من خلال

- مؤشرات تراجع النسيج الغابي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية

- التلوث البيئي بأنواع المختلفة

تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي عادة إلى ارتفاع نسبة الوفيات والمجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع في العالم، تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيتهم، وهذا يؤكد على علاقة المنظومة الايكولوجية / البيئية بمفهوم الأمن البشري (نزاري : ٢٠١١:٥١).

٧-البعد الثقافي للأمن: يمكننا تعريف الأمن الثقافي بالقدرة على الإنتاج والتراكم الثقافي ومغالبة الندرة ورفع خطر الخوف من العجز وفقدان القيم الثقافية والرمزية وبذلك يهدف الأمن الثقافي إلى تحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية، كما يهدف الأمن الثقافي إلى تسليح العقول في مواجهة الغزو الثقافي والمحافظة على الثقافة المحلية من التشويه والتداخل مع ثقافات الشعوب الأخرى.

وبذلك يعد الأمن الثقافي نوعاً من الأمن الذي يحقق الحفاظ على الذاتية الثقافية و على مقومات الثقافة و تأصيلها و تطويرها لتساير مستجدات العصر، وتأتي أهمية الأمن الثقافي من كونه يرتبط بكل أبعاد الأمن إرتباطاً وثيقاً لدرجة أن عدم تحقيقه يخلق زعزعة و انحلال بكل أشكال الأمن (نزاري : ٢٠١١:٥١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: التهديدات الامـنية غير التقليدية

منذ نهاية الحرب الباردة، حدثت تغيرات عميقة ومهمة في طبيعية البيئة الأمنية العالمية، هذا التغيرات أثّر بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، وأحدث تحولات في طبيعة المخاطر التي تُهدد الأمن العالمي من النمط التقليدي الذي يُركز على الدولة كفاعل مُهدد، وعلى الطبيعة العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة عديدة، ومن بينها التهديدات غير تقليدية، والتي سنحاول توضيحها وشرحها.

المطلب الأول : طبيعة التهديدات الامـنـيـة غير التقليدية :

يستوجب التطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة توظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لابد من التدقيق في استعمالها ومعرفة فحواها، ومن بينها مفهوم التهديد(Threat) والخطر(Risk) والتحدي (Challenge)، كما أن الإحاطة بأبرز تصنيفات التهديد الأمني ومعرفة العوامل التي تُساهم في تحديده أمر ضروري يسمح لنا بالتقرب منه أكثر واستكشافه بدقة.

مفهوم التهديد (threat) :

بدايةً لابد من التأكيد على أن مفهوم "التهديد" ذو دلالات جديدة نسبياً على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة (The Cold War) مما جعل دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وهي ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، وطني،إقليمي، دولي ...)، وبالتإلى أصبح مفهوم " التهديد " ومن الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل (Saches :٢٠١٥).

وهناك تعريفات عديدة لمفهوم التهديد منها تعريف "تيري ديبيل" Terry L. Debel والذي يرى أن التهديد هو "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت" (تيري: ٢٠٠٩ :٢٥٨-٢٦١).

أما التهديد عند "باري بوزان" فقد عرّفه بأنه تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أوغزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج (تيري :٢٠٠٩ :٢٧٠).

من الملاحظة أن بالرغم من تعدد تعريفات مفهوم "التهديد" إلا أنها تشترك في بعض النقاط الرئيسية والتي تشكل الملامح الحقيقة لمفهوم "التهديد" وهي على النحو التالي:

- أن التهديد يُعبر عن نية لإلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن.
- يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، وهو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد.
- كما أن للتهديد مستويات متعددة (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها)، وأما مصادر التهديد قد تكون من (داخل أو خارج الدولة) وكذلك مسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومُعقد، يتداخل التهديد ويتفاعل في البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى.

مفهوم التحدي (Challenge) :

ويقصد "التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية (المشاقبة :٢٠١٢ :١٦).

وهناك من يُعرّف التحدي بأنه "المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها " (الحربي:٢٠٠٨: ٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الخطر (Risk) :

يمكن تعريف "الخطر" بأنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته.

ويعني مفهوم "الخطر"، احتمال الخسارة أو الإصابة أو الحرمان أو الدمار أو الطوارئ أو الفقدان. وهذا يعني الإضرار بسلامة الدولة ومياهها الإقليمية، أو سلامة الشعب، والبنى التحتية والخدمات الأساسية، أو الإضرار بالمنظومة الاقتصادية للدولة ومواردها الطبيعية، أو تدمير شبكات الربط الإكتروني،... إلخ.٢٦ والمخاطر الأمنية هي أعلى مستويات الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات ونقاط الضعف الدولة(الزبيدي: ٢٠١٥: ٢٠).

ويعتبره الكثير من المفكرين والمختصين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي يُحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة، وهناك ثلاث عناصر أساسية لمفهوم "الخطر" وهي:

- المصدر المنتج للخطر
- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية.
- البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية. (حجاج : ٢٠١٤: ٢-٣)

ويعتقد "ألريش بيك" Ulrich Beck أن مفهوم الخطر وهو الأقل أهمية لفهم قضايا الأمن، لأنه يُربط بالأساس بمستوى إدراك مرحلي، فالتهديد في بدايته، ويمكن إحتواءه قبل إن يتفاقم، ففي كتابه "مجتمع الأخطار يقول" بأن الأمن لايعني خلو النظام من المخاطر بقدر ما يعني قُدرة هذا النظام على إكتساب وسائل إحتوائها أو إدارتها لمنع تفاقمها لتشكل تهديداً لها" (برقوق:٢٠٠٧)

مفهوم التهديدات اللاتماثلية :

وتُسمى أيضاً بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للطرف الأقوى ،ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح "التهديدات اللاتماثلية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول.

كما يشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية (AsymmetricWar) وهي النمط الغالب في حروب اليوم ، والحرب العالمية على الإرهاب مثال على ذلك. وفي الحرب اللاتماثلية تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال (١٥١: ٢٠٠٥: Pfanner)، ويُمكن قراءتها على ثلاث مستويات :

- المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل.. وما إلى ذلك).

- المستوى الاستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة،... وغيرها).

- المستوى الاستراتيجي السياسي (حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني).

لقد أُستخدم مصطلح (AsymmetricWar) في الكثير من الدراسات، منها دراسة "ستيفن لمبكيز" Steven Lambakis، "جيمس كيريس" James Kiras و "كريستين كولت" Kirstin Kolet في دراسة " Understanding Asymmetric Threats to the USA" ٢٠٠٢: ودراسة "دايفيدبيوفلو" David Buffaloe حول "تعريف الحرب اللاتماثلية "Defining Asymmetric Warfare".

وتم استعمال هذا المصطلح في الولايات المتحدة لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو التإلى :

- التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركية والغير مألوفة
- الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن الأمريكي.

أما "كورمو" و"ريبنيكار"، وفي كتابهما الحروب غير المتوازية، يُعرفان التماثل من منظور استراتيجي بأنه " هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتوازي أو اللاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصم لرفع حجم الإضرار به، ودائماً ماتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متوازية، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له، ويضيفان "إن اللاتوازي يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلاً بذلك كل العمليات غير متوقعة تماماً" (بن عنتر : ٢٠١٤).

مفهوم التهديدات الهجينة :

وهناك نوع آخر من التهديدات غير التقليدية يسمى بـ "التهديدات الهجينية" وهو مشابهة لمصطلح "التهديدات اللاتماثلية"، ويعود استعمال عبارة "هجين" Hybrid أو "خليط" إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، ففي سنة ٢٠٠٥ كتب الجنرال "جيمس ماتيس" James Mattis الذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة "الاجراءات" التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: (الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات).

وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون الى استغلال الأفضلية التكتيكية عن طريق إختيارهم للوقت والمكان المناسب لهم بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعدنا، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الإنتصارات التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى "حرب هجينة" Hybrid War.

ويعرف "فرانك هوفمان" (F.Hoffman) التهديدات الهجينة، بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام العشوائي، والحرب الهجينة مصطلح جديد في عالم الحروب الحديثة، وهي وفق بعض المراجع الأجنبية، "استراتيجيا عسكرية تمزج ما بين مفاهيم الحرب التقليدية ومفاهيم الحرب غير النظامية والحرب الإلكترونية "، ويُعرّفها "بيل نيميث" بأنها «نموذج عصري لحرب العصابات حيث يستخدم الثوار التكنولوجيا الحديثة ووسائل متطورة لحشد الدعم المعنوي والشعبي" (بن عنتر : ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الباحث الأميركي "نايثان فراير" من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، فقد وضع تعريفًا آخر اعتبر فيه أننا نكون أمام الحرب الهجينة "عندما تستخدم مجموعة مسلّحة اثنين أو أكثر من الأساليب الهجومية الأربع الآتي ذكرها: (حرب تقليدية، حرب غير نظمية، إرهاب كارثي، والتكنولوجيا) وذلك لمواجهة التفوق العسكري المعادي"(علو :٢٠١٥).

وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الانتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الالكترونية، وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجه وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين "داعش" أو ما يُسمى بتنظيم الدولة الاسلامية في الشام والعراق (ISIS) (بن عنتر : أكتوبر٢٠١٤) ، وتُمثل التهديدات الهجينة تحدي كبير للأمن العالمي، وهي أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً من التهديدات اللاتماثلية، وأشمل منها.

خصائص التهديدات الأمنية غير التقليدية:

تتميز التهديدات الأمنية غير التقليدية بجملة من الخصائص المشتركة تتمثل أهمها في ما يلي (بوعامود: ٢٠١٣) :-

- هي تهديدات لاقطرية، وعابرة للحدود (transnational)، فهي غير محصورة أو محددة جغرافياً أو اقليمياً، فهي أعطت بعداً عالمياً للتهديدات الأمنية وزادت من قوة روابط الإعتماد الأمني المتبادل بين الدول، إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، وبرزت فواعل أخرى كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وحتى فواعل عبر وطنية كجماعات الإرهاب الدولي، بحيث أصبحت تقوم بدور مهم ومؤثر في العلاقات الدولية.

وهو السياق الذي جعل هذا المفهوم يبرز بشكل كبير بسبب تراجع الأدوار التقليدية للدولة، إضافة إلى تراجع مبدأ السيادة ومبدأ المساواة بين الدول أو مبدأ عدم التدخل، وخصوصاً مع ظهور العولمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وماصاحبها من تدفق معلوماتي هائل وميوعة الحدود الدولية، والتغير في أغلب المفاهيم السياسية.

- هي تهديدات من طبيعة غير عسكرية، وعرفت صعوداً في فترة مابعد الحرب الباردة ، إذا كان المفهوم التقليدي للأمن يتخذ من المصادر الخارجية ذات الصبغة العسكرية المصدر الوحيد لتهديد أمن الدولة، فتحولات البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة كشفت عن عمق مشاكل الأمن الإنساني، بحيث لم تعد مصادر التهديد ذات صبغة عسكرية بل تعدت ذلك إلى مصادر تهديد أمن الأفراد، من مشاكل البيئة، قضايا اللاجئين، الفقر والأوبئة، تجارة المخدارت، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، وغيرها، فتعدد التهديدات وتنوع مصادرها وتشابك نتائجها وتوسع رقعة تأثيرها أدى بالبعض إلى الحديث عن أن عالم اليوم يشهد مخاطر جمة لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، وهو ما ذهب بالباحث "أولريش بيك" Ulrich Beck بوصفه بمجتمع المخاطرة.

- هي تهديدات تصدر من فواعل غير دولاتية أو غير حكومية، مما يصعب تحديد مصدرها وسبل مواجهتها والتصدي لها، فالتغير في طبيعة النزاعات الدولية وتزايدها كان من أبرز التداعيات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة، والتي كشفت عن مدى خطورة مصادر تهديد الأمن الإنساني، والتغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، إذ أصبحت الصراعات داخلية تدور بين الأفراد داخل حدود الدول القومية أكثر منها بين الدول، فقد تراجعت الحروب التماثلية بشكل كبير، لتظهر صور جديدة من النزاعات الداخلية، وهو ما تجلى بوضوح في تفكك المعسكر الشرقي إلى عدة دول، فضلا عن الحروب الأهلية في آسيا وفي إفريقيا على غرار الحروب الأهلية في الصومال والسودان، بحيث مثلت البيئة الإفريقية ميزة لهذه الصراعات التي تجلت بشكل واضح داخل الدول، وهي صراعات متعلقة بالهوية والدين والعرق في الأساس، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠١ شهد العالم (٥٧) صراعاً رئيسياً داخل (٤٥) دولة في مختلف أنحاء المعمورة، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع.

- هي تهديدات تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديداً، التهديد يكون معرفا ويلحق ضرار مباشرة، أما الخطر يكون ضبابي ومبهم وملتبس، وغير قابل للقياس ومشكوك فيه، كما أن تأثيرها الأمني يصل جميع الفواعل والمرجعيات (العالم، الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : انواع التهديدات الامنية

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار "المجال" Field في تصنيفهم للتهديدات، ومنهم من يستخدم المعيار "الجغرافي" Geographical، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" Similarty و"التأثير" Influence.

- التهديدات الأمنية حسب معيار المجال :

التهديدات السياسية :

وتشمل هذه التهديدات ما يعرف بأمن الدولة وأمن المجتمع، بحيث أن وجود الدولة وتنظيمها السياسي والإيديولوجي والمؤسسات السياسية كلها أهداف طبيعية لمختلف التهديدات والمخاطر والتحديات، وتضم هذه التهديدات السياسية انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو داخل الدول، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة (مصباح : ٢٠٠٢: ٨٦). ويعد التهديد الإرهابي من أخطر هذه التهديدات فهو غير متوقع وغير عقلاني، بحيث يهدف إلى زعزعة الإستقرار السياسي للدول ورغم أن الإرهاب ظاهرة قديمة، إلا انه في الوقت الحالي أخذ أبعاد وأشكال جديدة أكثر خطورة وتعقيدا من قبل، كما يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل من أهم التهديدات والتحديات في عصرنا، لأن خطر قيام حرب نووية غير مستبعد، كما أن هناك خطورة في وصول هذا السلاح الفتاك إلى الجماعات الإرهابية وإمكانية استخدامه بقرار غير عقلاني، مما يشكل تهديد حقيقي لأمن الإنسانية، وتتخذ الجريمة المنظمة عدة صور خاصة تجارة المخدارت والسلاح وتبييض الأموال، وتجارة الرقيق والتهريب، وتكمن خطورتها في أنها ظاهرة مركبة ومعقدة، وهي عملاً إجرامياً متعدد الأنشطة،حيث تتميز بالإستمرارية والتنظيم (مصباح : ٢٠٠٢: ٨٦). كما تشكل التناقضات السياسية الداخلية مصدر تهديد أمني خاصة في حالة وجود إختراق أمني من قبل قوى خارجية معادية، وفي هذه الحالة يصبح مكون الأمن الوطني على المحك ويواجه تهديدات جدية وخطيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التهديدات الإقتصاديّة :

تتمثل فيعدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.

التهديدات الاجتماعية والثقافية : تتجلّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافةً إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود، وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.

التهديدات البيئية :

تعد مشاكل التصحر والجفاف وندرة المياه والتلوث البيئي خاصة المخلفات الصناعية الثقيلة، والكوارث الطبيعية أهم التهديدات البيئية التي أصبح يواجهها العالم، وأصبحت المشكلات البيئية تعد إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط بيئي سليم للحياة البشرية، وهو ما يبين أهمية الإرتباط بين

البيئة والأمن، حيث أن الضغط البشري على البيئة تشكل أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدولة (صالح :٢٠٠١: ١٨).

التهديدات الأمنية حسب معيار درجة الخطورة :

- تهديدات فعلية : وهي ما يُعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية.

- تهديدات محتملة : تُرصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية.

- تهديدات كامنة : تتميز بأنها غير مرئية(كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التهديدات المتصورة : وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً (الحربي:٢٠٠٨: ٢٩).

التهديدات الأمنية بحسب معيار درجة التماثل : يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل (Actors) إلى :

- تهديدات تماثلية : يطلق على النمط التقليدي للتهديدات والتي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" ودولة "ب"، مثل : التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما.

-تهديدات لاتماثلية : هي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشلة (Failed States)، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى "النمط اللاتماثلي" (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي (شهرزاد: ٢٠١٣ :١).

المطلب الثالث: تحليل التهديدات الأمنية:

لا يمكن التعامل مع التهديدات الأمنية أن لم تكون هناك آلية تسطيع رصد التهديدات مبكراً و بكل وضوح ، وتكون لها القدرة على إقتراح الطرق المناسبة للتعامل مع التهديد الأمني، تفتقر الأدبيات العربية لمثل هذه الآليات أو النماذج ولاتوجد دراسات تطبيقية لها كذلك،،بإستثناء ورقة للدكتور كمال الأسطل منشورة على صفحته الإكترونية فيها بعض أسس التحليل الأمني الأستراتيجي،ودراسة أخرى تطبيقية لنموذج التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT للدكتور عبدالفتاح علي الرشدان بعنوان الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً - تحليل التهديدات الأمنية:

بعد نهاية الحرب الباردة طرأت تغيرات كبيرة على المفاهيم التي تخص الأمن الوطني ومستويات ومكونات وأساليب تحقيقه، هذه التغيرات في البيئة الأمنية فرضت تحديات على المشتغلين في الأمن الوطني للدول في كيفية حمايته وتحقيق أهدافه من خلال دوائر الأمن الوطني التي تهمه وتؤثر عليه، ويمكننا تحديد أهم خطوات تحليل تهديدات الأمن الوطني (الأسطل :٢٠١١)

١- إدراك مصادر التهديد :

هي مرحلة مهمة عند دراسة معطيات الأمن الوطني يترتب عليها إرساء قواعد التعامل مع ما يعوق تحقيقه أي ما يتم إدراكه من تهديدات. وكلما كان الإدراك لمصدر التهديد شاملا كانت الإجراءات اللازمة لإزالة التهديد أكثر استيفاء. وينتج عن إدراك مهددات الأمن الوطني وضع أساليب مسبقا للتغلب على التهديدات المؤثرة علية ووضع الوسائل الخاصة بحمايته، لذلك فأن تلك المرحلة تتم بالتوازي مع المراحل الأخرى من تحديد الأسس والمبادئ والاستراتيجيات والسياسات وتصبح مرحلة الإدراك رئيسية تدخل في خطوات تحديد الأهداف الوطنية العليا وفي خطط تحقيق الأمن الوطني وكذلك أعمال الحماية المحددة له.وتأتي الخطوة الثانية بعد مرحلةالإدراك هي تحديد مصادر التهديد ولهذه العملية ثلاث مستويات كل من هذه المستويات له وظيفة أسياسية في تحديد مصادر تهديدات الأمن الوطني وأنواعها وكما يلي :

أ-مستوى صناعة القرار : يضع هذا المستوى خطوات العمل لكشف مهددات الأمن الوطني، كما يحدد العناصر التي يكشف عنها والتي سبق تحديدها كمصادر للتهديد ووضع أولوياتها أثناء تحديد الأهداف الوطنية وما نبع منها في استراتيجية وسياسة أمنية. يقوم هذا المستوى كذلك بالإطلاع بصفة مستمرة وقد تكون دورية على المتغيرات في الإطار العام للشكل الأمني عسى أن يكشف التهديد ومستواه وبعده وهدفه ويحدد الأسلوب الأمثل للتعامل معه مبكراً. هذا المستوى هو أعلى المستويات الأمنية ويشمل الأجهزة الأمنية العاملة في مجال الأمن الوطني في الدول التي تهتم بالحفاظ على أمنها الوطني وصيانته.

ب.مستوى النخب والكفاءات الأمنية : تقع على عاتق هذا المستوى مهمة النوعية العامة للمجتمع وتوضيح المحاذير الأمنية التي يجب الابتعاد عنها والأهداف الرسمية وغير الرسمية التي لا تستطيع الدولة شرحها للشعب مباشرة وهذا المستوى غير رسمي ويضم قادة الرأي في الأبعاد الأمنية والخبراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والباحثين الأكاديميين والكتاب من خبراء متخصصين كل منهم يعبر عن رؤيته الأمنية ويصف المحاذير لكل تصرف وحدث وعلاقة دولية كانت أم إقليمية أو محلية دون قيد مما يجعل لأدائهم ورأياهم قيمة عالية تؤهل البعض منهم لأشغال مناصب رسمية في مستوى صناعة القرار.

جـ.المستوى الشعبي والجماهيري :

كي يكون الوضع مثاليا لأي دولة ما فأن المستوى الشعبي ومستوى الجماهير يجب أن يكون لديه مفهوم المستوبان الآخران. فاتفاق كل الأطراف على رؤيا إدراكية واحدة تتيح تعاونا مستمرا وفعالا بين المستوبات الثلاثة ينتج عنه حلقة قوية توقع بما يهدد الأمن الوطني ويسارع الجميع للمشاركة عند تعبئة الجهود لدرء الخطر ومواجهته وذلك من خلال درجة انتشار الوعي الأمني بين كافة المواطنين ويلي ذلك المستوى الثقافي العام بالإضافة إلى قوة الانتماء للوطن.

٢- مستويات التهديد :

أ. مستويات التهديد الرئيسية : توصف مستويات تهديد الأمن الوطني بأنها مصادر تهديد رئيسية لأنها تمثل خطرا يهدد مصادر الحياة في الدولة وخطرا بالغا على حياة الشعب ووجوده ويمس بذلك كيان الدولة ويعمل على نقصانها لذلك يعتبر تهديدا مباشرا لكيان الدولة وبقاءها.

ب. مستويات التهديد الثانوية : وصف مستويات تهديد الأمن الوطني بأنها مستويات ثانوية وذلك لعدم أهميتها الراهنة أو لضعف تأثيرها أو أن تأثيرها جزئي لا يشمل الدولة كلها وأن المستوبات الثانوية التي تهدد الأمن الوطني لا تمس كيان الدولة ووجودها بل إلحاق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية فانه يمكن أستنفار بعض الجهود دون تعبئة شاملة لمواجهتها ، بل أن المواجهة الجزئية من الممكن تأجيلها ريثما تنتهي الأعمال الأكثر أهمية شريطة أن تبقى مستويات التهديد الثانوية تحت السيطرة حتى لا تتحول إلى مستويات تهديد رئيسية للأمن الوطني.

٣- مصادر التهديد:

أ. مصادر التهديد الداخلية : أعطت السنوات الأخيرة من القرن العشرين صورة قاتمة لمصادر التهديد الداخلية التي أصبحت أكثر قوة وشراسة وخطورة على الأمن الوطني. وقد أصيبت الدول بعدواها صغيرة كانت أم كبيرة، غنية أم فقيرة. أن مصادر التهديد الداخلية هي أكثر شراسة وقوة وأسرع في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول النامية عنها في الدول الأكبر والغنية والتي تكون عادة غير مكتملة النمو في حسها الوطني والتي تضعف قدراتها الاندماجية الداخلية بين طوائفها وفئات مواطنيها المختلفة مما يسهل معه اختراق أمنها. تنبع مصادر التهديد الداخلية للأمن الوطني من داخل الدولة وتكون عناصر التهديد هي عناصر غير المتوافقة مع نظام الحكم وغير مواليه له أو قد تتضمن مثيري الشغب أو عناصر المعارضة السياسية أو بعض المجرمين الذين تلجأ إليهم قيادات العناصر المتمردة للاستفادة منهم في السيطرة على الشارع المحليعندما يكون الهدف منها هو إثارة الشغب والذعر وإشعار المواطنين بانعدام الأمن وقد تضم هذه الجماعات أحيانا عصابات من أعوان النظام الحاكم نفسه لدولة ما وتكون هي الأداة التي تروع المواطنين لتستمر في مواقع النفوذ والسلطة وعلية نستطيع أن نبني مفهوم لمصادر التهديد الداخلي للأمن الوطني بأنها جميع المصادر التي تهدد أبعاد الأمن الوطني في شقة الداخلي وتكون هذه التهديدات موجهه للدائرة المحلية للأمن الوطني للدولة وغالبا ما تكون ذات تأثير قوي على تماسك الشعب وقوة نسيجة الاجتماعي، ولهذا فأن مصادر التهديد الداخلية قد تكون رئيسية عندما تمس كيان الدولة ذاته وثانوية عندما لا يكون هناك إلحاح لمواجهتها ويمكن تأجيلها لفترة قادمة.

ب.مصادر التهديدات الخارجية : يعد الاعتداء المسلح على أراضي الدولة ومصالحها الخارجية أعلى درجات مصادر التهديد الخارجية للأمن الوطني كما تعد التدخلات من القوى الخارجية بواسطة الجماعات المنشقة أو المعارضة والتي تحتظنها دول أجنبية من دول الجوار الجغرافي من مهددات الأمن الوطني الخارجية والتي لديها لاجئين تستخدمهم كورقة ضغط على حكومات تلك الدول من آونة لأخرى وذلك بدفعهم لإثارة القلق لحكوماتهم، كما تقوم النظم السياسية الضعيفة أو الدكتاتورية باستخدام مصادر التهديد الخارجية كحل لأزمتها الداخلية أو لإيجاد مبرر لإجراءات البطش الداخلية التي تقوم بها، وغالبا ما تؤثر نتائج التهديدات الخارجية في المصادر الداخلية للتهديد، وأن مصادر التهديد الخارجية يمكن أن تكون رئيسية تستوجب مواجهتها في الحال أو ثانوية يمكن التريث في مواجهتها أو تأجيل ذلك لحين الانتهاء في المواجهات الأكثر تهديداً.

٤-وسائل حماية الأمن الوطني:

المقصود بوسائل حماية الأمن الوطني هو ما تستخدمه وتؤمنه الدولة من وسائل وأدوات لحماية أمنها الوطني ومعرفة القيادة السياسية في الوقت المناسب بالأحداث المؤثرة على الأمن الوطني وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجراءات التي يتم اتخاذها للتصـدي لتلك الأحداث بصـورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي والخارجي لذلك فأن الدولة تحدد وسائل حماية الأمن الوطني داخليا و أخرى خارجيا وقد تعمل بعض الوسائل في كل من المجالين ومن هذه الوسائل ما يلي :

أ.وسائل حماية الأمن الوطني داخليا : تنشئ الدولة عادة أجهزة خاصة للعمل على حماية أمنها الوطني داخليا تشـمل وسـائل عملية وأخرى أكاديمية نظرية وعناصر علمية ، من الوسائل العملية أجهزة الأمن والاسـتخبارات التي تعتبر وسـيلة رئيسـية تعتمد عليها القيادة السـياسـية في صـناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني وتتوقف دقة ونجاح الدولة في مواجهة المشـاكل الأمنية على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها وإعدادها الجيد للبدائل وعرضـها بأسـلوب واضـح على متخذي القرار وفي الوقت المناسـب، ومن الوسـائل الأكاديمية النظرية والعلمية مراكز البحوث والدراسـات التي تمثل الشكل الأكاديمي العلمي لوسائل الحماية الداخلية للأمن الوطني تقوم هذه المراكز بإجراء دراسات بحثية خاصـة بجميع أبعاد الأمن الوطني والتوصـل إلى تقييم متكامل للمشكلة القائمة وتقديم المشورة في المواقف والأحداث التي تهدد الأمن الوطني، وهناك وسـائل أخرى لحماية الأمن الوطني داخليا مثل مجالس الأمن الوطني بالإضـافة إلى السـياسـات الأمنية المتخصـصـة والتي تشمل كافة النظم المجتمعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً التي تهدف الدولة من خلالها الى تحقيق أمنها الوطني وحمايته.

ب. وسائل حماية الأمن الوطني خارجيا: أحد أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تسعى في جوهرها إلى تطويع أرادة الآخرين تتم من خلال تنفيذ ثلاث معطيات أساسية تنفذها السياسة الخارجية وترتبط كل واحدة منها بالأخرى عند تحديدها بالأمن الوطني وأول هذه المعطيات هو صـياغة السـياسـة الخارجية وتحديد أهداف الدولة وارتباطها بالأمن الوطني والثاني صـنع قرار السياسة الخارجية والثالث تنفيذ السـياسـة الخارجية وهي العملية الأكثر أهمية لتعلقها بوسـائل حماية الأمن الوطني خارجيا من خلال عدة أدوات أولها الأداة الدبلوماسـية والتي تعتبر الأداة الرئيسـية في السـياسـة الخارجية وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السـياسـية وقت السـلم وتدير عن طريقها الأزمات لتجنب الحرب بعدة أسـاليب منها المفاوضـات والمباحثاة وقد تقبل الوساطة من مركز القوة لتحقيق أهداف وغايات وطنية لردع مصـادر تهديد الأمن الوطني والأداة الثانية هي الأداة العسـكرية وذلك بامتلاك قدرات عسـكرية عـالية تكفي لتحقيق الهدف بردع الآخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة دون اسـتخدام تلك الأداة وقد تستخدم كخيار أخير عند فشل الأدوات الأخرى وعلى رئسها الدبلوماسية فعند اتخاذ القرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باســتخدام القوة العســكرية لحماية الأمن الوطني فلابد التأكد من إن هذه القوات قادرة على تحقيق الأهـداف والغـايـات التي زجـت من اجلهـا لان فشـــلها وعدم تحقيق أهدافها يؤدي إلى نتائج وخيمة تنعكس ســلبا على أهداف الأمن الوطني بدلاً من حمايته ، لذلك تعتبر الأداة العســكرية الأداة الثانية بعد الدبلوماسـية وهما الأكثر فاعلية في وسـائل حماية الأمن الوطني خارجيا وهي عنصر دعم مسـاند للقوة السياسية والقوة الاقتصادية وأدواتها بما يحقق أهداف الأمن الوطني وحمايته.

ثانياً - نموذج التحليل الإستراتيجي / التحليل الرباعي SWOT :

يقوم المنهج الرباعي بالتحليل الاستراتيجي على مرتكزات تسمح بتشخيص الحالة الأمنية من كل جوانبها وأبعادها المختلفة، ويقدم المنهج احتمالات مستقبلية متوقعة (الرشدان :٢٠١٥ : ١٥-١٦)

١- تحليل الوضع الداخلي (نقاط القوة والضعف) : وتقتصر على ما هو قائم على أرض الواقع من نقاط قوة وضعف وأن يبتعد التحليل عن التوقعات والاحتمالات ويركز على الحقائق فقط .

-نقاط القوة Strengths : الإمكانيات الداخلية الذاتية التي تسـهم في استغلال الفرص المتاحة والممكنة في دول مجلس التعاون لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها أمن دولها.

-نقاط الضعف Weaknesses : وهي ظروف وعوامل النقص الداخليه التي تعوق القدرة على استغلال الفرص للحفاظ على الامن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- تحليـل البيئـة الخـارجيـة(الفرص والتهـديـدات) : يـأخـذ بعين الاعتبـار الوضـــع الفعلي والحقيقي للتهديدات الموجودة والفرص غير المستغلة من ناحية، كما يحلل التغيير المحتمل في كل منهما من ناحية أخرى،بما يســهم في حماية أمن دول المجلس وتدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية والتخفيف من حدة تأثيرها على الاوضاع الداخلية.

-الفرص Opportunities : أية ظروف أو عوامل خارجية ذات أثر إيجابي تمكن أو تهيئ الفرصة لتدعيم القدرات الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي وتعزز من قدرتها على حماية أمنها الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-التهديدات Threats: أية ظروف أو اتجاهات خارجية قد تؤثر سلبا أو أثرت بشكل سلبي وهي عامل خطر أو قد تكون مصدر قلق وتوتر أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي لأمن دول المجلس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الأمن في مقاربات العلاقات الدولية

تمهيد

إن نشأت الدارسات الأمنية بإعتبارها ميدان فرعي للعلاقات الدولية يشرح سبب أهتمام هذا الحقل العلمي بموضوعات الأمن ، والذي يُعد من المفاهيم المتصفة بالنسبية والديناميكية والتغير مما ترتب عليه تعدد الأطر النظرية التي حاولت تفسير وفهم الظواهر الأمنية وتحليل مفهوم الأمن والتي أنقسمت مقارباتها إلى إتجاهين رئيسيين، أحدهما يقترب من الأمن اقتراباً موضوعياً ممثلاً في الواقعية والليبرالية، والآخر يقترب "ذاتياً" ممثلاً في الاتجاهات الجديدة ويشمل مقاربة كوبنهاحن والمقاربة البنائية والمقاربة النقدية ومقاربة مابعد الحداثة.

ولذلك سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الاول الأمن في المقاربات التقليدية " الوضعية" للعلاقات الدولية، أما المبحث الثاني سيطرق للأمن في المقاربات غير التقليدية "غيرالوضعية" للعلاقات الدولية

المبحث الاول : الأمن في المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية

تعتبر المقاربات التقليدية من المحاولات الأولى والجادة التي سعت إلى وضع نظرية للعلاقات الدولية تقوم على أسس المنهج العلمي متمثلاً في الفلسفة الوضعية والمنظور العقلاني.

سيطرت المقاربات التقليدية ولفترة طويلة نسبياً علي الدراسات الأكاديمية لحقل العلاقات الدولية، مما جعل تصورها لقضايا الأمن هو الأكثر رواجاً، وعلى الرغم من أن النظريات التقليدية تنطلق من الدولة كإطار تحليلي لها، إلا أنها تختلف في مفهومها للأمن.

فالنظرية الواقعية تختزل قضايا الأمن ففي العامل العسكري والقوة، بينما ترى النظرية الليبرالية ان الجوانب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الجانب العسكري في تحقيق الأمن خاصةً في ظل الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يميز العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : المقاربات الواقعية في العلاقات الدولية :

الجذور التاريخية والفكرية للواقعية السياسية :

تعود الجذور الفكرية للمقاربات الواقعية إلى القرن الرابع قبل الميلاد في العصر الإغريقي، وتحديداً إلى أفكار المدرسة السفسطائية التي طرحت رؤية مناقضة لما يؤمن به المثاليون آنذاك، وتنطلق رؤية السفسطائيين من أن القيم الأخلاقية هي مسألة نسبية تتغير طبقاً لظروف الزمان والمكان.

ويعتبر كتاب تاريخ حرب البيلوبونيز، لمؤلفه المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس Thucydides

٤٦٠ ق.م -٣٩٥ ق.م " والذي عُرف بكونه مثالاً للمفكرالواقعي في تحليله العلمي للسياسات بين الدول، وأعتُبِر هذا الكتاب نموذجاً أولياً لتوصيف سياسات القوة التي تساوي بين الجبروت والحق، وهو تاريخ أشبه بدراسة للطبيعة البشرية تتسم بنظرة تشاؤميةً طبّقها ثيوسيديدس على طبيعة العلاقات بين الدول، والتي رأى الأثينيون في أيامه أنها خالية من مفهوميّ العدل والجوْر، لطالما كانت القاعدة أن يخضع الضعيف للقوي، كما أن كل دولة تلتزم الأهتمام بمصلحتها الخاصة، ومن مصلحتها إذ ملكت القوة، أن تحكم وتهيمن متى أمكن لها ذلك" (باوتشر: ٢٠١٣ :١٤٣).

وكان للأفكار السفسطائيين الواقعية تأثيراً كبيراً علي المفكرين الواقعيون المحدثين من أمثال مكيافيلي Niccolo Machiavelli و توماس هوبر Thomas Hobbes، فالأخير ترجمة كتاب تاريخ الحرب البولوبونيزية لثيوسيديدس (Thucydides) وأستقى منه الكثير من أفكاره.

وبإعتبار الواقعية نظرية سياسية قائمة على فكرة القوة، فبإمكاننا إعتبار الوزير الهندي كوتيليا ٣١٢-٢٩٦ Kotilia ق.م ، من رواد الواقعية في السياسية الدولية، عندما كتب إلى الإمبراطور الهندي Maurya حول الحرب والتحالفات ومفهوم القوة ودور العوامل الجغرافية المؤثر فيها، كما شرح كوتيليا أسباب توسع الدول سواءً بالتحالف أو بالغزو، وضرورة الإستعداد الدائم للدولة لمواجهة التهديدات المرتقبة، كما أعتبر دول التماس الجغرافي أعداء محتملين للدولة (عبالحي :١٩٩٤: ٢٤).

وفي العصر الحديث، يمكننا تتبع أفكار الواقعية السياسية عند الفيلسوف الإيطإلى نقولا ميكيافللي Machiavelli ١٥٢٧-١٤٦٩وحديثه حول القوة وميزان القوى و تشكيل الأحلاف والأحلاف المضادة، وأسباب الصراع بين المدن الإيطالية، وافتراضاته بأن السياسة تتميز بصراع المصالح، وان يجب رؤية العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هو، لا كما يجب أن يكون، وتأكيده على فصل الدين والأخلاق عن السياسية، وأن من مسؤولية الحاكم ضمان أمن دولته، وبالتإلى تصبح الغاية – أمن الدولة – مبررا لأية وسيلة بمقدورها تحقيق تلك الغاية، حتى وإن كانت غير أخلاقية ويعتبر كتابه الشهير The Prince بمثابة الدليل العلمي لإكتساب القوة والحفاظ عليها وتوسيعها.

كما استندت الواقعية السياسية على الأطروحات الفلسفية للأنجليزي توماس هوبز١٥٨٨-١٦٧٩ Thomas Hobbes، في كتابه اللفياثان Leviathan وحديثه عن " الحالة الطبيعية " والتي يكون فيها الأنسان بطبعه يميل إلى الصراع بدافع البحث عن منفعة أو دفاعاً عن أمنه أو طمعاً بالمجد، وترتبط حالة الطبيعة هذه بغياب السلطة المنظمة، والتي تجعل البشر في وضع حرب الكل مع الكل، ولا يمكن تجنب هذه الحالة الطبيعية إلا بإقامة سلطة تحمي البشر وتوفر حالة من الطمأنينة والسلام (علي : ٢٠١٢:٥٣٥).

والدول هي كالإنسان الذي يعتبر ذئباً لأخيه الانسان، وهي في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياساتها الخارجية (بدوي:١٩٧٢:٥٨)

وفي الوقت المعاصر، أزدهرت الواقعية السياسية في الولايات المتحدة علي أيدي مفكرين من أمثال عالم اللاهوت البروتستانتي Niebuhr رينهولد نيبور ١٨٩٢-١٨٧١، وجهوده في تطوير المنهج الواقعي في السياسة الخارجية، فبحسب جورج كينان يُعتبر نيبور أبو الواقعية السياسية الأمريكية (فرج : ٢٠٠٧ : ٢١٠).

ينطلق نيبور من فكرة "الخطيئة الأصلية " وهي قريبة جداً من فكرة "حالة الطبيعة " عند هوبز ولكنها مبنيّة علي أسس دينية " والتي ترى بأن وجود الشر ليس مجرد نتيجة للنظم الأجتماعي، وأنا ناتج عن شئ أعمق وهو الإنحراف النفسي للبشرية، وأنانية الإنسان وكبريائة، ويرى بأن الانسان ملطخ بتلك الخطيئة وأنه قادراً على القيام بالأعمال الخطرة والشريرة، ويمتلك الأنسان إرادة الحياة التي تقوده بابضرورة إلى إرادة القوة، وطالما إرادة الحياة تترجم رغبة الإنسان في تأمين بقاءة العضوي، فإنه من المحتم أن يسعي إلى تحقيق الأمن ضد شرور الطبيعة والتاريخ وذلك بزيادة قوته الفردية والجماعية، المفاهيم المثالية لا توجد لها براهين في الواقع التاريخي، لذلك يفترض دائماً استنباط النظرية السياسية من الممارسة السياسية " (فرج : ٢٠٠٧ : ٢١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آراء نيبور حول القوة وحتمية الصراع تنتمي للواقعية السياسية فهو يؤكد بأن " الصراع الاجتماعي أمر محتوم في التاريخ البشري، أن الصالحين والحكماء قد يسعون إلى تجنب الكارثة، لكنهم لن يستطيعوا أن يتجاوزوا المخاوف والطموحات التي تدفع الجماعات إلى المواجهة "(النعيمي : ٢٠١٢: ٤١).

وفي كتابه الإيمان والسياسية يقول نيبور" من الواجب على الولايات المتحدة أن تتدخل في شئون العالم، حيثما تراه أمريكا هو لمصلحة العالم... وأن قوة أمريكا ومصلحتها هي أيضاً مصلحة العالم... ويجب عدم التردد في استعمال هذه القوة.. أو الاصغاء إلى شعارات الشعوب الضعيفة"(فرج : ٢٠٠٧ : ٢١١).

بالرغم من هذا الأمتداد التاريخي الطويل للفكر الواقعي بمراحله ومفكريه المتعددين، إلّا أن المنطلقات الأساسية للفكر الواقعي هي نفسها تقريبا من ثيوسيديدس إلى والتز(توفيق : ٢٠٠٨: ٩).

والحقيقة أن الواقعية ليست مدرسة واحدة، بل مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تجمعها بعض الافتراضات، فهناك عدة اتجاهات داخل الواقعية هي: الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة (البنيوية)، والواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية بالإضافة إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة.(المصري : ٢٠١٤:٣٢٨).

أولا - الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) Classical Realism :

نشأت الواقعية السياسية الحديثة بمثابة رد فعل علي تيار المثالية الذي برزت بعد الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم، وكان الهدف الأساسي للواقعيين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إبراز المقاربة الواقعية كمشروع فكري ونظري يسعى إلى نقل العلاقات الدولية من حقل الدراسات القانوني والتنظمي و التفكير المثالي، إلى حقل الدراسات العلمية وأساليب التفكير الوضعي، للوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية بإمكانها تفسير الظواهر السياسية بما فيها ظاهرة الصراع والحرب (عديلة ٢٠١٥ : ٢٠٣).

تؤكد المقاربة الواقعية التقليدية على أهمية القوة في العلاقات الدولية، وأن الأخيرة ماهي إلا ظاهرة لعلاقات القوة، وأن الرغبة في الهيمنة هي السمة المميزة للعلاقات الدولية، وإن الدول في سعيها لتحقيق أهدافها الخارجية تستخدم كافة الوسائل ولا تكترث بالجوانب القانونية والأخلاقية، كما تُفسر الواقعية التقليدية التاريخ على أساس تغيّر القوى المهيمنة في حقب زمنية متباينة(النعيمي: ٢٠١٢: ٤٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر أدوارد كار Edward H. Carr ١٨٩٢-١٩٨٢، صاحب مؤلف أزمة العشرين عام، ١٩١٩- Crisis ١٩٣٩ The Twenty Years والذي تحدث فيه عن الواقعية باعتبارها نظرية عقلانية تهدم الأفكار المثالية عن بنية العلاقات الدولية، هو رائد الواقعية التقليدية الحديثة الحقيقي وليس هانس موغانثو (عقيل : ٢٠١٥ : ١٠٤) إلا أن الفضل يعودللأخير في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية من خلال عمله الشهير(Politics Amoung nations-١٩٤٨) والذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية (توفيق : ٢٠٠٨: ٩).

الأفتراضات الأساسية للواقعية السياسية :

- الدولة أو الأمة هي الفاعل الأساسي، وهي وحدة التحليل في العلاقات الدولية
- الدولة فاعل عقلاني تسعى لتعظيم فوائدها وتقليص تكاليفها المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها (عودة :٢٠٠٥: ٣٠)
- الدولة كائن وحدي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة.
- العلاقات الدولية تحكمها قواعد موضوعية كامنة في الطبيعة البشرية.
- الواقعية التقلدية تقوم على الفصل بين الأخلاق والسياسة لعدم تطابق الأخلاق مع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية (دورتي :١٩٨٤: ٩٦)
- السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة التي تحمي المصلحة الوطنية وتعززها، في ظل عدم وجود سلطة العليا (الفوضي)
- المصلحة الوطنية، المعرفة دوماً بالأمن القومي، وعلى رأسه البقاء (الوضعية)، هي وحدة تحليل السلوك الدولي ،
- النظرية السياسية نتيجة الممارسة السياسية وتحليل وفهم التجارب التاريخية
- السياسات الواقعية حقل علمي مستقل بذاته ، بالرغم من إشتراكه بالكثير من المعايير مع المجالات المعرفية الأخرى إلا أنه بجب أن يخضع تلك المعايير للمعيار السياسي، بمعنى " أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة، والحُكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية " (درويتي :١٩٨٤: ٨٦-٧١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرتكزات المحورية في الواقعية التقليدية:

الـدولاتية Statism : الدولاتية هي صـــلب الواقعية التقليدية ، ويرتبط هذا المفهوم بفكرة أن الدولة ذات السـيادة هي التعبير الشرعي والممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستوين الداخلي والخارجي، فـالـدول هي الفـاعـل الأســـاسي و الأبرز عن باقي الفواعل الثانوية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولذلك يجب ان تكون الدولة هي وحدة التحليل في للسياسة الدولية (عنتر : ٢٠٠٥ : ١٨).

مفهوم المصـــلحـة الوطنيـة: ارتبط هـذا المفهوم دائمـاً عنـد الواقعيين التقليـديين بفكرة القوة والبقـاء، فالمصلحة الأولى للدول تتمثل في بقائها ولا يتأتى لها ذلك إلا بامتلاكها للقوة التي تمكنها من ذلك (عنتر : ٢٠٠٥ : ١٧) ، ففي تفسيره لواقع العلاقات الدولية يُفرّق "جيمس روزنو" James Resnau بين المصلحة الوطنية كأداة تحليلية تسـتخدم لوصـف وشرح وتقويم السـياسـة الخارجية لدولة ما، وبين المصـلحة بإعتبارها أداة تســتخدم لتبرير أو اســتنكار أو اقتراح ســياســة ما (دورتي :١٩٨٤: ٩٥)، أما "هانس مورغـانتو" فيؤكد على أن الأمن هو جوهر المصـــلحة الوطنية، وأن المحافظة على الوجود المادي للدولة يعد الحد الأدنى من المصـــلحة الوطنية، ويشـــكل كذلك أحد مظاهر الأمن وبالتإلى فإن الأمن هو ذاته مصـلحة وطنية، فالدول مصـالح تؤلف عملية دائمة ذات غاية واحدة وقد تتغير الوسـائل لخدمة هذه الغاية، فتكون سلمية أو حربية، ولكن الغاية نفسها.(مقلد :١٩٩١:٢٤)

مفهوم القوة Power : القوة بشـــكل عام هي الموارد المادية المتاحة للامة،وعند مورغانثو القوة تعتبر غاية ووسـيلة بنفس الوقت، لأنه يرى السـياسـات الدولية على أنها صراع على القوة لأجل السيطرة على الآخـريـن، فـالـقـوة هـي المـوضـــوع الـذي يشـــكـل محور التفـاعـل الـدولي في حـالتي الحرب والســـلام(حتي:١٩٨٥:١١٦) ، في حين أن ارنولـد وولفرز يفرّق بين القوة والقـدرة، فيُعرف القوة بـأنهـا تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعود و الإغراءات (جندلي : ٢٠٠٥:١١٥).

البقاء Survival : في ظل البيئة الفوضـــوية للنظام الدولي، تزداد المخاطر الأمنية التي تتهدت الدولة، لذلك تصـبح الأولوية القصـوي الدول هو ضـمان أمنها والمتمثل " بالبقاء " مسـتخدماً كافة الوسـائل المتاحة بما فيها العسـكرية(، يقول ريمون آرون " أنه في حالة الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسـبة لكل فرد أو وحدة سياسية " (عبدالقادر : ٢٠٠٩:١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم توازن القوى Balance of powers : مبدأ توازن القوى مرتبط كلياً في مبدأ القوة والصراع حولها، وهو مبدأ طبيعي، يقول مورغانثو " وإذا كان التوازن ملازما للقوة فإن الحرب ملازمة كذلك لاختلال التوازن قد تكون الحرب في بعض الحالات أداة لخلق التوازن أو لإعادته، بمعني أن هناك ركنين لعملية توازن القوى أحدهم مادي وهو تعادل الدولتين في محصلة القوى والعسكرية بالأخص، والركن الأخر معنوي خاص بإدراك الأطراف الدولية بأهمية وجود هذا التعادل بإعتبارة الوسيلة الأفضل للحفاظ على الأمن ولذلك، دائماً ما توجد الدول في حالة صراع ولكن ليس بالضرورة أن تتصادم بصورة مباشرة، ويعود ذلك إلى تكافؤ القوى ين أطراف المتنازعة، ولإدراك قادة الدول بأن توزيع القوى بينهم يعودعليهم بالفائدة (دورتي:١٩٨٤:٢٩).

مفهوم الفوضى Anarchy : أصل الكلمة يوناني "Anarkos" وتعني بدون حكومة أو حاكم، ويقصد بها الواقعيين التقليديين غياب التراتبية في المجتمع الدولي، فالدول في ممارستها للسياسة الخارجية لا تخضع لأي سلطة عليا، بذلك تكون الفوضي هي نتيجة مباشرة لممارسة مفهوم " السيادة " والتي تعني عدم خضوع الدولة في قراراتها لسطان دولة أخرى، وهي حالة مشابهة "لحالة الطبيعة " عند هوبز ولكن في السياسة الدولية. (غريفيثس وأخرون :٢٠٠٢: ٣٢٤)

مفهوم المساعدة الذاتية Self-Help : الإعتمام على النفس هو مبدأ العمل للدول وفق المقاربة التقليدية و في ظلّ المجتمع الدولي الفوضوي و الذي يغيب فيه وجود حكومة عالمية أو منظمات دولية تمتلك أدوات ضبط فعّالة تستطيع فيها إدارة شؤون العلاقات بين الدول، وتحت وطأة التهديدات التي تفرضها مثل هذه البيئة الفوضوية فإن الدول تجد أنفسها مجبرة على الإعتماد على قدراتها الذاتية لتحقيق أمنها وضمان بقائها، ويقتضي- هذا المبدأ لجوء كل دولة إلى زيادة مخزونها من القوة لحمايتها من الآخرين، وفي ظل حالات الشك والخوف التي تطبع العلاقات بين الدول، فإن الدول تدخل فيما بينها في سباق للتسلح (دان وأخرون :٢٠١٦ :٢١٨)

المعضلة الأمنية Security Dilemma : هي الحالة التي وصفها جون هرتز John Hertz في الخمسينيات القرن الماضي بأنها عندما تتخذ الدول مبدأ الاعتماد على الذات مسلكاً لتحقيق حاجاتها الأمنية، فإنها ترى في سلوكها هذا دفاعاً ولو أتبع الأخرين نفس سلوكها لعتبرته تهديداً لها، لأن الشك هو المحرك الرئيسي للتفاعلات الإستراتيجية الدولية (بيليس :٢٠٠٤:٤١٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن في المقاربة الواقعية التقليدية :

أهتمت الواقعية التقليدية وبحسب طبيعتها في الدراسات المتعلقة بالأمن الوطني، وفي سبل الحفاظ على الاستقرار الدولي، وركّز التحليل الواقعي التقليدي للأمن على للدولة القومية بإعتبارها الوحدة المرجعية للأمن، مستوى التحليل في الدراسات الأمنية ضمن المنظور الواقعي هي الدولة القومية، والأمن عند الواقعيون يعني سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها واستقرار وحدتها الترابية، والأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن(عنتر : ٢٠٠٥ : ١٨).

وتنطلق الواقعية التقليدية في مفهومها للأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي، والتي تكون فيه السياسة الدولية عبارة عن علاقات بين دول ذات سيادة ولها مصالح متعارضة، ويترتب على ذلك تزايد في إحتمالية نشوب النزاعات والحروب دان وأخرون :٢٠١٦ :٢١٨)، ويرى الواقعيون التقليدين أن حل هذه المعضلة الأمنية يكون بإتباع الدول لسياسات توازن القوى في ظل هذا المجتمع الدولي الفوضوي(بيليس :٢٠٠٤:٤١٨).

أن التهديد الذي تسعى الدول إلى احتوائه هو تهديد موضوعي يتم مواجهته بتطوير قدرات الدول العسكرية، وبما أن التفاعل بين الدول مبني على عدم وجود الثقة المتبادلة، فإن الدولة تعتمد على قوتها (المساعدة الذاتية)، والتي تتشكّل من خليط من القوة العسكرية وغير العسكرية والتي تشتمل على العوامل الجغرافية والاقتصادية الديمغرافية، والمصادر الطبيعية ومستوى التطور التقني، وشكل الحكومة و القيادة السياسية والإيديولوجية (درويتي :١٩٨٤:٥٩).

إذن الدول وفق المقاربة الواقعية التقلدية دائماً ماتنشغل في آفاق الحرب، ليصبح همّها الأول هو الأمن، والتهديدات الأمنية التي تتعرّض لها الدولة تصدر من دول أخرى، وطبيعة هذه التهديدات تنحصر في الخطر العسكري (زقاغ : ٢٠١٣).

ثانيا - الواقعية الجديدة (البنيوية) :

في سبعينيات القرن الماضي، ومع تنامي الظواهر العابرة للقارات كالإعتماد المتبادل وتزايد دور الفواعل الدولية من غير الدول، ظهر تيار جديد من داخل المقاربة الواقعية يدعى بالواقعية الجديدة (البنيوية) Neo-Realism أو Strucural Realism، ويُصنّف كينيث والتز Kenneth Waltz صاحب الكتاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـهير Theory of international politics كمؤسـس لهذا التيار الجديد (القحطاني:٢٠١١ :٣١٩)، وحســب لوبرت كيوهيـان تعتبر الواقعية الجديدة نِتاج لمحاولات تجديدية للإطار المفاهيمي والنظري لأفكار الواقعية التقليدية (جندلي: ٢٠٠٧: ١٨٨).

ويعتقد والتز أن النظرية في حقل العلاقات الدولية يشــوبها بعض القصــور، لغلبة الطابع الفلســفي والتحليل غير الوصفي، ويرى أن النظرية العلمية هي التي تشرح وتفسر العلاقة بين القوانين والتي هي بالأصـل علاقة بين مفاهيم تشـكل كتغيرات مسـتقلة وتابعة، كما يؤكد على الإسـتخدام المزدوج للمنهج الإســتقرائي Inductive والاســتنباطي Deductive معاً ويرفض أســتخدام أحدهما فقط (القحطاني :٢٠١١ :٣٢٠).

ونظريات العلاقات الدولية عند والتز تنقسـم إلى قسـمين نظريات أختزالية جزئية تحاول تفسـير سلوك الدولة الخارجي من خلال التركيز على الافراد او الدولة، ونظريات كلية نظامية تبحث في اسـباب سلوك الدولة الخارجي من خلال دراسة النظام الدولي، وفي رأيه أن النظريات الاختزالية لا تملك قدرة تفسيرية كبيرة مع تغيّر الزمان والمكان، بالرغم ان هذه النظريات تستعير طرق التحليل من الكيمياء الكلاسيكية، وهي تحويل الكل إلى أجزاء لمعرفة العلاقة بينهم مع فصــل التأثيرات الخارجية، إلا انه لا يمكن الاكتفاء بالعوامل الداخلية (الدولة - الافراد) وفصــل التأثيرات الخارجية في دراســتنا للعلاقات الدولية، وبالتإلى فنحن في حـاجـة إلى نظرية نظامية في العلاقات الدولية، ومايعزز هذا التوجة هو ملاحظة التشــابة في سلوك الدول في المجال الدولي مع الإختلاف في الخصائص المكونة لكل دولة (القحطاني :٢٠١١ :٣١٩) .

وتنطلق الواقعيـة البنيوية من فكرة جديدة مفادها أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضــمن النظـام الـدولي العالمي وتعكس مواقف الدول موقعها ضــمن النظام الدولي العالمي وترتكز اهتماماتها وخططها على احتسـاب مواقعها ضـمن هذا النظام الدولي فتسـعى الدول للحفاظ على مكانتها النسبية داخـل هـذا النظـام وكلما ازدات قدارت دولة ما ارتفعت مكانتها في تراتبية الســلطة وازداد نفوذها في الســاحـة الدولية وتتحدد بنية النظام الدولي العالمي عبر هذا التوزيع بين الدول (غريفيثس وأخرون : ٣٩٥:٢٠٠٢) وبذلك أضــافت نظرية " Waltz والتز " عن الســياســية الدولية بعداً هاماً في التحليل الواقعي، بتركيزها على الدور الحاسم لطبيعة النظام الدولي كبنية مستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تفسير السلوك الخارجي للدول يعتمد على وضع الدولة وموقعها في النظام الدولي وليس على ميزاتها الداخلية او تفاعلاتها مع الدول الأخرى.

وليثبت والتز فرضيته، شبّه السياسة الدولية في السوق، والوحدات السياسية بالشركات، حيث أن السلوك التنافسي ـ البيني لهذه الشركات هو العامل المحدد لبنية السوق، ويقول والترز أن شارل كيندلبرغر Charles P. Kindleberger كان على حق عندما قال أن الدولة الأمة ليست إلا وحدة أقتصادية (فرج:٢٠٠٧ :٣٧١).

مبادئ الواقعية الجديدة البنيوية (ابوزيد : ٢٠١٠ : ١٠٥-١٠٧):

- النظام السياسي الدولي مستقل ومحدد المعالم و يختلف عن النظام الاجتماعي والاقتصادي الدوليين.
- النظام الدولي يتكون من بنّية ووحدات متفاعلة يجب التفريق بينهما
- بيئة النظام الدولي فوضوية لا سلطة مركزية فيه، تعتمد فيه الدول على نفسها
- الامن والبقاء هو المحرك الرئيسي لسلوك الدول.
- الوحدات داخل النظام الدولي تتشابه في الوظائف وتختلف في توزيع القدرات فيما بينها وفقاً لموقعها في النظام.
- تنافس الدول على مصادر القوة ليس غاية بل وسيلة للأمن والرفاه.
- قوة الدولة وموقعها في النظام الدولي يعتمد علي خليط من القدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية والعوامل العسكرية والاستقرار السياسي والقدرة التنافسية.

المفاهيم المركزية الأساسية للواقعية الجديدة (البنيوية) تتمثل في:

- النظام الدولي: اتخذ الواقعيون الجدد النظام الدولي موضوعا رئيسيا للدولة، وتحليل مدرستهم بالإستناد إلى الأفكار النظامية والبنيوية التي اقتبسوها من نظرية لمورتن كابلن، فالنظام حسب المفهوم السلوكي- هو مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها لتشكل وحدة متماسكة تسمى النظام (جندلي : ٢٠٠٧ : ١٨٥). كما أن النظام الدولي مستقل عن البني المركبة له " السياسة العالمية تنظر إلى هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام كوحدة مختلفة تماما عن وحدة الدولة سواء من حيث القواعد العامة التي تضعها أو عبر ضوابط سلوك كل وحدة والقيم التي تنتجها، وكمثال على ذلك قدرة الدولة على ممارسة العنف داخليا كآلية لتحقيق أمنها المحلي، في حين تلجأ إلى توسيع نفوذها الدولي لحماية أمنها الوطني (ابوزيد : ٢٠١٠ : ١٠٤)

-التراتبية (الطبقية الدولية) التراتبية هو المحور الايبستيمولوجي الجديد للبنيوية، استيعاب النظام الدولي هو فهم إلى لتراتبية الوحدات المشكلة له، وهي نتاج للحاجات الأمنية المستمرة.

-توازن القوى : يرتبط الأستقرار أو عدم الأستقرار بطريقة توزيع القوى بين الدول في النظام الدولي فحالة استقرار مرتبطة عند الواقعيين الجدد بحالة الفوضى والحفاظ على أمن وسيادة الدولة المركزية، وأن أي تغيير في بنية النظام الدولي سيؤدي حتما إلى الأستقرار (جندلي: ٢٠٠٥: ١٨٥).

-القوة : يعد الأمن الهدف الجوهري الذي تسعى إلى تحقيقه النظرية الواقعية الجديدة فالدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة حتى بعد أن تحقق أمنها.

لأن إذا كانت القوة كغاية لذى عند الواقعيين الكلاسيكيين، فإنها وسيلة لضمان غاية أكبر تتمثل في الأمن لدى الواقعيين الجدد (عديلة : ٢٠٠٥ : ١٧).

- الطبيعة الإنعكاسية: في نظرتها لواقع السياسة الدولية، حيث ترى أن سمة

النظام الدولي تنعكس على توجيه سلوكات الدول، عكس ما يصوره النهج التقليدي بأن طبيعة سلوك الدول هي من تحدد سمة النظام الدولي. أو بعبارة أخرى الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعيّة وليس الصراع هو من ينتج الفوضى كما أقرت بذلك الواقعية التقليدية (علي : ٢٠١٢ : ٥٤٣).

الامن في المقاربة الواقعية الجديدة " البنيوية " :

لقد ارتبطت الواقعية الجديدة بفكرة الحرب الباردة، وذلك بعد تشكل سياسة الإنفراج الدولي بين قوتي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي لتماشى مع متطلبات العلاقات الدولية الجديدة، والتي تقوم على الأمن بدلاً من القوة العسكرية (بروان : ٢٠٠٤ :٥١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذو وفقاً للنظرية الواقعية الجديدة فإن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية وتعكس مواقفها ضمن النظام العالمي، كما أن الدراسات الأمنية للواقعية الجديدة تؤكد أن مسألة الأمن تنشأ أساساً من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدي الدول، كما أن إنعدام الأمن عند الأخرين يكون نتيجة للقدرات العسكرية العنيفة ونظرة الدول إلى الأخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلاً من أن يكونوا حلفاء، كما يعتقد الواقعيون البنيويون أن المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية بفعل الفوضي التي تضع حدود صارمة حول إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولي ، وإن مؤيدي التحليل البنيوي يستندون في تحقيق الأمن علي مسألتين أساسيتين هما (بيليس: ٢٠٠٤:٤٢٢-٤٢٣)

- مسألة الخوف والغش وانعدام الثقة :هي التي تؤدي إلى إنعدام الأمن عند الأفراد والأشخاص مع أن الواقعيون الجدد مثل "والتز" و"ميرشيمر" يسلمون بإمكانية التعاون في ظل الفوضي أن المحافظة عليه أكثر صعوبة بين الدول بسبب حالة الخوف من أن ينقض الأخرين الإتفاقيات التعاونية (ابوزيد:٢٠١٠: ١٠٨-١٠٧).

- مسألة المكاسب: الدول تهتم بالمكاسب النسبية أكثر من تركيزها علي المكاسب المطلقة.

كما أضافة الواقعيون الجدد فكرة جديدة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وانما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقاءها، كذلك للتقليص من مخاطر المأزق الأمني إذ يقول "كينيث وولتز" في ظلّ الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونة ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقابل الهدوء والربح والقوة(حمدوش، ٢٠٠٤ : ٢٧).

أما عن فهم الواقعية الجديدة للتهديدات فهي بدورها تحصرها في البعد العسكري، وذلك بسبب الطبيعة الفوضوية التي تقوم على اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدارتها فقط والخوف من الدول الأخرى واذ لم تعمل الدول على هذا الأساس بمتطلبات الفوضى فسوف تضعف في النهاية، أن الواقعية الجديدة تعتبر ميل الدول إلى التعاون فيما بينها مرتبط بوجود مصالح مشتركة، وذلك بسبب الطبيعة النسبية إلى المكاسب (غريفيثس وأخرون: ٢٠٠٢: ٧٨).

يعتبر كينيت والتز بأن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة مركزية عليا يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية self-help للحفاظ على النفس، ويرى بأن الفوضوية أو غياب الحكومة مرتبطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحدوث أو ظهور العنف، وأن التهديد بـالعنف والإسـتخدام المتواتر للقوة يميزان الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية، ويعتبر أيضا أن مبدأ كـل لنفـسه هـو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأنه في الفوضوية يصبح الأمن الغاية الأسمى (بن عنتر :٢٠٠٢ :١٣).

كانت "نظرية السـياسـة الدولية" لـــ كينيث والتز في نهاية السـبعينيات تطوراً علميا في مجال التنظير للعلاقات الدولية، وأعطت حافزاً للباحثين "الوضـعيين " في نقل علم العلاقات الدولية إلى مستوى جديد من التخصـــص الـدقيق، والصرـامة العلمية، والإنضـــباط المنهجي، وإمكانية إختبار المقولات إمبريقي للوصول إلى نتائج يمكن الإجماع حولها .

إلا أن خاصـية الجدل والإختلاف لازمته حتى بين الواقعيين أنفسـهم، حيث أصبح بدل الواقعية الواحدة واقعيات متعددة، ينطلق جميعها من أطروحات والتز، لكن لكل منها رؤيتها الخاصـة لتحليل السياسة الدولية (عديلة :٢٠١٥: ٢٢٧).

على الرغم من أن الواقعيين الجدد يتفقون حول المســلمات الرئيســية التي يقوم عليها النظام الدولي، والتي لخصها جون ميرشايمر J. Mearsheimer كالتإلى (عديلة :٢٠١٥: ٢٢٨) :

١- لا توجد حكومة عالمية.

٢- كل الدول لها استعداد لاستعمال القوة ضد الدول الأخرى.

٣- لا يمكن لأي دولة أن تكون متيقنة بأن الدول الأخرى لن تستعمل القوة ضدها.

٤- كل الدول تسعى إلى الحفاظ على سلامة إقليمها واستقلالها الداخلي.

٥- الدول هي فواعل عقلانية.

وعلى الرغم من انهم كـذلـك يتفقون على أن بنيـة النظـام الدولي "الفوضـــوية" هي التي تؤدي إلى ما يسمى بـــ "معضلة أو مأزق الأمن"، إلا أنهم انقسموا بشأن كيفية تحقيق الأمن في السياسة الدولية إلى توجهين رئيسيين: الأول سمي بـ "الواقعية الدفاعية" والثاني؛ سمي بـ "الواقعية الهجومية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت الواقعية البنيوية الجديدة لتخفيف حدة الفصـــل بين البيئتين الداخلية والخارجية بعد أن كانت الواقعية الكلاســيكية تنفي وجود أي تأثير للعوامل الداخلية في تفســير الســلوك الخارجي للدول، لقد أعادة الواقعية الجديدة النظر في مســتويات التحليل لتعطي الاهمية للمحدات الداخلية للدول بجانب المحددات النسقية.

وتنقسم الواقعية البنيوية الجديدة بدورها إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية.

فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخـارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، ســـنتعرف عليها : (تطور اتحاهات) (الجندلي : ٢٠٠٧: ٩٩).

ثالثا - الواقعية الدفاعية: The Defensive Theory :

من أهم رواد المقاربة الواقعية الدفاعية هو العالم أستيفن فان إيفارا Stephen Van Evara و روبرت جرفيس RobertJervis و جوزيف جريكو Joseph Grieco..

وترى الواقعيـة الـدفاعية أن خطورة النظام الدولي الفوضـــوي مبالغ فيها، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، ويفترض الدفاعيون أن البنية الداخلية للدولة تلعب دوراً في تشـــكيل الســـلوك الخارجي بالإضافة إلى تأثير النسق الدولي الفوضوي. (تطور اتجاهات الواقعية)

والواقعية الدفاعية تقترح لتقليص حدة تأثير هذه البنيه الفوضـويه على سـلوك الدول، أن تعمل الدول على زيـادة قـدراتها الدفاعية أكثر من قدراتها الهجومية من أجل أن يســـود الأمن وتزول حوافز النزعه التوســـعيـة، فعندما تُشـــيع النزعة الدفاعية بين الدول يمكنها عندئذٍ التمييز بين الأســـلحة الدفاعية والأســـلحة ذات الطابع الهجومي، ويكون بإمكانها إمتلاك للوســـائل الكفيلة بالدفاع عن نفســـها دون تهديد الآخرين، وبذلك لن يطّر القادة السـياسـيون إلى وضـع إسـتراتيجية هجومية في غياب الإحسـاس بالأخطار الخارجية (BAYLIS -٢٠٠١-١٨٨).

تمكنت الواقعية الدفاعية من تطوير فرضياتها لتبين مـــن خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة (إدراكات صانعي القرار) في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، على عكس ما تم تداوله سابقاً لدى الواقعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنيويه لـ "والتز"، فتوزيع القوى والتحولات الدوليه مرتبط أساساً بإدراك القاده والمسئولين الوطنيين، ويستندون على تجارب تاريخيه وأخرى إدراكيه، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو الذي يؤدي إلى الإستقرار .

ولقد ظهرت تيار من داخل الواقعية الدفاعية يُطلق عليه الواقعية التعاونيةCooperative Realism حاول تحويل الفوضى المطلقة للنظام الدولي إلى فوضى ناضجة عن طريق وضع الدول لسياسات مشتركة تتفادى بها وقوع الحروب، ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية ووالتز و نتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، أي إدراك صانع القرار للبيئة والمصالح الخارجيه المتبادله (BAYLIS -٢٠٠١- ١٥٢).

الواقعية الدفاعية أن القوة الزائدة تعطي نتائج عكسية ولتحقيق الأمن يجب أن تحافظ الدول علي ميزان القوى القائم ، فلقد راجع الواقعيين الجدد قضيتي زيادة القوة و زيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن، لا من أجل القوة في حد ذاتها.

يعتبر المحافظة على الأمن من أهم المصالح الأساسية للدولة بحسب كنث والتز Keneth Waltz و جوزيف غريكو Joseph Grieco، لذلك تخصص أكثر مواردها لبناء قدراتها العسكرية الدفاعية، والدول بالنسبة للواقعية الدفاعية هم فواعل عقلانيين ومع ارتفاع تكاليف الحروب فأنهم ينتهجون سياسات تعاونية ويحرصون على بناء علاقات الصداقة فيما بينها لتحقيق مصالحها بدلاً من استخدام وسيلة الحرب، فالدول تسعى إلى تحقيق فوائد مشتركة و نسبية ، وليس من الضروري أن تلغي المنافسة بين الدول التعاون، فالدول في ظلّ الفوضى غير الناضجة تسعى منفردة لتحقيق مصالحها، ويهيمن على النظام الدولي الدولة الأقوى، بينما في نظام الفوضى الناضجة Mature anarchy يُراعي فيه سيادة ومصالح الدول الأخرى(عبدالقادر : ٢٠٠٩ : ٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن في الواقعية الدفاعية :

يرى الـدفاعيون أن الدولة تضمن أمنها بإتباعها للإسـتراتيجيات الحذرة، كما أن دخولها بالإتفاقيـات و العلاقات الدبلوماسية خاصةً مـع القـوى الكبـرى، فأنها بذلك تحقق أمنها بتصحيحها لميزان القـوى والـردع و هـذا مـا يـؤدي إلـى تقلـيص المـأزق الأمنـي (جندلي:٢٠٠٧: ٩٩).

يعتقد الدفاعيون أن كل ما سبق لن ينهي النزاعات الدولية بصـفة مطلقـة بـل فقـط بصـفة نسـبية بسبب وجود أزمـة ثقـة بـين الـدول، خاصة بـين القوة العظمى و بقية الدول مما أنهم المهيمنـين علـى أدبيـات المنظـور التقليـدي فـي الدراسات الأمنيـة، فأنهم يرفضـون رفضا تاماً إعادة صـياغة مفهـوم أخـر للأمـن خـارج إطـاره الضـيق و المـرتبط بالدولة وبقائها وسلامتها والقوة العسـكرية.

ويقول "سـتيفن والـت" Stephan Walt بإن حقـل الدارسـات الأمنيـة بعـد الحـرب الباردة يجب أن يبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دارسة الخطر ومراقبة القوة ".

بذلك يؤكد سـتيفن والت على أن الأمن هو الموضـوع الأكثر أهمية بعد الحرب البـاردة خصوصاً عند ربطـه بظـاهرة الحرب واستعمال القوة فالتيار الواقعي أكثر تحمساً للدفاع عن فكرة أعتبار الأمـن من صـميم اهتمام وصلاحيات الدولة كونها الفاعل الوحيد و معيار الشرعية السياسية، فتحقيق أمن للدولة هو مـرتبط بحالـة عـدم الثقة خاصة، وبالتإلى فان الواقعيـة الدفاعيـة فضـلت الإسـتراتيجية التعاونيـة تقلـيص أخطـاء إداركـات و حسـابات الـدول و صـناع القـرار علـى حسـاب التصـعيد فـي السـباق نحـو التسـلح وكسب المزيد من القوة باستعمال مصطلح الأمن المشترك COMMUN "SECURITY" (فرج : ٢٠٠٧ : ٣٨٥).

رابعا - الواقعية الهجومية The Offensive Theory :

تيار الواقعية الهجومية يغطي على الأقل ثلاث نظريات في حقلي السياسات الدولية والسياسة الخارجية، وهو خليط من اغلـب أفكـار الواقعيـة البنيويـة لكينيث والتز Kenneth Waltz وبعض افتراضـات الواقعية الكلاسـيكية (القحطاني : ٢٠١١: ٣٢٥)، ومن أبرز المفكرين الهجوميين، جون ميرشـايمر وفريد زكريا ١٩٩٨ وإيريك لابس ١٩٩٧Eric Labs، وروبرت جيلبين ١٩٨١ Robert Gilpin، وراندل شـفيلر ١٩٩٧ Randall L.Schweler.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدايةً ترسم الواقعية الهجومية صورة متشائمة عن السياسات الدولية لواقعية الهجومية، وتعتقد بان فوضوية النظام العالمي توفر حوافز قوية للتوسع، وأن كل الدول تسعى لمضاعفة قوتها مقابل الدول الأخرى، لأن القوة هي الضامن الوحيد لبقاء الدول، وبذلك تنتهج الدول سياسات توسعية متى وأين كانت مزايا هذا الفعل تتجاوز تكاليفه، لذى يعتقد الهجوميين بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وبالتإلى استمرار حالة الفوضى المطلقة، وليصبح التعاون بين الدول هدف صعبة وتكون الحروب والنزاعات ظاهرة لا يمكن تفاديها في ظلّ مبدأ الفوضى والمساعدة الذاتية الذي يحكم العلاقات بين الدول (إمام : ٢٠٠٨: ٤٢).

الواقعية الهجومية كما يرى" جون ميرشايمر" تتفق مع الواقعية الدفاعية بالهدف وهو الأمن، وتختلف في الوسيلة ماهو مقدار القوة اللازمة، وترى أن الدول وخاصةً الدول العظمي تضمن أمنها عبر زيادة قوتها إلى أقصى- حد ممكن. كما يعتقد ميرشايمر أن الهدف الأساسي للدول هو تحقيق المكانة المهيمنة في السياسة الدولية، لذلك تسعى لزيادة قوتها من أجل حماية نفسها وتثبيت مكانتها في النظام الدولي (عبدالقادر : ٢٠٠٩: ٢٣).

يعود الواقعيون الهجوميون للتاريخ لإستخراج شواهد تؤيد أفكارهم، وبأن التوسع والغزو مفيد للدولة من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية جون ميرشايمر يستنبط من أعمال جون هارز John Hertz مضامين أن " أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي، هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وان تكسب مزيدا من القوة على حسابها لان أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم(Mearsheimer :٢٠٠١:٣٦).

الأمن في الواقعية الهجومية :

دعاة التوجه الهجومي يقومون بالربط بشكل مباشر بين القوة والأمن، وأن ضمان الأمن يقتضي- من الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الأفضلية على حساب الخصوم، وبقدر امتلاك عناصر قوة اكبر، بقدر تمتع الدولة بقدر اكبر من الأمن، وتحقيق الدولة لأكبر قدر ممكن من الأمن يتحقق فقط إذا أصبحت في وضع المهيمن في النظام الدولي، أو على الأقل في الإقليم الذي تقع الدولة في نطاقه، وفي هذه الحالة فان القوة العظمى Superior Power بإمكانها ردع خصومها المحتملين وإرغامهم على تقديم تنازلات دبلوماسية، اقتصادية، وإستراتيجية بحيث تساعد في تقوية وضع القوة المهيمنة، وفي حالة إخفاقها في تحقيق هذه الأفضلية، فان الخصوم سوف تتقوى على حسابها، وتصبح مصدر تهديد لأمنها (Miller : ٢٠٠٤:١٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواقعيين الهجوميين من أمثال راندل شـــفيلر يؤكدون أن الهجوم له الأفضـــلية على الدفاع عادة، وان الدول تتحالف دوماً مع الطرف الأقوى أو الأكثر تهديداً Bandwagon بدلا من تشكيل تحالف لموازنته، وأن الأمن والسلام يمكن تحقيقه عبر القوة والأفضلية وليس عبر التوازن كما يعتقد الواقعيين الدفاعيين (Mearsheimer :٢٠٠١:١٢).

خامسا - الواقعية الكلاسيكية الجديدة "النيوكلاسكية" Neoclassical Realism :

مصطـــلح الواقعية الكلاسيكية الجديـــدة ظهر لأول مرة في أدبيات العلاقات الدولية في عمل جيديون روز ١٩٨٩ Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy، وفي نظريـة "الواقعيـة المتمركزة في الـدولـة" State-centred Realism لفريـد زكريـا١٩٨٩، ونظريـة التعبئـة الـداخليـة Domestic-Mobilization Theory لتوماس كريســتنســن، ونظرية الهيمنة في الســياســة الخارجية Hegemonic Theoryof Foreign Policy، لويليام وولفورث.

والمقاربة النيوكلاســيكية هي مقاربة واقعية في الســياســة الخارجية، بنيت على افتراضــات والتز حول الفوضى، ولكن أنصـارها يرفضـون عدم تضـمين المتغيرات التفسـيرية في مسـتويات التحليل المختلفة (القحطاني : ٢٠١١: ٣٣٣).

فالواقعيون الكلاسكيون الجدد يعترفون بأن المتغيرات النســـقية تشـــكل متغيرات مستقلة في السياسة الخـارجيـة، إلا أنهم يؤكـدون وجود متغيرات أخرى تُـدعى بـالمتغيرات الوســيطـة أو المتـداخلـة Intervening Variables وهي ذات طبيعة داخلية، مثل إدراكـــات صـناع القرار، والتي من خلالها تترشح أو تتصفى الضغوطات النسقية الدولية، أي أن الإدراكات هي واسطة بين هذه الضغوط النسقية وصـــناع القرار، وبذلك تعترف الواقعية النيوكلاســيكية ولو جزئيا بالدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية للفرد في التأثير على صنع قرارات السياسة الخارجية(١٥٧: ١٩٩٨: Rose).

وأصـــحاب هذا الإتجاة يرون أن التطورات الجديدة على مســـتوى التفاعلات الدولية والتقدم العلمي، والإهتمام الشـعبي بقضـايا العلاقات الدولية، و إزدياد الدول المسـتقلة وإختلاف تركيبتها الداخلية، كل هذا فتح المجال للإهتمام بدراسـة و مراقبة علاقاتها ببعضـها وفق مقاربات جديدة قادرة على إستيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السـياسـة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسـقية، كما شـكّل حافزاً لإعادة النظر في تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، و إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول حكراً على الحكومات فقط، بل تعدتها لتشمل العلاقات و التأثير المتبادل على المستوى المجتمعي و لو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية، ونتيجةً لذلك، أُثيرت إشكالية قدرة تفسير السلوك الخارجي للدول بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي من قبل العديد من الواقعيين و على رأسهم كريستينسن Christensen الذي قال بأن: " الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، و لكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الإختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة"(١٥٦: ١٩٩٨: Rose).

الواقعية النيوكلاسيكية حاولت تضييق الفجوة بين تنبؤات الواقعية التقليدية والواقع، وبتعبير فريد زكريا فان الواقعية الكلاسيكية تتضمن منطقا-قدرات الدولة تشكل نواياها- يمكن تعديله ليصبح أكثر دقة بدون خسارة في قوة التأثير، والنظرية الناجمة تسمى بالواقعية "المتمركزة في الدولة" وهي إحدى أعمدة الواقعية الكلاسيكية الجديدة، ويؤكد فريد زكريا (Farid Zakaria)، على أخذ المتغيرات الداخليه بالإعتبار إضافةً إلى المتغيرات النسقية و التأثيرات الأخرى عند دراسة السياسة الخارجية (زكريا :١٩٩١ : ٢٨-٢٩).

كتب جيديون روز"... الأعمال التي نحن بصدد مراجعتها هنا تشكل مدرسة فكرية رابعة، اسميها الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وهي تدمج بشكل واضح المتغيرات الداخلية والخارجية، محورة ومطورة رؤى معينة مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، يحاج دعاتها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تساق في اغلب الحالات بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا قدرات قوتها المادية، وهذا هو السبب لماذا هم واقعيين، هم يحاجون أيضا أن هذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية، لان الضغوط النسقية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، وهذا هو السبب لماذا هم كلاسيكيين جدد " (زكريا : ١٩٩١: ٤٦).

يعتقد أصحاب هذا الإتجاة أن الدولة وأن لم تكن الفاعل الوحيد في السياسة الدولية إلا أنها هي الفاعل الوحيدة القادرة على صياغة الأستراتيجيات والسياسات عبر أجهزتها وبيروقراطيتها وتحديد مصالح الدولة وتحدد أولوياتها وفق إدراكات صانع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعتقد دعاة التوجه الكلاسيكي الجديد أن فهم الروابط بين القوة والسياسة يتطلب فحص دقيق

للسياق الذي من خلاله يتم تشكيل السياسات الخارجية وتكييفها ضمن إطاره، وأهتمت الواقعية الكلاسيكية الجديدة بدراسة السلوك الخارجي للدولة بشكل منفرد، وتقديم تنبؤات حول استجابة الدول للضغوط النسقية، وأقتراح آليات عمل، مثل الاستراتيجيات الشاملة للدول، السياسات الاقتصادية الخارجية، المذاهب العسكرية، وخيارات التحالف (١٥٢ : ١٩٩٨: Rose) .

المطلب الثاني : المقاربات الليبرالية في العلاقات الدولية:

والليبرالية هي تقليد سياسي، أو فلسفة سياسية عريقة، تشمل جوانب عديدة اقتصادية، ثقافية، سياسية وفكرية، ومن الناحية السياسية، الليبرالية هي الاعتقاد أن الأفراد هم محور المجتمع، وان المجتمع ومؤسساته موجودة لتعزيز أهداف الأفراد، بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية، والليبرالية تشدد على العقد الاجتماعي الذي يضع المواطنون من خلاله القوانين و يوافقون على الالتزام بها، وتشدد أيضا على سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية الليبرالية(عبدالقادر : ٢٠٠٩: ٢٨).

الجذور التاريخية للّيبرالية :

الليبرالية في بدايتها أعتبرت صورة من صور المثالية السياسية والتي تحدث عنها مفكرو عصر الأغريق وفلاسفته كديمقريطس وأفلاطون ولوكريتيوس، وأفكارهم المثالية حول المدينة الفاضلة والحريات المدنية والدينية والحقوق والسياسية والاقتصادية للإنسان (عقيل:٢٠١٥ : ١٠٥) وكذلك يمكننا تتبع أفكار الليبراليين تاريخياً حتى عصر النهضة و أفكار الفيلسوف الإنجليزي جان لوك (John Locke ١٦٣٢-١٧٠٤) وهو أحد أبرز منظري العقد الإجتماعي عندما تحدث عن الطبيعة الخّيرة للإنسان وحياة السلام التي يعيشها ضمن القانون الطبيعي الذي يحكم علاقاته، ووجود الأفراد السابق عن الدولة ومايترتب عليه من إلتزامها بالمحافظة على حقوقهم، وكف يدها عن التدخل في شؤونه (توفيق : ٢٠٠٧ :٢٦).

ومن هذا المبادئ المثالية ينطلق المفكرون الليبراليون الأوائل من أمثال ايمريك كروشي *Emeric Cruce* ١٥٩٠-١٦٤٨ والذي يُعد أول من قال بأن الأفراد وليس الدولة هم من يجب أن يكونون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الممثل الأساسي في العلاقات الدولية، فمصالح الأفراد الشخصية والأنانية ستقودهم نحو التجارة بدل الحرب، كما طرح كروشي فكرة تنظيم عالمي يكون مقره دولة محايدة، يجتمع فيه سفراء كل الدول يقصد الأوروبية فقط في جمعية عامة تنظّم شئونهم وتحل منازعاتهم(غيوم :٢٠٠١ : ٣٨).

ويعد الفيلسوف إيمانويل كانط ١٨٠٤ -١٧٢٤ Immanuel Kant من رواد الليبراليين، وفي كتابة " السلم الدائم " ١٩٧٥ Perpetual Peace، تحدث عن " قانون الضمير" حيث يرى أن القوانين والدساتير بإمكانها ضبط سلوك الإنسان بإعتبار أن طبيعته الخيرة ستدفعه نحو السلام الدائم حفاظا على ما يتملك من مكاسب وفوائد، كما تعتبر مبادئ وودرو ويلسن Woodrow Wilson الأربعة عشراً التي أعلنها في العام ١٩١٦ بعد الحرب العالمية الأولى وجهوده في إنشاء عصبة الأمم، من الأفكار المثالية التي أثرت في المقاربة الليبرالية وخاصةً فكرة المجتمع المدني العالمي (عبدالقادر : ٢٠٠٩: ٢٦).

والرؤية المثالية Idealism في العلاقات الدولية تنطلق من ضرورة وجود نظام دولي مبني على أسس وقواعد القانون الدولي تسوده العدالة والمساواة وينعم بالسلام والأمن.

فالمثالية تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة فعلا، وإنما مثلما يجب أن تكون عليه، ويلخص ل. كلو L. Claude في مقاله "الصراع بين المبدأ والبراغماتية في العلاقات الدولية" مبادئ المثالية الثلاث وهي : مبدأ عدم الاعتداء وعدم التدخل والمساواة، وكانت المثالية الأولى و في بداياتها تهتم بقضايا الفرد والرأى العام وتحاول تغير الواقع الدولي المأساوي بعد الحرب العالمية الأولى إلى مستقبل أفضل.

أهتم مفكرين المثالية المعاصرين من أمثال ريتشارد فولك richard Falk، ودانييل أرشيبوجي Danielle archibugi، نوربرتوبوبيو Naberto Bobbio وديفيد هيلد Daivd Held يرون بضرورة إصلاح النظام الدولي ويقترح هيلد " النموذج العالمي الديمقراطي " والذي يبدأ من تكون برلمانات إقليمية مثل البرلمان الأوربي، وإبرام إتفاقيات لحقوق الإنسان محلية تراقبها هيئات دولية، وتحويل الأمم المتحدة إلى برلمان عالمي يخضع للمساءلة.

تلك كانت الأفكار السياسية التي تداولها الليبراليون الأوائل، كذلك للمقاربة الليبرالية جذور فكرية إقتصادية، بإعتباره الاقتصاد هو نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع، فمع ظهور كتابات الاقتصادي" آدم سميث " Adam Smith، تحولت الليبرالية إلى أديولوجية مسيطرة على الفكر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السـياسي والإقتصـادي، وبرزت مجموعة من الإقتصـاديين السـياسـيين واللذين أثّروا في التيار الليبرإلى كدافيد ريكاردو David Ricardo، وجون سـتيورات ميل John Stuart Mill، وجون مـــاينرد كينز J.M.Keynes وهم يشـكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسـم إلى تيارين:هم أنصـار التدخل الأدني للدولة في الأقتصـاد وفق مبدأ " دعه يعمل دعه يمر" والتجارة الحرة، ومنهم سـميث وريكاردو وغيره، وأنصـار التدخل الواسـع للدولة في الإقتصـاد محليا و دوليا، ومن هم كينز، كيوهان (غيوم :٢٠٠١ : -٣٩ ٣٦).

الامن في المقـاربـة الليبرالية المثالية يرتكز على مفهوم الأمن الجماعي، فوفقاً لغولدســتون goldstein، يتمثل الأمن الجماعي في تشكيل تحالف موسع يشمل غالبية الفاعلين الأساسين في النظام الدولي هدفه مواجهة أي فاعل آخر، وهناك شروط تطبيق الأمن الجماعي منها(بيليس: ٢٠٠٤: ٤٢٨-٤٣٢) :

- أن تتخلى الدول عن مبدأ استخدام القوة العسكرية في سياستها لتغير الوضع الراهن.
- أن تتبنى الدول نظرة الموسعة للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعة الدولية.
- أن تتحلى الدول بالثقة وعدم الخوف أوالشك في تعاملاتها الدولية.

تلك الأفكار السـياسـية المثالية والأطروحات الكلاسـيكية للإقتصـاد الحر، هي التي شكلت الأرضية التي أنطلقت منها مبادئ و فرضيات المقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية.

مبادئ المقاربة الليبرالية:

تقوم المقاربة الليبرالية على عدد من المبادئ والافتراضات التالية (عديلة ٢٠١٥ : ١٥٤) :

- الطبيعة البشرية خيّرة في جوهرها، فالشعوب قادرة على التعاون.
- السلوك الأناني والعدوانية لا يأتي الشعوب بل تنبع من النوايا السيئة لبعض الحكام.
- الفواعل الأسـاسية في السياسة الدولية هم الأفراد والجماعات الخاصة، فسلوك الدولة هي إنعكاس لحـاجـات الافراد والجماعات الاجتماعية، فهم من يحددون الأدوار المادية والمعنوية وخيارات دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدولة أو والمؤسسات السياسية بشكل عام (تمثل جماعة فرعية من المجتمع الداخلي، وأن خيارات الدولة في السياسة الخارجية هي إنعكاس لخيارات الافراد والجماعات الخاصة والتي يُعبّر عنها بواسطة المؤسسات البرلمانية، ففي المفهوم الليبرإلى للسياسة الداخلية، الدولة ليست فاعل بل مؤسسة نيابية تخضع لرقابة وإرادة الفواعل الاجتماعية المختلفة، لكن هذه التعددية لا تعني المساواة بين الأفراد والجماعات من حيث التأثير في سياسة الدولة.

- الدولة ليست دائماً فاعل عقلاني، لإن سوء إدراكات البيروقراطية الحاكمة ومصالحهم المتناقضة وخلفياتهم الثقافية قد تؤثر سلباً في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة.

- في المنظور الليبرإلى الدولة هي مجموعة من المؤسسات البيروقراطية ذات المصالح الخاصة، ولذلك لاوجود لشئ من قبيل المصلحة الوطنية لأنها لا تمثل سوى مصلحة من يسيطر على عملية إتخاذ القرار في الدولة.

- سلوك الدول في النظام الدولي هو نتيجة لضبط خياراتهم، والدول تحتاج دائماً لتحديد أهداف او تصورات معيّنة يسعون لتحقيقها، ومن هنا ينشأ النزاع أو التعاون، بحسب سياستهم الخارجية، وطبيعة تلك الاهداف، لكن هذا لا يعني أن الدول تتبع دائماً سياسات مثالية غافلة عن الآخرين، بل تبحث الدولةً عن خياراتها في ظل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى.

- يؤكد الليبراليون أن فوضوية النظام الدولي اي عدم وجود سلطة عليا تحكمه، تقود الدول للتعاون لا التنافس كما يعتقد الواقعيون، وبالتإلى يجب تهيئة أجواء التعاون.

- تقليص حدة النزاعات يكون بتشجيع الدول على التقارب والتعاون وإيجاد القواسم المشتركة لتحقيق الرفاهية للشعوب والحفاظ على أمنهم.

- تحقيق الرفاهية سيقلل من رغبة الأفراد والجماعات التي تتمتع بمستويات مادية عالية من المخاطرة بإمتيازاتهم وممتلكاتهم وأرواحهم وبالتإلى تقل تنخفض حدة النزاعات نتيجة عدم رغبتهم خوض الحروب.

- تكوين المؤسسات والمنظمات الدولية سيشجع على التعاون بين الدول، ويقلص من حدة التهديدات ويحقق الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرى الليبراليون أن المفاوضات والمساومات من آليات العلاقات الدولية.
- ترى الليبرالية أن التصرّف العقلاني يقود الدول إلى التعاون بدلا من الحرب والتي تعتبر تصرّف غير عقلاني.
- نشر قيم الحرية والحكم الديمقراطي سيقلل من إستخدام القوة، وسيؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.
- المقاربة الليبرالية تعتمد على المنهج الواقعي، فالأحداث التاريخية تؤكد إمكانية تغير السياسات العالمية وتحقيق التعاون.
- نشر القيم الليبرالية الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية وفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير المؤسسات الاقتصادية العابرة للدول، سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية للدول وذلك سيحقق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.

كما ان الليبرالية انطلقت من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الاهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة، والمقاربة الليبرالية هي نسق فكري متعدد التيارات، أو كما وصفها ستيفن والت S.Walt بالعائلة الليبرالية.

فالليبرالية عند لاندرو مورافيشك Andrew Moravcsik تنقسم إلى عدة نماذج هي الليبرالية الجمهورية والليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية (١٦٨: ١٩٩٧ :Moravcsik)، بينما ميكائيل دويل Michael Doyale يرى أن المذهب الليبرإلى الدولي يختلف عن الليبرالية التجارية والليبرالية الإيديولوجية.

أما تقسيم المفكر أرسنت أتو زمبيل Ernest Otto-Czempiel للمقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية فهي الأكثر تداولاً بين الباحثين، ويقسم الليبرالية إلى المدرسة الليبرالية الكلاسيكية (البنيوية) والمدرسة الليبرالية المؤسساتية (الجديدة).

أولا - المقاربة الليبرالية البنيوية (الكلاسيكية) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الليبراليـة البنيوية أطلق عليها هذه الصـــفة لتركيزها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومايترتب على ذلك من إنعكاس على السياسات العالمية.

- تقوم المقـاربـة الليبرالية البنيوية على افتراضـــات تركز على أثر العلاقات بين الدولة والمجتمع على السياسة العالمية وهي كالتإلى (عودة:٢٠٠٥: ٥٤-٥٥) :-
- الفاعلين الأســاســين في الســياســة الدوليك هم الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي.
- تمثل الدولة والمؤســسـات السـياسـية مصـالح بعض أطراف المجتمع وليس كل الاطراف الخاضـعة لحكمها.
- سـلوك الدولة يعكس طبيعة وشكل مقاصـــد الدولة وخياراتها، ويحدد مستويات النزاع والتعاون الدولي.

ويحدد الليبراليون البنيويون ثلاثة صور من الليبرالية (١٦٨: ١٩٩٧: Moravcsik) :-

- الليبرالية التجاريـة وتهتم بشكل الإعتماد المتبادل في تأكيد لـنمط التفـسير السوسيو- اقتصادي.
- الليبرالية النيـابية: التركيز على حدود التمثيل السلبي للمصالح الوطنية.
- الليبرالية المثاليـــة: الإعتماد على درجتي التطابق والتعارض بين القيم الوطنية ومـــدى توجيههـــا لسلوكيات الدولة على المستوى الدولي.

واللبراليـة البنيويـة تســتمـد أفكارها من أطروحة الســلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين، ومفادها أن إنتشارالديمقراطية بين الدول يؤسس للسلام ويدعم الأمن الدولي.

وتعود هذه الفكرة بالأصل إلى أطروحات الفيلسوف إيمانويل كانط Emmanuel Kant، ففي مقال له بعنوان" السـلام الدائم " نشر في عام ١٧٩٦، تحدث فيه كانط بأن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم أكثر من الحكومات الديكتاتورية، وكان الفيلســوف كانط يؤمن بإمكانية تحقيق الســلام العالمي إذا ما توفرت الظروف المناسـبة كالتحول في الوعي الفردي وقيام الجمهوريات الدسـتورية لأن ذلك سـيسـهل قيام الفيدرالية العالمية والتي ستنهي الحروب (توفيق : ٢٠٠٨: ٣١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام مايكل دويل Michael Dole ايضاً بشرح رؤية كانط للأمن الدولي والتي تقوم على التمثيل الديمقراطي والإلتزام بحقوق الانسان والترابط العابر للحدود الوطنية، ليفسر لماذا تميل الدول الديمقراطية إلى السلام، ويؤكد دويل ان الدول الديمقراطية لاتحارب بعضها البعض،لأنها تؤمن بإستخدام الأدوات السلمية لتسوية الخلافات كالوساطة والمفاوضات، بالإضافة إلى أن الأنظمة الديمقراطية تلتزم بمعايير وقيود مؤسسية ومشتركة، لذلك يرى دويل أن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية (غريفيثس وأخرون : ٢٥٢:٢٠٠٢).

أما بروس راست Bruce Russet وبالرغم من تأكيده على أهمية القيم الديمقراطية المشتركة في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق السلام الدولي، إلا أنه يرى للقوة والإعتبارات الإستراتيجية دور حاسم في بعض الأحيان، ويطرح "بروس راست " نموذجين لتحليل الحالة الأمنية على المستوى الداخلي وإنعكاس ذلك على المستوى الدولي وهما (عبدالقادر : ٢٠٠٩: ٢٩):-

١. النموذج الثقافي المعياري: الذي يقوم على عدم العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية ويفترض أن حالة التوافق المسبق، ستجعل الدول تنتهج النهج نفسه بالتعامل مع بعضها،بحيث يفكر صانع القرار بنفس طريقة صانع القرار في الدولة الأخرى.
٢. النموذج الهيكلي المؤسساتي: في الدول الديمقراطية صانع القرار يواجه أنظمة ضبط وتوازن تعطل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، كما أنه مقيّد بموافقة الشعب أو من يمثلهم.

قدمت المقاربة الليبرالية البنيوية (الكلاسيكية) أدوات تحليلية جديدة ومختلفة عن ما أستخدمته المقاربة الواقعية بكل أنواعها. فقد أهتمت الليبرالية البنيوية بمتغير النسق الداخلي للنظام السياسي كبديل لمتغير القوة في المقاربة الواقعية، بالرغم من أن الليبرالية الكلاسيكية لم ترفض متغير القوة على الإطلاق، كونه يظل محرك رئيسياً لسياسات الدول بما فيها الدول الديمقراطية، إلا أنه وفي حالة توزع القوة بشكل متكافئ بين الدول، يصبح متغير القوة أقل قدرة على التفسير مقابل متغير النسق الداخلي بمؤسساته ومعاييره والذي يصبح الضامن الوحيد لتعطيل المعضلة الأمنية وتحقيق التعاون والسلام الدولي.

الأمن في المقاربة الليبرالية البنيوية (الكلاسيكية) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتكزت الأمن بـالمنظور الليبرإلى البنيوي على أطروحـة السـلام الـديمقراطي لمـايكـل دويل Michael Doyle وبروس راســت Bruce Russet، والتي تقوم فكرتهـا على الربط بين التحليـل الأمني والمتغير الــديمقراطي، بحيث يؤدى إنتشـار الديمقراطية وترسيخها بين الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي على تكريس أطر السـلام الدائم و فتح المجال أمام مسـارات جديدة للسـياسـة الدولية سمتها الرئيسية التعاون لا الصراع (بيليس: ٢٠٠٤: ٤٢٨-٤٢٩).

ثانيا - المقاربة الليبرالية المؤسساتية :

وجاءت المقاربة الليبرالية المؤسـساتية كرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها"كنيث والتز"، وظهرت في ثمانينات وأوائل القرن العشرـين، والمؤسـساتية هي المقاربة السـائدة ضـمن النظريات الليبرالية خاصة عنـدما يكون موضــوع الاهتمام هو الإقليمية فهي امتداد لدراســات التكامل الوظيفي fonctional integration ودراسات التكامل الأقليمي regional integration التـــي ســـادت في منتصف القرن الماضي، ودراســات الاعتماد المتبادل المعقدة comlex interdependance والدراســات المســتندة إلى الظاهرة عبر القومية transnational، التي ازدهرت بســنوات الســبعينات خاصــة في أعمال كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي في سنوات السبعينات والثمانينات(توفيق: ٢٠٠٨ : ٣٣).

ويعتبر ديفيد ميتراني David Mitrany من المنظرين الأوائل للمؤســســاتية، ويرى أن الدولة القومية بعد الحرب العالمية الأولي أثبتت عجزها عن تحقيق السـلام والتنمية لشـعوبها، وأن تقسـيم العالم إلى وحدات قومية هو سـبب الصرـاع والحرب، و يطالب ميتراني بالتحول تدريجي لشـبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القوميـــة، والعمل على تسويق فكرة العمل المؤسساتي الدولي بين الشعوب (المصري : ٢٠١٤ :٣٣٥).

لقد ساهم ميتراني في تطوير أطروحات الليبرالية المؤسساتية في تقديمه لمبدأ الانتشار أو التعميم، ويعني به، ان الذين يحققون منافع من المؤســســات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشــكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى، هذا التعمـــيم أو الانتشار من قطاع لآخر يزيد من الدعوة للعلاقات بين مختلف البيروقراطيـــات فـــي مختلـــف الـــدول لمواجهة المشكلات التي قد تبرز لسبب أو لآخر وبالتإلى زيادة التوجه نحو التكامل (المصري : ٢٠١٤ :٣٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتقد الليبراليون المؤسساتيون أن التعاون المؤسساتي بين الدول يوفر فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار (بيليس: ٢٠٠٤: ٤٢٦-٤٢٨).

وفي نفس الإتجاة يؤكد تشمبيل Jempiel على التأثير الإيجابي للعمل المؤسسي- الأوربي كإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والناتو، والمجموعة الأوربية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوربية، والتي لاتقل أهمية عن تأثير الديمقراطية في تحقيق السلام بين الأوربيون،و ذلك لأنها ساهمت في إزالة العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية.

لكن تشمبيل Jempiel، يطالب بإنشاء فدارلية بالمفهوم العصري من أجل السلام الاوربي الدائم والكامل(زقاغ :٢٠١٣).

تطرح المقاربة الليبرالية المؤسساتية التساءل التإلى، لماذا تتحول الدول إلى المؤسسات ؟ وتجيب بأن الدول تقوم بذلك من أجل حل مشكلات التعاون، حيث يرى كيوهان Keohane ومارتن Martin، أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية والعمل على تنسيق العمل وتسهيل إجراءات المعاملة بالمثل ، فالليبراليون المؤسساتيون يعتقدون بأن الدول المشاركة يمكن أن تحصل على مكاسب مطلقة بواسطة التعاون الإقليمي عكس ما يقول الواقعيون الجدد الذين تحدثوا عن المكاسب النسبية، كما أنهم يدعون كذلك أن الدول يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على توازن خاص كما في الحجة النيوواقعية حول تشكيل التحالف. فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة يمكن أن تقود الدول إلى تكثيف الاعتماد المتبادل و المأسسة و بالتإلى تحسين التماسك الإقليمي، إذن الآلية الأساسية التي جاءت بها المؤسساتية الليبرالية هي " المنظومات الدولية " التي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات " الاعتماد المتبادل "(ساميه:٢٠٠٨: ٥٤-٥٥).

كما ترى المقاربة المؤسساتية بإن التعاون الدولي بأشكاله المتعددة يحقق مصالح الدول بتكلفة منخفضة مقارنةً باستخدام الوسائل القوة العسكرية باهضة التكلفة، وفي نفس هذا الإتجاة قدّم كل من روبرت كيوهان R.Keohane وجوزيف ناي Joseph.S.Ney أطروحتيهما، الاعتماد المتبادل Interdependance والاعتماد المتبادل المركب Interdependance complex ، بالرغم أن ظاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة، إلا أنه ومع أواخر القرن العشرين والثورة في المجال التقني ووسائل النقل و الإتصالات ازدادت عمليات الإعتماد المتبادل وخصوصاً مع بروز ظاهرة العولمة، ففي كتاب " العلاقات العابرة للقوميات والسياسية الدولية " قام كل من " ناي و كيوهان " كل بشرح ظاهرة الإعتماد المتبادل، والقائم على الإتصال والتفاعل المستمر في مجالات العلاقات التجارية والانتقال الحر للأفراد والأفكار ورؤوس الأموال، وأن التعددية والتنوع في الأجندة المواضيع الدولية غيّرت من شكل وطبيعة القضايا الدولية ولم تعد تنحصر بالتفاوض والإستراتيجيا، بل أضيفت لها القضايا الأقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية وغيرها، وأيضاً من حيث الفواعل في السياسة الدولية لم تعد محصورة بالدولة وأجهزتها الرسمية وهذا كله سنعكس على تعريف المصلحة الوطنية. (المصري : ٢٠١٤ :٣٣٥).

كما أن الإعتماد المتبادل عند "ناي وكيوهان " مرتبط بمفهوم الحساسية والإنكشافية وتعني الحساسية مدى وعمق التغير في دولة معين نتيجة تأثرها بدولة أخرى وأما الإنكشافية وهي مدي مقاومة دولة معينة للتغيرات والمؤثرات التي تحدثها دولة أخرى(عديلة ٢٠١٦ : ٢٤٨).

أن أطروحة الاعتماد المتبادل تقوم على فرضية مضمونها كلما زادت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول كلما أنتشر السلم والأمن بين هذه الدول، و لإثبات هذه الفرضية يطرحون البراهين التالية (عديلة ٢٠١٦ : ٢٥٠):

- التفاعلات والتعاملات بين الدول ذات تأثير متبادل وليس أحادي الجانب كما كان سابقاً، ليصبح التفاعل وسيلة للتغير الآخر Change by Exchange دون إستعمال القوة سواء الصلبة أو الناعمة

- يبدأ الأعتماد المتبادل بين الدول بالمجال التجاري ويتشعب لمجالات متعددة ومختلفة كشبكة العنكبوت على حد وصف جون بيرتون John W.Burton، ليصل للتكامل الاقليمي فالعالمي ويتحقق الأمن والسلم الدوليين.

الامن في المقارية المؤسساتية :

أدى ظهور التهديدات الأمنية الجديدة والغير التقليدية وأنتشارها في عالم مابعد الحرب الباردة، وعدم قدرة الدول منفردة على التصدي لها، إلى ضرورة تعاون الدول وتظافر جهودها في ظل المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية للحيلولة دون إنتشار تأثيراتها السلبية، و المؤسسات لاتمنع الحروب إلا أنها تساهم بتقليصها، فالمجهود الجماعي والتعاون المشترك للدول في النظام الدولي لابد أن يهتم بالعمل الأمني بصورة غير مباشرة لتحقيق التعاون الدولي(دان وأخرون :٢٠١٦ : ٣٠٨-٣٠٩).

يرى وزير الدولة للشئون الخارجية البريطاني الأسبق دوغلاس هيرد Douglas Hurd أن المؤسسات الدولية لعبت وما زالت تلعب دوراً مهماً جداً في إرساء السلام والأمن الدوليين وخاصةً في القارة الأوربية (BAYLIS -٢٠٠١-٢٥٩).

وتتلخص الرؤية الأمنية للمقاربة المؤسساتية في أن عدم وجود اتصال ونقص المعلومات بين الفواعل الدولية هو ما يسبب المأزق الأمني ويخلق أزمة ثقة و تخوف بين الدول تتسبب في حالة اللاأمن وأن وجود المنظمات شيء ضروري ومهم و مركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول(فرج : ٢٠٠٧ : ٢٨٠).

كما أن نظرية الإعتماد المتبادل المركب لجوزيف ناي وكيوهان، والتي ترى بأن التشابك الشديد والمعقد في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، جعل من أمر إنسحابها مستحيلاً وإلا تكبدت خسائر باهظة، هذه العلاقات الدولية المترابطة بين الدول ساهمت في تدعيم العمل الدولي المشترك والدفاع عن الدولة التي يرتبطون معها بمصالح ضد أي تهديد يأتي لها من دولة أخرى ممردة، مما يُكرّس من أستخدام الأساليب الدبلومسية بدلاً من القوة في حل النزاعات الدولية (عديلة:٢٠١٦ : ٢٥٠).

ويعتبر جوزيف ناي من الداعين لتقليص استخدام الدول للقوة في تعاملاتها وخاصة الدول الكبرى وتعويضها بإستعمال القوة اللينة او الناعمة soft Power وهي القدرة على صياغة خيارات الأخرين والحصول على ماتريده منهم عبر الجاذبية والإقناع، وجعل الأخرين يعملون ما ترغب فيه لإيمانهم بأهدافك وقيمك، وبالتإلى تحقق الدولة الانتشار في النظام الدولي بواسطة الوسائل الاقتصادية والثقافية حيث أنها تحقق السلم والأمن وهي أقل تكلفة من استعمال القوة الصلبة Hard power أي القوة العسكرية، ولذلك تعد أطروحة القوة الناعمة من هم الاستراتجيات لضمان الأمن، وهي من المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية والتي أدخلها جوزيف ناي ضمن المقاربة الليبرالية المؤسساتية (فرج : ٢٠٠٧ : ٢٧٨-٢٧٩).

واخيراً يرى بعض الليبراليون أن للقوة جوانب غير العسكرية وهي أكثر فاعلية في تحقيق الأمن. فإستخدام العنف عبر الأقتصاد أكثر فعالية من استخدام القوة العسكرية، كفرض العقوبات الإقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تكون مفيدة للجهات التي تفرض العقوبة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ، ويشترط دافيد بالدوين David Baldwin لفاعلية أكثر للعقوبات الأقتصادية أن تخضع لمعايير وآليات المؤسسات الدولية وإشرافها(دان وأخرون :٢٠١٦ : ٣١٧).

المبحث الثاني: الأمن في المقاربات غير التقليدية في العلاقات الدولية

فمن خلال ما ورد في المبحث السابق، فإن المقاربات التفسيرية أو ما يعرف بالعقلانية قد ركزت بناءها الأمني على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية كالمقاربة الواقعية التي تبنت نظرة تشاؤمية ركزت فيها على علاقات القوة والمصلحة والبنية الفوضوية للنظام الدولي كوحدة تحليل.

ثم المقاربة الليبرالية التي ركزت على أشكال الإعتماد المتبادل وأعطت أولوية للصبغة التعاونية في العلاقات بين الدول، واهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام بالإضافة إلى وظيفة دورالمؤسسات الدولية خصوصا الإقتصادية منها في ربط تلك التفاعلات ذات الطابع التعاوني.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وفشل المقاربات التقليدية في التنبأ فيها أو تبريرها، بالإضافة إلى بروز تهديدات أمنية جديدة غير تقليدية، أدى ذلك إلى ظهور مقاربات جديدة تعتمد على إبستمولوجيا حديثة ترى بأن الواقع الإجتماعي ليس شيء معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية، وسمي هذا التصور الجديد بمقاربات ما بعد وضعية حيث تميزت بالنزعة ما بعد تجريبية.

وسنحاول التطرق لمختلف الجوانب النظرية والمعرفية للمقاربات غير تقليدية في العلاقات الدولية، لمعرفة الرؤية الأمنية لكل مقاربة بالتفصيل ، كمقاربة كوبنهاجن والمقاربة البنائية والمقاربة النقدية ومقاربة مابعد الحداثة.

المطلب الاول : مدرسة كوبنهاجن

تعود تسمية هذه المدرسة إلى الإجندة البحثية لمجموعة من الباحثين الأكاديميين في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام، والذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٥، وكان "بل ماك سويني" Bill Mcsweeny عام ١٩٨٥ أول من أطلق هذه التسمية للإشارة إلى الاسهامات الفكرية للعالم البريطاني "باري بوزان" وزملائه والذين أشتركوا معه في إسهاماته العلمية في مجال العلاقات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذهبت مدرسة كوبنهـاجن إلــى تحليــل مفهـوم الأمـن بصـياغة جديـدة، من خلال سعيها إلى إيجاد رؤية عميقة للدارسات الأمنية تشمل جوانب سياسـية واقتصـادية ومجتمعيـة وبيئيـة وعسـكرية، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أسـاسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب البارده، ففي دراستة " People, States and Fear ١٩٩١" قسّـم " باري بوزان " الامن رأسياً إلى ثلاثة مستويات،الفرد والدولة والنظام الدولي، بالرغم من تأكيده على أن أمن الدولة هو المرجعية التي تتبعها المستوبات الأخرى، وأما مقالته "النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن ٢١ " فإن "بوزان" يقسم الأمن أفقياً إلى خمسة قطاعات (٣: Stone :٢٠٠٩).

١- قطـاع العســـكري: يعتبر من أهم القطـاعـات تأثيراً بالأمن لأنه خطره يطال كل مكونات المجتمع، والواجب الإسـاسي للدولة هو حماية مواطنيها، والأمن العسكري يتعامل مع تهديدات تمس وجود الـدولة، ويتوقف نجاحه بمدى التفاعل بين القدرات العســـكرية الدفاعية والهجومية وإدراك نوايا الدول الأخرى.

١. قطاع السـياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها .

٢. القطاع البيئي: يعتبر من أكثر المســائل جدلاً في الســياســـة الدولية لإرتباط المخاطرالبيئة لاترتبط بدولة معينة بل تشــمل العالم كله، ويهدف الأمن البيئي إلى حماية البيئة من الإختلالات والكوارث التي تتســبب فيها الممارســات البشـرية والتي تهدد رفاهية الانســان وســلامتة كقضــايا الإحتباس الحراري والجفاف والتلوث.

٣. القطاع الاقتصـادي : وهو المؤشر الرئيسي لقياس أمن الدول، وتتعدد المرجعيات فيه من الأفراد إلى الدولة وهو يعني قدرة الدولة للوصول للموارد والاسواق والتمويلات الضرورية لتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه والســلطة في النظام الدولي، ويتســم العمل في القطاع بالمخاطرة بطبيعته ولذلك يصـعب تحديد التهديدات بطريقة موضـوعية أما وبالنسبة للأفراد فهو الحصول على الموارد والمال والثروة بهدف المحافظة على الصحة كأهم مؤشر للأمن.

٤. القطاع الاجتماعي: ويرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية والقيمية... وغيرها.

إذن فقد حاول التوسـعيين الإجابة عن السـؤال المتكرر والمرتبط بما يجب تأمينه وقالوا الجماعات دون تحديد الجماعات المعنية والواجب تأمينها (قوجيلي : ١٢٦:٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤكد "بوزان" أنه لايمكن لأي من القطاعات منفردة التعبير بشكل كافي عن المسألة الأمنية، فالقطاعات مرتبطة معاً بشكل معقد مكونةً شبكة من المعطيات والتي يقوم المحلل الأمني على ملاحظة تأثير كل قطاع على الأخر للوصول إلى أفكار تساعده في التعامل مع مشكلة الأمن الوطني (سليم: ٢٠٠٦: Taureck).

ومن الملاحظ إن تصور الأمن في مدرسة كوبنهاجن ليس محدد المضمون سلفا، بل إنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البينذاتي intersubjective بين الأفراد، ولذلك فأنها تقدم إطار ملائماً لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن، وذلك بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي (٢٣: ٢٠٠٦: Taureck).

هناك أربع إسهامات جديدة جاءت بهم مدرسة كوبنهاغن بالإضافة إلى قطاعات الأمن وهي مفهوم الأمن المجتمعي ومفهوم الأمننة ونظرية المركب الأمني الإقليمي.

مفهوم الأمن المجتمعي Society Security هو مفهوم من ابتكار "باري بوزان" وكتابة "الشعب، الدولة والخوف" فقد ركّز عليه بإعتباره من أهم قطاات الأمن ضمن المفهوم الموسع للأمن، وبإعتباره الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة (بن عنتر :٢٠٠٥ : ٢٥).

ويعرّف "بوزان" مفهوم الأمن المجتمعي على أنه الإستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية (اللغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات...الخ) بمعنى أنه يعترف بقدرة المجتمعات على الإستمرارية في طابعها الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، وبذلك يصبح المجتمع أو الجماعات الإجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة (قوجيلي : ٢٠١١: ١٢٦).

وعند وايبفر Waever الأمن المجتمعي هو نظرة ثنائية للأمن تنطلق من الدولة والمجتمع معاً، فبقاء الدولة في حماية سيادتها و الأمن المجتمعي يتعلق بحماية هويته. فالتهديدات الأمنية تتمركز في جهتين (دولاتي - سيادي) و (مجتمعي -هوياتي).

بمعني أن الأمن المجتمعي هو قدرة المجتمع على المحافظة على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية، والمجتمع المقصود فيه الهوية وليس البنى والتنظيم (أمينة :٢٠١٣ : ٦٨-٧٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإســـهـام النظري الثـاني لمـدرســـة كوبنهـاحن وهو نظريـة الامننةَ Securitization التي طورها أولي ويفر Ole Waever، وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي و لكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة (٢٣: ٢٠٠٦: Taureck).

وأن التسـاءل الرئيسي- التي سعت مدرسة كوبنهاجن للإجابة عليه من خلال نظرية الأمننة هو "من" و "لماذا" و " تحت أي ظرف " تصبح القضايا مؤمننة؟

الأمن في نظرية الأمننة، يبنى إجتماعياً وبصـورة بين-ذاتية، فالجهات الفاعلة هي من تسـمّي الأشـياء كتهديد بمعني هي من تحدد القضـايا الأمنية لكي تطفي الشرعية على أهدافها ووسائل.ويعتبر المجتمع هو المرجع لنظريـة الأمننـة بمعنى أن تهتم بـالأمن المجتمعي بدلاً من أمن الدولة، وأن الطبيعة الأنانية للجهات الفاعلة تشكل الدافع بالنسبة لها لجعل قضايا ضد بعضهم البعض.

كما تعتبر هويات الدول هي المصدر الرئيسي لدراسة العلاقات الدولية (بولبنان : ٣-٤).

وقد حدد ويليامز السياق الفكري لنظرية الأمننة فقال أنها تدمج بين أفكار الواقعية الكلاسيكية المتأثرة بأعمال كارل شميت Carl Schmitt و أفكار البنائية الأخلاقية.

وقد أكد ويفر أن الأمن هو في جزء منه "عمل خطابي Speech Act" الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشـديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية، فحسب ويفر الأمن يفهم أفضل كعمل استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما كقضـية أمنية يكسـبها ذلك الإحسـاس بالأهمية والاسـتعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه (٤٣: ٢٠٠٦: Smith).

إذا فالأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشـاكل إلى قضـايا أمنية من خلال إضـفاء الطابع الأمني عليها، تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنـه نتيجة لأعمال خطاب "Speech Act"، أي عملية الاسـتخدام المتكرر لإظهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضـية على أنها تمس البقاء"Survival" المادي أو المعنوي، وتتطلب إجراءات اسـتثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة(٢١٤: ٢٠٠٩:Buzan).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضع باري بوزان شروط لنجاح عملية الأمننة وهي :

- الفاعل (وكيل) : وهوالكيان الذي يجعل هذه الخطوة أمننة.
- الكائن المرجع: وهو الشئ الذي أصبح مهددا ويجب حمايته.
- الجمهور: الهدف من عملية الأمننة والذي يحتاج إلى إقناع وقبول القضية بمثابة تهديد أمني.

كما أن أنصار نظرية الأمننة يضعون بعض الشروط الأخرى المساعدة وهي عبارة عن توليفة من االسياقات الخاصة تتضمن : شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد، بالإضافة إلى شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، يعني القول على حد تعبير" باري بوزان" وآخرون إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى لأننا لن نكون موجودين، أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة (٣: ٢٠٠٦: Taureck).

والفكرة الأساسية الأخرى التي عالجتها مدرسة كوبنهاجن هي فكرة الأمن الإقليمي المركب، فلم يسبق أن أهتمت المقاربات التقليدية بالتحليل الإقليمي للقضايا الأمنية كما أهتمت مدرسة كوبنهاجن بدراسة المحيط الإقليمي الأمني، لأن الأمن وفق تصورها هو "ظاهرة علائقية" لايمكن دراستها بمعزل عن سياقاتها الإقليمية، ويرى الباحثين " لاك" Lake و "مورغان" Morgan، أن التحليل الأمني علي المستوى الاقليمي أكتسب أهميةً كبيرة بعد الحرب الباردة، ذلك أن أغلب التفاعلات الدولية التعاونية والصراعية تتم بالمحيط الأقليمي للدول (١٠: ٢٠٠٣: Buzan).

يؤكد باري بوزان أن الأمن عبارة عن "ظاهرة علائقية" لايمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، فالأمن الإقليمي هو من يعمل على تأمين مجموعة من الدول ويدفع عنها التهديدات الداخلية والخارجية، ويرتكز الأمن الإقليمي على عدة عوامل منها: وجود مجموعة من الدول متوافقة في المصالح والغايات والأهداف، وتواجه تحديات مشتركة. الاتفاق على صياغة تدابير محددة بين مجموعة الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، وأن يكون أساس الإرتباط ليس مجرد رغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي (الحربي : ٢٠٠٨ : ١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذك يستخدم مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي" عند "بوزان" للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لايمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر هي (٤٨ : Mcsweeney:٢٠٠٤): -

- الحدود: التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية الدول الجوار.
- البنية الفوضوية: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة.
- القطبية: تضمن توزيع القوة بين الوحدات.
- البناء الإجتماعي: والذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

الأمن في مقاربة مدرسة كوبنهاجن

يتلخص مفهوم الأمن عند مدرسة كوبنهاجن بإنه العمل على التحرر من التهديدات، وفي السياق الدولي فانه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا سلسلة الإهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود (بيليس : ٢٠٠٤:٤١٤)

فالدولة حسب " باري بوزان" ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي، فالموضوع المرجعي يتغير بتغير القطاع الأمني قيد الدراسة وعليه تعتبر مقاربة " بوزان" B.Buzan، ذات أهمية بالغة بالنظر إلى تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الإجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات، ولكن رغم هذا فإنه أبدى رفضه وكذلك " أوول وايفر" "Ole Weaverلأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي، فحتى الأمن المجتمعي كأمن المهاجرين، الأمن الثقافي المتعلق بالهوية يبقى دوماً أمناً مرتبطا بالدولة في نهاية الأمر (٢ : ٢٠٠٩: stone)

كما يقسم "بوزان" الدول إلى ضعيفة وقوية من الناحية الأمنية، ليس وفق معيار والتز المادي للقوة فقط بل على أساس ثلاثة مكونات وهي- فكرة الدولة -القاعدة الفيزيائية للدولة،الشعب، الموارد،التكنولوجيا المظهر المؤسساتي،النظام السياسي والإداري (٥٥: Mcsweeney:٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن الاستقرار المؤسساتي والإنسجام السياسي والإجتماعي الداخلي، والترابط بين السياقات الداخلية والخارجية يعقد مشكلة تحليل الأمن وهل التهديدات الموجه للحكومة تأتي من الداخل أو الخارج.

كما يعترف "بوزان" بأن فوضوية النظام الدولي لها تأثير على سلوك الدولة وفهي تجعلها خاضعة لمعضلة الأمن، والتي من الممكن تخفيفها بل وتجاوزها، وذلك لأن النظام الدولي المعاصر في مجمله أقرب إلى "الفوضى الناضجة"، فالنظام الدولي أشبه بالمجمتع الدولي بالمفهوم الواسع والمكون من دول قوية ومنسجمة داخلياً في محيط دولي مترابط بشبكة من القيم والقواعد والمؤسسات التي تنظم العلاقات المتبادله بين الدول بعكس نظام الفوضى غير الناضجة حيث يتسم بالمواجهة بين الدول من اجل السيطرة (buzan:١٩٩٨).

المطلب الثاني : المقاربة البنائية Constructivist :

تعود الجذور التاريخية للبنائية للعالم الإيطالي "جيامباتيستا" ١٦٦٨-١٧٤٤ ومقولته الشهيرة بأن العالم الطبيعي من صنع الله، والعالم التاريخي من صنع البشر، وهي دلالة على أبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الإجتماعية والتي يجب التعامل معها بمناهج مختلفة عن العلوم الطبيعية ومناهجها الوضعية.(جندلي :٢٠٠٥ : ٤٤٥).

كما تعتبر كتابات نيكولس أونوف Nicolas Onuf في أواخر ١٩٨٩ ومن الكتابات الرائدة في هذه المجال، إلا أن التصور البنائي ارتبط في كتابات ألكسندر واندت Alexander Wendt والتي مثلت المرجعية الفكرية الأساسية لدراسة العلاقات الدولية وفق المقاربة البنائية وخصوصاً كتابة "الفوضى هي ماتصنعه الدول" ١٩٩٢(ستيفن وولت : ١٦).

برزت المقاربة البنائية بعد انتهاء الحرب الباردة والتي شكلت نهايتها السلمية والمفاجئة إنتكاسة للمقاربات التقليدية كالواقعية والليبرالية حيث فشلوا بالتنبوء بنهاية الحرب الباردة كما وجدوا صعوبة في تفسيرها، بينما تقدم البنائية تفسيراً مقبولاً يتمثل بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية بإعتناقة أفكار جديدة كالأمن المشترك مثلاً.

في عالم مابعد الحرب الباردة ظهرت قضايا جديدة ذات أبعاد ثقافية وإجتماعية كقضايا الأقليات والإرهاب أومايسمى بالفاعل الخفي لإعتماده على قوة الخطاب الموجه للمجتمع المحلي او الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللعب على الإنتماءات الثقافية للإفراد، كما تزايد التركيز على الشعور بالهويات وخاصة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ظهرت النزاعات العرقية التي القائمة علي الشعور بالهوية مصحوباً بالرغبة بممارسة دور في السياسة العالمية كفاعل مستقل.

تقدّم البنائية مفاهيم بديلة لعدد من الموضوعات الرئيسية في النظرية الواقعية الجديدة، مثل الفوضى وتوازن القوى، كما ركز برنامجها البحثي على قضايا الهوية والبناء الإجتماعي للسياسات العالمية و تنقسم المقاربة البنائية إلى مجموعتين :

- البنائية التقليدية Conventional Constructivism : وهي تركز على تحليل سلوك الدولة ليس كفاعل لكن بإعتبارها بنية إدارية ومؤسسية، حيث تبحث في كيفية تأثير المعاني البيذاتانية Intersubjective على مستوى كل من المجتمع المحلي والدولي، في تعريف الوحدات السياسية وتحديد السيادة، وكيف أن هذا يؤدي إلى تمكين بعض الفواعل السياسية خاصة منها الحكومات، وباختصار البنائية التقليدية تناقض التحليلات المادية من خلاء تسليط الضوء على أهمية العوامل الفكرية كالثقافة والمعتقدات والأعراف والأفكار والهوية في تحليلها لسلوك الدولة (أحمد : ٢٠٠٦: ٢٠).
- البنائية النقدية Critical Constructivism : وهي تتهتم بالجماعات الأخرى من غير الدول حيث تركز على كيفية تمكين الأعراف الدولية لفواعل معينة غير الحكومية، التي تعمل على إعادة تحديد قواعد النظام الدولي كتغيير شروط شرعية الدولة، وتشكيل ممارسات الدول على المستوين المحلي والدولي مثل الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، ويعود أصل البنائية النقدية إلى الولايات المتحدة غير أنها اكتسبت مكانة قوية منذ أواخر التسعينيات في أوربا(أحمد : ٢٠٠٦: ٢٠- ٢١).

المقاربة البنائية تندرج ضمن المقاربات الإنعكاسية التي تدخل ضمن إطار أشمل يسمى "النظرية التكوينية"وهي تهدف إلى بناء فكر انساني "بعد حداثي"، ينبع من التصور أو الإدراك التذاتاني للواقع، عكس الواقعية والليبرالية واللتين تدخلان ضمن ما يسمى "النظرية التفسيرية". القائمة على التفكير الموضوعي القائم على المنهج التجريبي، لقد أصبح برادايم البنائية الأكثر بروزا على نحو متزايد للعلاقات الدولية منذ ظهوره. إذ يعتمد على مزيج بين المنهج السوسيولوجي والنظرية النقدية (٦١ : ٢٠٠٨: Williams).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحسب ألكسندر واندت Alexandre Wendt تقوم المقاربة البنائية على عدة إفتراضات وهي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية (Intersubjectivité) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى جتماعية ضمن النظام الدولي.

إذن تنظر فالبنائية إلى بنية النظام الدولي بنظرة اجتماعية، باعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تقوم على أساس التفاعلات الإجتماعية، ولذلك ينظر البنائيون إلى الدولة بمنظار سوسيولوجي، حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الإجتماعية داخل دولاتية، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني. وتتشكل البنية الإجتماعية من عناصر أساسية، كالمعارف المشتركة والمصادر المادية والتي تتخذ شكلها من خلال تأويل الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم وأخيراً من ممارسة هؤلاء الفواعل (المصري : ٢٠١٤ : ٣٢٢).

تختلف البنائية عن المقاربات التقليدية في نظرتها للعلاقة بين الذات والموضوع، ففي تنظر الواقعية ان الواقع يوجد بشكل مستقل عن البشر، وبأن هناك تميز بين الذات والموضوع بحيث يمكن معرفته عن طريق العلم، نجد أن البنائية تؤكد على أن الأشكال الإجتماعية مكونة من الأفكار وبالتإلى تلغي التميز بين الذات والموضوع ، ومن حيث مناهج البحث تستخدم البنائية مناهج مختلف عن مناهج العلوم الطبيعية المعتمدة على الآلية السببية، حيث يركز البنائيون على التفسير وتحليل الخطاب بمعنى أنهم يهتمون بالفهم وليس الشرح (وندت : ٢٠٠٦: ٧٧).

صحيح أن صاحب البنائية "الكسندر وندت" يشترك مع العقلانيين- النيو واقعية والنيو ليبرالية - في قضية فوضى النظام الدولي إلا أنه يؤكد بأن الفوضى بناء تذاتاني منتج أو بعبارة أخرى هي ما صنعته الدول ليس معطى مسبق كما يقر به العقلانيون (حمدوش:٢٠٠٣).

ويقدم "وايندت" ثلاث أنواع من الثقافات الفوضوية (المصري :٢٠١٢ :٣٢٢-٣٢٣) :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفوضى الهوبزية: وهي التي ترى فيها الفواعل الأمنية بعضها البعض كأعداء، الجميع ضد الجميع وهي سمة العنف المتفشي الذي يمتد من العصور القديمة إلى العصور الوسطى.
- الفوضى اللوكية: وفي هذا النوع العلاقة الأمنية معرفة بمنطق التنافس مع وجود الاعتراف ولا ينكر حقهم في الوجود وهذه الفوضى هي سمة النظام الوستفإلى التي ظهرت في القرن ١٧ عشر والاعتراف التدريجي بمبدأ السيادة
- الفوضى الكانطية: ووفق هذا النموذج تنظر الوحدات إلى بعضها البعض كأصدقاء في إطار مسلمة "هيكل الدور" التي تشجع الدول على الامتثال للقواعد السلمية للخلافات والتضامن عندما يصبحون في خطر أمني، الجميع مع الجميع وهذه الثقافة تتمركز خاصة في شمال المحيط الأطلسي.

إن "البنائية" تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض كذلك المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات إجتماعية "تاريخية" بالإضافة إلى هذا يولي البنائيون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحضى بالقبول وعليه فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغيير والتحول رغم هذا فالبنائية لا تستبعد متغير القوة.

يبرز من خلال هذه المنطلقات والمرتكزات أن البنائية تحاول تبني تصورا أكثر إجتماعي للمفاهيم والمتغيرات عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الوضعية من خلال ربط البني والفاعلين وإدراكاتهم.

باختصار إن الأهمية النظرية للبنائية في تفسير السياسة الخارجية بالخصوص والعلاقات الدولية عموما تكمن في مواقفها الابستمولوجية والأنطولوجية والمعيارية الوسطية لأنها تمثل وسطا بين العقلانيين والتأمليين.

أنطولوجياً تركز البنائية على الإطار الاجتماعي القائم على البنية (الهيكل) والفاعل (الوكيل) ووحدة التحليل في ذلك التفاعل الاجتماعي القائم على تبادل الأفكار والقيم والمعايير الثقافية مع تبني على المستوى المنهجي المنهج العلمي السلوكي في معالجت بعض المسائل مثل حركية وصيرورة الأحداث الدولية، الهوية، معتقدات وإدراكات الفاعلين (جندلي : ٢٠٠٧ :٣٢٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما ابستمولوجياً فتمثل البنائية محاولة للربـــط بين الأبعـــاد الماديـــة الذاتيـــة والتذاتانية في السياسة الخـارجيـة، إنطلاقـاً من افتراضـــات التـالية: أن االهويات والمعايير و الثقافة عناصر تلعب دورا مهما في السـيـاســة الخارجية، مع العلم أن هويات ومصـــالح الدول لا تحدد فقط بناء على دور البنية (لهيكل) ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين، بل هي نتائج تفاعلات، مؤسسات، معايير، وثقافات، وبالتإلى فإن "المسار-وليس البنية- هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.

نتيجة لما سبق، يمكن القول بأن السلوك الخارجي للدول (الوكلاء) في ظل البنية (الهيكل) ألا وهو الواقع الدولي يتشكل من الأفكار و المعايير العناصر المحددة للثقافة (سليم: ١٩٩٨:٢٥٧).

الأمـــن فـــي المقاربة البنائية:

بحثت المقاربة البنائية موضـــوع الأمن في العلاقات الدولية إنطلاقاً من مبدأ الوكيل والهيكل، وترجع هذه المقاربة إلى ١٩٩٢ مع "ألكســندر واندت "Alexandre Wendt الذي كان من أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية، حيث كان يعمل على إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدتها الأساسية .

ولـذلك يرى "واندت" أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي لم تركّز على الوكلاء (الدول)، بالدرجة التي ركّزت بها على "الهيكل"، وأن إشكالية الوكيل والهيكل ترجع برأيه لسببين :

١- الإعتقاد بأن البشر فاعلون واعون بمقاصدهم، وتأدي أفعالهم إلى تغير وإعادة إنتاج المجتمع.
٢- التســليم بإن المجتمع مكوّن من علاقات إجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين البشر(أحمد: ٢٠٠٦: ٢٠).

وترى البنـائية أن تفســـير النظرية الواقعية للمعضـــلة الأمنية هو تفســـير مطلق للعلاقات الأمنية في السـياســة العالمية، فإقرار الواقعيين أن التهديدات واحدة في كل الحالات غير صـحيح دائما، لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشـكيل التهديدات وتوجيهها، فالعدو الخارجي لايعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسـكرية بقدر مايرتبط بالأفكار المسـبقة عنه وبالإدارك الجماعي لقوته، بحيث أن المسدس لما يحمله صـديق ليس له نفس المعنى لو حمله العدو، رغم أن التهديد الذي يشـكله المســدس واحد في الحالتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى أن الأمن في النهاية يحمل مدلولاً اجتماعياً أكثر منه ماديا. وهذا التصـــور يطلق عليه "التذاتانية الأمنية" أي البحث في التكنولوجيات والتفاعلات الإجتماعية للفواعل وإدارك الحالة الأمنية، فالسـياسـة العالمية تتحدد وفق البنية الإداركية المتكونة من الأفكار والقيم والعقائد والمعايير والمؤســسـات المبنية تذاتانيا من طرف الفاعلين أكثر منها بنية موضوعية (سليم : ٢٠١٠: ١٣٠).

وبحســب كارين فيارك Karin Fierke الأمن عبارة عن بناء اجتماعي فهو الفعل الذي يجلب إلى حيز الوجود موضـوعا أو شـيئا محسـوسـا لم يكون موجودا لكن هذا لا يعني بالضـرـورة أنه لا وجود للشيـء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعنى، فالأمن يمكن أن يفهم على سـبيل المثال على أنه حماية القيم المركزية للجماعة، بيد أن تعريفا موسعا كهذا للأمن يخبرنا القليل عن ماهية هذه الجماعة في حد ذاتها، ومـاهي قيمهـا الجوهريـة، ومن هي الجهـة التي يمكن أن يـأتي منهـا التهـديـد لهذه القيم وكيف يمكن تحقيق الحمايـة لهـذه القيم وترقيتهـا. فـالجماعة موجودة لكن التهديد قد يوجد في مرحلة ويختفي في مرحلـة أخرى فهو ليس بفعـل مطلق ثـابـت أي مـا يكون اليوم تهـديدا قد يكون خلاف ذلك في مراحل أخرى والعكس صحيح، وهو ما أكده الأستاذ "ماكدونالدز" بأن القيم الأساسية ومصادر التهديد وكيفية الحفاظ عليها تختلف باختلاف السـياقات وتتطور من خلال التفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة(٦١ : Williams :٢٠٠٨).

يتجنب البنائيون إعطاء تعريفات تحليلية شـــاملة ومجردة للأمن، إذ تعترف بأهمية الهوية بالنســبة للأمن، فالعوامل غير المادية أو الفكرية بشـكل عام تعتبر أسـاسـية لبناء وممارسـات الأمن في السـياسة العالمية، وبصرــف النظر عن هوية وتصــورات الفاعل الأمني فالعلاقة بين الهوية والأمن تســاعد على تحديد مصالح الدولة، والهوية هنا غير مستقرة.

مركزين على أسـئلة: لماذا تتصرف الفواعل الأمنية هكذا؟ أو لماذا هذا الواقع هكذا ؟ لكي يشيروا لوجود علاقة ســببية بين الهوية والمصــالح. وتعرف العلاقة وفق ال نحن والآخر، وتنطوي تعاريف الأمن عند البنائية بالابتعاد عن التعاريف التي تحصرــ الأمن في تحرير والحفاظ على إقليم الدولة بل بالتركيز على أن للأمن وظيفة سـياسـية واجتماعية في الحياة فهو معرف في إطار الـــ نحن بمفهوم واسـع (٦٣-٦٤ : Williams :٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتقد أنصار البنائية أن المعضلة الأمنية تنبثق من الجهل بنوايا الأخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر المعرفة بالهويات الأخرى، ويشير "ألكسندر واندت" إلى أن عمليات تكوين الهوية في ظل فوضوية المجتمع الدولي تعني الحفاظ على أمن الذات، لذلك مفاهيم الأمن تختلف في الطريقة التي يتم فيها تحديد علاقة الذات بالأخر معرفيا وهو مادعاه "بارنتستي" BrentSteele الأمن الانطولوجي OntologicalSecurity حيث أن الدول تتابع الأعمال الإجتماعية لخدمة حاجات الهوية الذاتية، حتى عندما تقوم هذه الأعمال بالمساومة على وجودها الطبيعي.

يتصور البنائيون الأمن كبناء اجتماعي، يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة، كما يعتبرون الهوية، القواعد والمعايير عناصر محورية لمقاربة الأمن.

إن رؤية البنائيين للدراسات الأمنية بأنها منظومة تفاعلية اجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي.

كما أهتم البنائيون بدور الخطاب في تحديد موضاعات الأمن، ومعرفة كيف يبنى الخطاب "الأخر" والخطر ليس بشرط (فعل) موضوعي، بل ينظر للأمن بوصفه مجموعة معينة من الكلام التاريخي والممارسات القائمة على المعاني والمؤسسات المشتركة، عموما وفق البنائية الأمن بناء اجتماعي يبنى بأشياء مختلفة في سياقات مختلفة (Williams :٢٠٠٨ : ٦١-٦٧).

ويبقى الإسهام الرئيسي للبنائية بإعتبارها جسر يربط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية. فهي لم ترفض كل المنطلقات المعرفية للعقلانيين كما فعل النقديون والما بعد الحداثيون، بالإنطلقت من بعضها مسلماتهم لتصل إلى نتائج مغايرة. كما أنها في المقابل تأسست على خلفية النقد العميق للبناء النظري التقليدي، إذ لم تكتف بالتشكيك في المسلمات المعرفية لهذا البناء،

إن رؤية البنائيين للدراسات الأمنية بأنها منظومة تفاعلية اجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي (بيليس : ٢٠٠٤: ٣٩٩)

المطلب الثالث : المقاربة النقدية الاجتماعية في العلاقات الدولية :

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته " مدرسة فرانكفورت Frankfurt School في ألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــن اهـــم كتـــاب المقاربة النقدية هم ken booth , Jim jeorge anntickner و James der Derain " ماكس هوركهاير"، و "تيودور أدورنـو" و "يورقن هابر ماس"(جندلي : ٢٠٠٥ : ٤٤٠).

وتضم المقاربة النقدية ثلاثة إتجاهات أو مدارس وهي:

مدرسة فرانكفورت Frankfurt School :

ترجع الأصـول التاريخية لهذه المدرسـة إلى مجموعة من أساتذة فرانكفورت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولي، حاولوا تقديم نظرية نقدية تعيد الإعتبار للحداثة والعقلانية وبالوقت نفسـه أنتقدت تجاوزاتها، وطرحت نفسـها كمقاربة بديلة لدراسـة السـياسـة العالمية مركزةً نقدها على الجوانب الإبيسـتمولوجية (غريفيثس وأخرون : ٢٠٠٢: ٤٣٩).

لقد حاولت مدرسة فرانكفورت توسيع إطـار الفكـر الماركسـي ليشـمل مجالات عديدة ومواضـيع جديـدة فـي الحيـاة الإجتماعيـة أهملتهـا الدراسات الماركسـية مثل - أثـر السـلطة على اللاوعي الجماعي، و أنمـاط الهيمنـة السياسـية غير الجلية فـي الظـواهر الإجتماعيـة كوسـائل الإعـلام التـي عـززت هيمنـة السـلطة بنشـر أشكال ثقافية عميقة تغيب العقل النقدي للمجتمع، كما سعت النظرية الإجتماعية النقدية إلى تشكيل بناء مفاهيمي - نظـري متماسـك يعتمـد علـى الأسـس الإبسـتمولوجية والمنهجيـة المفهوماتيـة لأدبيـات العلاقـات الدوليـة، منتقـدة بـذلك.الأنسـاق والأطـر النظريـة والمفهوماتيـة والجوانـب الإبسـتمولوجية للاتجاهات النظرية التفسيرية (جندلي : ٢٠٠٥ : ٤٤٠). ويرجع ظهور النظريـة النقـديـة كمقاربة جديدة في العلاقات الدولية بالتحديد لعام ١٩٧٦ عندما كتب روبرت كوكس مقالته "التفكير حول مستقبل النظام الدولي"، وفي عام ١٩٨١ حيث أعادة طرح نفس التساءلات وهي " أن النظرية هي دوماً لشخص مـا، ومن أجل هدف معين"(قوجيلي : ٢٠١١: ٢٥).

ثم توسـعـت المدرسـة بالتسـعينيات من القرن العشرـين بإنظام مجموعة من الباحثين من أمثال Geovani Arrughi, Kees van Der Pils, Stephen Gill, Craig Murphy (قوجيلي: ٢٠١٤: ١٨).

النظريـة النقـديـة تتألف من تيارين ماركسـيين مختلفين في نظرية العلاقات الدولية هما الغرامشـية الجـديدة ومدرسـة فرانكفورت، فلقد تأثر النقديون بأعمال "روبرت كوكس"أحد أقطاب الغرامشـية الجديدة وأراءه وخصوصاً في تميزه بين نوعين من النظريات، النوع الأول وهو لايهدف إلى تغير الواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي أو الاجتماعي بل فقط يسعى لإيجاد حلول لمشكلات الواقع، والنوع الثاني يحمل مشروعا لتغيير الواقع وهي النظريات النقدية أو النظريات التكوينية والتي يرى النقديون أن دراساتهم تنتمي لها (قوجيلي : ٢٠١٤: ٢٤).

المقاربة النقدية في مراجعتها للمفاهيم التقليدية للعلاقات الدولية قامت بتوسيعها وإعادة صياغتها محاولةً تغيير السياسات العالمية الواقعية والرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع كما وبأنه معطى مسبقا غير قابل للتغيير.

ومن أهم مبادئهم و تصوراتهم للعلاقات الدولية و النظام الدولي وكذلك مفهوم الامن الوطني والدولي وهي كالاتي :

- المقاربة بنيوية حيث أن البني الإنسانية للسياسة هي بني اجتماعية وليست مادية فقط، وأن تغير الطريقة التي نفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن يحدث مزيد من التحول على مستوى الأمن، ويركّز أصحاب هذا الطرح على أن البنية تتكون من توزيع القدرات المادية وهي نتاج لعلاقة اجتماعية أساسها المعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات، وهذه البني تعرف جزئيا من خلال المفاهمات والتوقعات والمعارف المشتركة (بيليس : ٢٠٠٤: :٤٣٤)، بمعنى ان القوى الاقتصادية و الإجتماعية الشاملة هي من تحدد الامن وتطوره الحقيقي وليس الدول بصفة مطلقة.
- الوسائل الغير عسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الامن منها من التهديدات العسكرية التقليدية لان مصادر التهديد والامن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية وأزمات الهوية الاجتماعية والكوارث البيئية وكذلك المسالة الصحية والتربوية أي كل ما يهدد الامن الإنساني ان صح التعبير.
- تجب ان يكون الخطاب والعمل من اجل تحقيق الامن الإيجابي وليس السلبي، فهو يجب ان يحدث تغيير في ادراكات وضمائر الأفراد وكذلك التخلي عن البني القتالية والحربية وتطوير آليات السلام والامن وهذا تحدث عن طريق أحداث نسيج بين الجماعات والمجتمعات والأمم وبالتإلى وضع و خلق معايير و قيم جديدة للامن عن طريق المجوعات و الأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية و أيضـــا أداة للتحول و التغير في الســـياســـات الأمنية، وهذا مايؤكده المفكر النقدي روبرت كوكس Robert Cox في قوله" النظرية تكون دائما من اجل شـخص ما و لهدف معين" (قوجيلي : ٢٠١٤: ٢٥).

مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز : Welse school :

شـكّل طلاب مدرســة ويلز موجتين للتحليل الأمني النقدي، وكانت الموجة الأولى بغرض تعميق مفهوم الأمن من خلال نقد المفاهيم وكشـف الأجندات السـياسية المتخفية ورائها، مما سمح للمحللين بتجاوز الصـفة المركزية للدول وإيجاد وحدة مرجعية جديدة فوق ومادون المستوى الدولاتي، أما الموجة الثانية فهدفت إلى توســـيع معنى الأمن لمواجهة الأخطار الجديدة التي تهدد وحداتها المرجعية الجديدة، إذن قامت مدرســة ويلز وبحســب "ألكر" Alker بتســيس الأمن Politicize Security بدلاً من أمننة القضايا Securitze Issues (Bilgin :٢٠٠٨: ٩٨)

بشـترك مفكرو مدرسـة ويلز Welse school وعلى رأسـهم كين بوث Ken Booth على ثلاث أسـس فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن وهي:

الإنعتاق : Emancipation

برأي "كيث بوث" الأمن يعني الانعتاق و تحرير الشـعوب من القيود التي تعيق مسـعاها نحو تحديد اختياراتها وتتمثل تلك القيود في: الحرب والفقر والاضـــطهاد والجهل والأمية وكذلك هو الســـعي نحو تحقيق الرفـاهيـة المـاديـة والاجتماعيـة، والتحرر من قيود الطبيعـة والنـدرة، ومن الجهـل والخرافـات، والسـعي نحو العدالة والتحرر من الاسـتبداد السياسي و الاستغلال الاقتصادي (Booth :٢٠٠٧: ١١٢) ، إذن الأمن والإنعتـاق برأيهم هما وجهـان لعملـة واحدة، وبذلك يخلص "بوث" بإن الإنعتاق نظريا هو الأمن (بن عيسى :٢٠١١ : ٢٧).

الأفراد كوحدة مرجعية للأمن :

تؤكد على أن يكون الفرد هو موضـوع الأمن وأن يشـكّل حقلاً معرفياً مسـتقلاً وليس ضـمن المنظور الأمني القومي، فربمـا تتمتع الـدولـة بـالأمن في حين يعيش الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن و أحيانا تكون الدولة هي السبب، ويؤدي وضع الأفراد في كوحدة مركزية للتحليل الأمني إلى صعود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من التهديدات و المخاطر غير تقليدية ذات طبيعة مختلفة و متغيرة قد لاتستهدف أمن الدولة ولكنها تستهدف الأفراد كالعنف الجسدي، الاضطهاد، التهديدات الصحية والمعيشية، والبطالة و التهميش الاقتصادي، وهكذا ويصبح أنعتاق الأفراد من هذه الظروف وهوكفاح مستمر ضد اللاأمن.

- الإهتمام بدور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة /المعرفة الأمنية :

تجاوز المنظور التقليدي للأمن يتطلب أكثر من مجرد نقد خلفية الدراسات الأمنية التقليدية، ولكن أيضا نقد الإطار "المؤسسي" الذي أنتج وكون هذه الخلفيات الأمنية، بمعنى ل ابد من تحقيق في المسارات التكوينية للحقل المعرفي داخل المؤسسات كالجامعات، المعاهد، مراكز البحث، الدوائر الحكومية، والمؤسسات والمنظمات غير حكومية وغيرها.

كما أن الحقيقة والمعرفة الأمنية حسب منظرو هذه المدرسة لا تأتي من الفراغ، كما أنها ليست مجرد قرارات وأحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معنية، بل هي تعبر عن صراع أفكار، وقيم، وتقاليد، و مصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه، وبالتإلى تعريف القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدلية و تساوميه بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية ويعد الانعتاق فيه شرط أساسي يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية كما أشارت لها "ريتا توراك" Rita Taureck في تحليلها لأعمال مدرسة أبريستويث (قوجيلي :٢٠١٤ : ٣٩-٤١).

مدرسة باريس

شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي صعود الدراسات التي تركز على الأمن الداخلي وممارسات الشُرطية، فهي تتعامل مع الأمن كتقنية حكومية و كممارسة للرقابة والضبط الاجتماعي (قوجيلي:٢٠١٤:٥٩)،ويعتبر " ديدييه بيغو" D.Bigo من أهم رواد مدرسة باريس والتي تركّز في تحليلاتها على المستوى المؤسسي وليس على الفواعل السياسية، لإعتقادها بأن الأمن هو تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، ولذلك فهي تهتم بأفعال المؤسسات بدلاً من إهتمامها بأفعال الكلام، كما تؤكد على الطبيعة المتغيرة للتهديدات والتي تتطلب طرق ملائمة لمواجهتها، كما أن الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات تُظهر مدى الإرتباط والإعتماد على هذه المؤسسات والتي تلعب دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك الشرطة والجمارك المخابرات مكافحة التجسس تكنولوجيا المعلومات، نظم المراقبة، أنشطة حفظ النظام...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مدرسة باريس تسعى لتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

- بدلاً من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (نسبة إلى المفكر ميشال فوكو) للأمن باعتباره تقنية حكومية.
- بدلاً من التحقيق في النوايا الكامنة وارء استخدام القوة تركز على تأثيرات ألعاب القوة.
- بدلاً من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات و الجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومية.

تنتقد مدرسة باريس التميز التقليدي بين الأمن الداخلي و الخارجي، و ترى أن الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي يعيد الإعتبار لبعض الفواعل الأمنية وبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام في الماضي، بحيث يصبحوا في قلب الحقل الأمني.

ويرى ديدييه أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة والإكراه فقط، ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج المعلومات والبيانات التي تبنى عليها الحقائق والإستراتيجيات الأمنية.

وحسب ديدييه فإن الحقل الأمني يجب أن يحقق أربعة شروط:

- الحقل باعتباره مجال القوة
- الحقل باعتباره حقل صراع أو ساحة معركة
- الحقل كميدان للهيمنة اتجاه حقل أخر
- بوصفه حقل يعيد ترتيب التحولات جتماعية.

تؤكد مدرسة باريس النقدية بأن حدود حقل الأمن ليست ذاتية ولا تذاتانية فقط بل تراتبية،

ويعتبر مهنيو انعدام الأمن حسب المدرسة هم المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة والحقيقة الأمنية، فالأجهزة والتقنيات الأمنية تمثل مصدر مهم للمعرفة والحقيقة الأمنية (كالدرك الجمارك والشرطة وحرس السجون والإستخبارات مكافحة التجسس، النظم المارقة عن بعد...الخ)، جميعها تمثل عنصر هام لتحديد ما يتم اعتباره كتهديد أو قضية أمنية (قوجيلي : ٢٠١١: ١٤٦-١٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحقيقة الأمنية بحسب مدرسة باريس هي نتاج نظام مافوق دولاتي، فمهنيو إنعدام الأمن لهم إستراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل التحالفات، مثلا عمال التعاونية للشرطةعبر الحدود، ممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبر الوطنية، فالأمن حسب مدرسة باريس ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضا تقنية حكومية، وهو القدرة على ممارسة المراقبة (قوجيلي : ٢٠١١: ١٤٨).

الأمن في المقاربات النقدية:

تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا واتساعا لمفهوم الأمن، فهي تسعى إلى تحقيق أمن الفرد وليس الدولة، والتصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان وتهديد سلامته، ويعتقدون بإن توفير الإنعتاق والتحرر للفرد سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العالمي، وبالتإلى الإتجاة النقدي يوسع الأمن ويطرح مفاهيم حديدة كالأمن الإنساني واالأمن الشامل "Global Security"، وبذلك تقترب النظرة التفاؤلية للنقديين من نظرة المثاليين حول ما يجب أن يكون وأحاديثهم عن (حكومة عالمية تضمن الأمن والاستقرار) فالربط بين تحقيق أمن البشرية جمعاء والأمن العالمي قد يكون مثاليا أكثر منه تفسيراً للواقع الدولي.

المطلب الرابع : مقاربات ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية

تعتبر مقاربة ما بعد الحداثة من بين أكثر المقاربات جدلاً في العلوم الإنسانية والإجتماعية لأنها ترتبط بين المعرفة والقوة والسياسة، بالإضافة إلى الاختلاف بين المنتميين إلى هذا الإتجاة في تسميتها، فتارة يدعونها "مابعد بنيوي" وتارة أخرى "بالتفكيكية " لأنها تحاول تفكيك ونزع الشرعية عن الإدعاءات العلمية للوصول إلى حقائق علمية (١٦١: ٢٠٠٥: Devetack).

كما تعتبر مابعد الحداثة مقاربة اجتماعية بالدرجة الأولى لأنها نشأت على يد بعض الفلاسفة الفرنسيين الرافضين للفلسفة الوجودية التي كانت تهيمن على الأوساط الأكاديمية والثقافية في فرنسا في أواخر الإربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي ومن روادها - J.Derrida - J.FLyotard .J.Baudrillard - M.Foucault

الأسس الفكرية التي قامت عليها مقاربة مابعد الحداثة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-الإعتراف بتأثير القوة والمتغيرات التاريخية الجذرية على عمليات أنتاج المعرفة "فوكولت"

- العلوم الاجتماعية والإنسانية قائمة على السرديات (ماوراء النصوص) بدلاً من الأسس المنطقية وبالتإلى يجب عدم الوثوق بإدعاءاتها العلمية "بودري رد"

- يجب إعتماد القراءة المزدوجة التفكيكية لمعرفة التفاعلات النصية التي تنشأ وتفسر العالم الإجتماعي "داريدا"

كما يجادل الأمريكي روتي R.Rorty بأن الحقيقة لاتمثل بالضرورة الواقع بل هي جزء من الممارسة الإجتماعية واللغوية التي تخدم أهدافنا فيوقت معين.

بدأت مقاربة المابعد الحداثة بالتعامل مع الشؤون الدولية في ثمانينيات القرن الماضي ومع كتابات مجموعة من المفكرين مثل كتابات ديرديريان D.Derian وشابيرو " M.Shapiroالعلاقات التناصية الدولية : قراءات مابعد الحداثة للسياسة الدولية "

وأعمال "آشلي" R.Ashly و "وولكر" R.Walker مقدمة : تكلم لغة المنفيين - الفكر المعارض في العلاقات الدولية" إضافة إلى "جونز بارتيلسون" "J.Bartelson الإشكالية : تفكيك السيادة، جينالوجيا السيادة "، فلقد أعتبرت الكتابات السابقة نقداً عنيفاً للنظريات التقليدية (النيوواقعية والنيوليبرالية)، كما أنها أرتكزت على النزعة مابعد الوضعية او ماسميت بالتفكيكية والتي يصفها "آشلي" بالفكر المعارض في العلاقات الدولية، بسبب حديثها عن علاقات القوة والمعرفة عند دراسة العلاقات الدولية وايضاً لتباعها الإستراتيجيات النصية التفكيكية والتي أعتبرت إبيستمولوجية جديدة للتعامل مع الظواهر السياسية (٤٤٩ : ٢٠٠٦: Case collective).

بدايةً ينطلق منظرو ما بعد الحداثة الدولية من فرضية الإرتباط الوثيق بين المعرفة والقوة "لميشال فوكولت" لإعادة النظر فيما اعتبرته النظريات التقليدية "حقائق موضوعية" العلاقات الدولية من خلال توضيح كيف أن المفاهيم والإدعاءات المعرفية التي هيمنت على الحقل أعتمدت إلى حد كبير على علاقات القوة الخاصة، ولذلك يتعتقد منظرو ما بعد الحداثة أن كل قوة تتطلب معرفة، كل معرفة تعتمد على علاقات القوة الموجودة وتعمل على تدعيما (بيليس : ٢٠٠٤: :٣٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعرفة كالقوة متلازمان، والمعرفة ليست إستثناء من ممارسة وإعمال القوة، وبالتإلى لاوجود لحقيقة أو معرفة يقينية خارج القوة توصل المابعد حداثيين إلى هذا الإفتراض السابق بعد تطبيقهم لمنهجية الجينالوجيا والتي ترفض أساساً وجود حقيقة مجردة بل فقط هناك أنظمة للحقيقة تعكس تطور الحقيقة والقوة معاً عبر التاريخ في علاقة يغذي كل منهما الأخر، المقاربة الجيناجولية تؤكد إستحالة تحديد الأصول والمعاني في التاريخ بموضوعية، لأن المعرفة تحدث في زمان ومكان معينين ومن منظورات مختلفة، أي أنها مشروطة ومرهونه في السياق التاريخي والسياسي ومقيدة بالعمل مع مفاهيم معينة بيليس : ٢٠٠٤: :٣٨٨).

وبحسب "آشلي" فأن علم الجينالوحيا يذكرنا بالصراع الأساسي حول عملية التكوين التاريخية للهويات، الوحدات، القواعد والموضوعات، ويمكن إستخدامه للكشف عن ماعبر عنه "فوكولت" بقاعدة اللزوم بين معرفة الدولة ومعرفة الرجل وقاعدة السيادة المسببة لوجد كلا الفاعلان، بمعني أن المابعد حداثيين يعتقدون بأن النظرية والممارسة في العلاقات الدولية مشروطة بالسيادة كمبدأ تأسيسي- كما يرى "ديرديريان" أن حقل العلاقات الدولية بالإضافة إلى أهتمامه بالمواضيع الإبستيمولوجية والأنطولوجية هو مهتم أيضاً بالقوة والسلطة ومحاولة فرض تفسيرات سلطوية(١٦٧: ٢٠٠٥: Devetack).

الفكرة المركزية الثانية التي تعتمدها المقاربة المابعد حداثية الدولية حسب "ديرديريان" هي الكشف عن التفاعلات النصية التي تقف وراء سياسات القوة، من خلال التشكيك في ماوراء السرديات والمقصود بها الإتجاهات التقليدية، فمنظرو المابعد حداثيين يؤمنون بإمكانية الوصول إلى الحقيقة عبر اللغة والتي تلعب دور رئيسي في فهم وإدراك الواقع الدولي. وهذا ما يؤكده "لاسي" بقوله أن "أفضل مجاز للحقيقة هو النص". مع التأكيد إن اللغة لاتعكس الحقيقة لكن الأخيرة تتشكل وتنتج تناسقيا من خلال إستعمال اللغة في عملية التغير المستمرة واللامتناهية (٥١٣-٥٢٨ : ٢٠٠٣: Zehfuss).

ينتقد منظرو المابعد الحداثة إستخدام المقاربات التقليدية للسرديات في إدّعائهم المعرفة ولدعم هيمنتهم على حقل العلاقات الدولية، ويؤكد "ليوتارد" أن القصة والسرد لطالما أضفت الشرعية على المعرفة عبر التاريخ، كما يعتبر المابعد حداثيين أن السرد الواقعي يهمل جزء كبير من النصوص التاريخية الكلاسيكية، فعندما تعتمد تفسيرات ثيوسيديدس للمشاكل الامنية للمدن اليونانية على القضايا الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القرن العشرين سيهمل تعقيدات الهوية السائدة آنذاك في اليونان، وكذلك القراءات التقليدية لفكرة الاخلاق عند ميكيافللي والتي أظهرت غير مهتم بالفضيلة بعكس ماتوصل إليه "آشلي" في دراساته (Gilpin :١٩٨٦ :٣٠١-٣٢٢).

يعتمد التحليل المابعد حداثي على اللغة، فوفقاً لفرضية "داريدا" العالم يتشكل كنص من النصوص "تفاعل النصوص" Intertextuality، بمعني أن تفسير العالم يعكس مفاهيم اللغة ومبانيها والتي بإستخدام إستراتيجية التفكيك واستراتيجية القراءة المزدوجة يمكن إكتشافها.

فالتفكيك يشير إلى محاولة إظهار الأثار التي أنتجتها المفاهيم والمضادات الثابتة باللغة في تأسيس الخطابات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، فالمفاهيم المتضادة والتي تبدو ثابتة ومستقرة وطبيعية فياللغة هي بالواقع مركبات مصطنعة مرتبة هرميا بسبب الإمتيازات التي يمتلكها مفهوم على حساب مفهوم آخر (فقد يتضمن المفهوم الأول حضور، ملائمة، وتكملة، وصحة لغوية، أو هوية يفتقدها المفهوم الأخر) مثل : السيادة مقابل الفوضى (Devetack :٢٠٠٥ :١٦٨).

أما استراتيجية "القراءة المزدوجة" فيحاول "ديريدا" من خلالها إظهار العلاقة بين آثار الإستقرار واللااستقرار في أي تحليل من خلال أستخدام قراءتين، الأولى هي تعليق او تكرار للقراءة المهيمنة بما يحقق إستقرارها وتماسكها (بالبناء على نفس الفرضيات والحجج).

بينما تمثل القراءة الثانية محاولة الإشارة إلى نقاط عدم الإستقرار كإثارة حالة من التوتر ضمن النص أو الخطاب الذي يحمل دائما عناصر التوتر والأزمة (Devetack :٢٠٠٥ :٢٥٤-٢٥٧).

وتعتبر دراسة "ريتشارد آشلي" حول معضلة الفوضى مثال تطبيقي لإستراتيجية القراءة المزدوجة وعلى فرضية رئيسية من فرضيات المقاربة الواقعية التقليدية.

وفيها يؤكد "آشلي" أن القراءة الأولى للفوضى وفق رأي الواقعيين مرتبطة بمفهوم السيادة، فالدولة تمتلك السيادة داخلياً بسبب وحدتها فبتإلى لا وجود للفوضى فيها، بينما في النظام الدولى لا وجود لسيادة موحدة للدول هي سبب الفوضى، والقراءة المزدوجة تقدم سؤالين لإشكالية الفوضى وهما : أولا: - سيحدث لإشكالية الفوضى لو لم يتم التقديم الأنطولوجي للدول السيادية بصورة رئيسية ووحدوية ؟ ثانياً : - يحدث لإشكالية الفوضى لو كان غياب قاعدة عالمية مركزية غير مرتبط بفرضيات سياسة القوى ؟ (Devetack :٢٠٠٥ :١٧١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمـن في مقاربة ما بعد الحداثة

أنتقدت بعد الحداثية المقاربات التقليدية لتركيزها على البعد الدولاتي للأمن وعدم الأهتمام بالمضـــامين التاريخية والمعيارية والسياسية في التحليل الأمني.

ويجادل البعد حداثيون ومن منطلق تركيزهم على الخطاب بصـفته قوة دافعة وهامة في سلوك الدول، وبـأن الخطـاب الواقعي المهيمن على العلاقات الدولية والقائم على مركزية الدولة هو من ســـاعد على خلق معضـلات شـجعت الدول على المنافسـة الأمنية، ولذلك يرأى " جون فاسـكيز" سياسة القوى بأنها صـورة للعالم الذي يشـجع السلوك المؤدي إلى الحرب، بمعنى أن مجرد محاولة التوازن بالقوة هي جزء من السلوك نفسه الذي يوصلنا إلى الحرب (٢٥ : ١٩٩٨: Derian) .

كما يطرح "ديرديريـان" في عملـه "قيمـة الأمن : هوبز، مـاركس، نيتشـــه وبوديارد" فكرة إقامة حوار جـديـد للأمن يبتعد فيه عن التراكيب التقليدية ليس لغاية طوباوية لكن لإكتشـــاف العالم على نحو مختلف، فطرح إشـــكـاليـة كيف ســـيكون هـذه الحوار ؟ وأجابة، بأنه يتطلب جينالوجيا لفهم القوة الخطابية للمفهوم لإستحضار معانيه المهملة وتقيم معانيه الحاضرة لإعادة تفسيره وربما بناءه من خلال إعادة تفســير الأمن الحديث المتواكب مع تعددية المراكز والمعاني والهويات لبناء تصــور جديد، ويقول "ديرديريان : الأمل، يتجسـد بإعادة تفسـير الأخطار الأكثر ضـغطاً للحداثة السابقة وسيكون من الممكن بناء أشـكال للأمن ترتكز على التقدير والوضـوح بدلاً من الإسـتئصـال أو جعل الإختلاف طبيعي" (٢٥ : ١٩٩٨ :Derian).

ينطلق المشـــروع مابعد الحداثي من ثلاثة مفاهيم مركزية في تحليله الأمني، وهي "الدولة، الســـيادة، العنف" والذين بدورهم يرتبطون بحسب رأي "ديرديريان" بمفهوم "الفوضى والإختلاف".

بالإضـافة إلى المسـاهمات الفكرية لمنظري بعد الحداثية من أمثال : دافيد كامبيل، ولكر، سـيمون دإلى، وديلون، والذين يتخذون من الإستراتيجية التفكيكية وسيلة لتحليل البنية الإنطولوجية للدولة السيادية بإعتبارها أن الفكرة المركزية في التحليل التقليدي في محاولة لتوسـيع التصـور والإحتمالات السـياسية في العلاقات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤكد كل من "كابيل" و " ديلون" على فرضية إرتباط السياسة بالعنف في الفكر الحداثي، وبأن العنف هو من يشكل المأوي السياسية ولكنه من جهة أخرى يمثل الخطر الذي يجب حماية الجماعة السياسية منه (Campbell :١٩٩٣: ١٦١).

وفي دراسة "برادلي كلاين" لجينالوجيا الدولة بعنوان "الدراسات الإستراتيجية والنظام العالمي"، حاول تفسير الظهور التاريخي للحروب وربطه بنشوء الدول، وكيف أن العنف ساهم في صنع وإعادة تشكيل العالم الحديث، فحسب "كلاين" تعتمد الدول على العنف في تميزها لفضائها السياسي الداخلي عن الخارجي وبالتإلى تُنشأ الدولة نفسها، إذن العنف الإستراتيجي لايحمي الدولة فقط بل يساعد في تأسيسها، بخلاف الرؤية التقليدية والتي ترى أن المواجهات العنيفة بين الدول تظهر بصورة طبيعة وإعتيادية بالعلاقات الدولية، وأن حالة الفوضى هي من تدفع الدول بإتجاة الحرب، وأن البنية الإنطولوجية للدولة تشكلت بمعزل عن العنف الذي يساهم فقط بتشكيل الترتيبات الإقليمية أو كأداة للمناورة السياسية والإستراتيجية في توزيع وهرمية القوة.

أن خلاصة رؤية الما بعد حداثية للعنف هو تأكيد الدور التأسيسي ـ للعنف في الحياة السياسية باعتباره عامل رئيسي للبناء الإنطولوجي للدولة (Devetack :٢٠٠٥ : ١٧٣).

وكذلك قدّم كل من "ميك ديلوف" و "جوليان ريد" في مفهوم "مجتمعات الطواري" "قراءة مماثلة لرؤية "دايفد كامبل"، هذه الأعمال وغيرها من منظرو مابعد الحداثة ماهي إلا محاولة لإظهار كيف يمكن للدولة السيادية بما فيها الدول الليبرالية أن تُشكّل نفسها من خلال العنف وإقصاء الأخر، كما أنها تثير إشكالية الحدود وكيفية تقسيم الفضاء السياسي العالمي (Devetack :٢٠٠٥ : ١٧٥).

فبحسب الرؤية المابعد حداثية، العالم لم يقسّم طبيعياً إلى فضاءات سياسية مختلفة، كما أنه ليس هناك سلطة مركزية لتقسم العالم، أن ترسيم الحدود بين الدول لم يكن فعلاً سياسياً مسبقاً ولا برئياً ، بل فعل ذو مضامين سياسية عميقة، فكما أوضح "كوننلي" سابقاً، بإن الحدود غامضة جداً فمن جهة وجدت للحماية من العنف ولكن تحقيق ذلك يكون بصورة عنيفة أيضاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعتقد منظرو المابعد حداثية أن تعريف السيادة ليست الإشكالية، بل الصعوبة في معرفة كيفية إنتاجها وتوزيعها عبر زمان ومكان معينين، بل كيف يتم التأسيس لترتيبات معينة للفضاء والقوة ؟

ويضيف "ريتشارد ديفتاك" مجموعة أسئلة يطرحها منظرو مابعد الحداثة، مثل كيف يتم تشكيل الحدود ؟ وكيف تتوافق مع الوضعية الأخلاقية والسياسية ؟ وكيف تتعامل مع ثنائية الإقصاء والدمج؟ و إنتاج النظام والعنف في وقت واحد ؟ و كيف تعمل عملية ترسيم الحدود على تمثيل وتحديد الهوية السياسية وإضفاء الشرعية عليها ؟ (١١٦: ٢٠٠٥: Devetack).

وهنا نصل إلى موضوع الهوية السياسية وهي الفكرة المركزية الثالثة في الفكر مابعد حداثي.

والهوايا السياسية لا يمكن أن توجد قبل تمايز الذات عن الآخر، فالجماعة السياسية تتطلب التوافق التام بين الإقليم والهوية، ويجب أن تفهم ويتم تنظيمها كهوية واحدة تتوافق تماما وحدودها الإقليمية.

فالهوية مركب أساسي للتصور الأمني البعد حداثي لإرتباطها الوثيق مع ثنائية السيادة والحدود، فالقضية الرئيسية في سياق الدراسات الأمنية تكمن في تصور هذا (الآخر - المختلف) كتهديد أو إعتباره خطر لابد من إحتوائه أو معاقبته أو إستثنائه وفق المقاربات التقلدية، أما المابعد حداثيون فبرأيه ليس من الضروري النظرة إلى الآخر بإعتباره عدو، بل من الممكن الإعتراف بالعلاقة مع الآخر كعلاقة ذات بعد سياسي وأخلاقي، ولذلك يرى " كامبل" أنه يمكن النظر للآخر بإعتباره فضاء أخلاقي (أدنى، أعلى)، سيساعد على عملية الإقصاء المكاني ويضفي عليه شرعية أخلاقية تساعد على التدخلات السياسية والعسكرية والتي تساهم في تحسين الأمن القومي وتعيد تشكيل الهويات السياسية (١٧٨: ٢٠٠٥: Devetack).

كما ركّز البعد حداثيون على قوة الخطاب ورفضهم الافتراض الواقعي حول الفوضى وسياسة القوة مؤكدين أنها لم تكن الصورة الثابتة للتاريخ، ولكن المابعد حداثيون لا يرون ضرورة قي تغير الخطاب الواقعي بخطاب جماعي، بل بإظهار الدوري الحيوي الذي من الممكن أن يلعبه الباحثين والأكاديمين ومراكز الأبحاث والجامعات في التأثير على تدفق الأفكار حول السياسة الدولية وتحويل الخطاب ولغة السياسة العالمية لتتحاوز المعضلة الأمنية التقليدي(٢٦٨: ٢٠٠١: Baylis).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اثر التهديدات الامنية غير التقليدية على امن دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة:

من الطبيعيّ أن تتـأثّر دول الخليج، بجميع الأزمـات المحيطـة بـالمنطقـة الخليجيـة ذات الأهميـة الاســـتراتيجيـة، أزمـة البرنـامج النوويّ لإيران وتـأثيراته على أمن المنطقة، وأزمة الثورات الربيع العربي والنتائج التي فرضـتها على أرض الواقع، والإضـافة إلى الحرب على الإرهاب والحملة الدولية للقضاء على تنظيمي القاعدة والدولة الإسـلامية "داعش"، إضـافة إلى تنامي الصرـاع الطائفيّ الشـيعيّ – السـنيّ، وتمثّلاته في البحرين والعراق وسوريا ولبنان واليمن،كما أن للأزمات المالية المرتبطة بالاعتماد المفرط على النفط، والاختلالات الديمغرافية لهما آثار اقتصادية واجتماعية وامنية خطيرة.

المبحث الأول: اثر التهديدات الامنية غير التقليدية على امن دول مجلس التعاون الخليجي

تتعرض دول مجلس التعـاون لتهديدات أمنية غير تقليدية، وبالرغم من صـــعوبة تحدد مصـــدر تللك التهديدات الامنية غير تقليدية، وذلك يرجع لطبيعة تلك التهديدات كما أشرنا لها في الفصل الأول، فهي أحياناً تكون عابرة للقارات كتهديد الإرهاب، وبالتإلى يكون مصدرها الرئيسي خارج دول مجلس التعاون كالتهديدات التي يمثلها تنظيم داعش،وإنعكاساتها على الأمن الداخلي الخليجي.

وكذلك برزت التهديدات الأمنية التي شـكلّتها إنتشـار الدولة الفاشـلة في الجوار الحغرافي لدول مجلس التعاون، ومايترتب عليها من إنتشـار للإرهاب والجريمة المنظمة و إعطاء الفرصـة للتدخلات الدولية في النزاعات الداخلية داخل الدولة الفاشلة.

كما مثّلَ المشرـوع النووي الإيراني تحدياً أمنياً غير تقليدي وخارجي المصـدر لأمن دول مجلس التعاون، فمن جهة زاد من الإخلال في ميزان القوى لصـــالح إيران، إذا ما تحوّل من مشرـــوع نووي ســـلمي إلى مشروع نووي عسكري ، بالإضافة إلى التهديدات البيئة الخطيرة المحتملة لمثل تلك المشاريع النووية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول الإرهـــاب الـدولي علـى أمــن دول مجلس التعاون الخليجي :

تتعرض منطقة الخليج لتهديدات جديدة لتؤكد أن الأمن الوطني لم يعد شـأنًا داخليًّا بحتًا، إذ أصبحت أغلب مخاطر ومهددات الأمن الوطني عابرة للحدود، كالتنظيمات المتطرفة والايديولوجيات المتعصـبة والتي تستهدف تمزيق النسيج الاجتماعي لدول مجلس التعاون.

لقد أدت الحرب الإمريكية البريطانية على العراق عام٢٠٠٣، ومن ثم ثورات الربيع العربي في أواخرعام ٢٠١٠م، حيث قامت انتفاضـات وثورات في عدد من الدول العربية ضـد النظم الاسـتبدادية الحاكمة فبدأت في تونس ثم انتشرت إلى مصر ـ وليبيا واليمن وسـوريا، ونتج عن تلك الثورات الإطاحة بالأنظمة الإســتبدادية في بعض الدول مثل تونس ومصر ــ وهناك دول تحولت فيها الثورة إلى صراعات مسـلحة وحروب أهلية مثل ســوريا، كما انتشرــت التنظيمات والجماعات الإرهابية التى اســتغلت حالة عدم الاســتقرار والفوضى في المنطقـة والتى تعتبر مثـال لحروب الجيل الرابع، ومن أشــهر تلك التنظيمات: تنظيم الـدولـة الاســلاميـة " داعش" الذي يعتبر من أخطر التنظيمات الإرهابية الموجودة في المنطقة فيعود جذوره إلى جماعة التوحيد والجهاد الذي أسـسها أبو مصعب الزرقاوى في العراق في عام ٢٠٠٤ (اناصر : ٢٠١٦).

تتمثل خطورة هذا التنظيم في أنه اسـتطاع في سـنوات قليلة أن يحتل أقاليم عراقية كاملة دون مقاومة تذكر وذلك بسـبب انتشـار حالة الفوضى في العراق الناتجة عن سـياسـات و قرارات الاحتلال الامريكى للعراق واسـتغلالهم للصراعات الاهلية في عامي(٢٠٠٥- ٢٠٠٧) وسـياسات نورى المالكي رئيس الوزراء الخاصـة بالتعامل مع المعارضـة السـنية وتفاقم الصرـاع مع إقليم كردسـتان (عز العرب: ٢٠١٥) ، كما توسع في مساحات واسعة من الاراضي السورية مستغلاً غياب الحكومة المركزية والحرب الأهلية وعنف نظام بشار الاسد ضد المتظاهرين، وشهد هذا التنظيم المساندة من العديد من الجماعات الارهابية مثل تنظيم القاعدة في دول الخليج وحركة طالبان في باكستان والجماعة الاسلامية في أندونسيا.

يعتبر تنظيم الدولة الاســلامية تطور نوعي في أجيال الحركات الارهابية بشــكل عام حيث ينضــم إليه مقـاتلين من مختلف الدول العربية والأجنبية، ويســتخدم هذا التنظيم كافة أنواع الجرائم المادية مثل القتل والمعنوية مثل نشرـ الأفكار التكفيرية، بالإضـافة الى اعتماده على التكنولوجيا بشـكل هائل، فنجد التقارير المصورة والتسجيلات المرئية عالية الجودة لما يقومون به من عمليات إرهابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل إعلان التنظيم بإقامة الخلافة الإسلامية وتنصيب أبوبكر البغدادي خليفة للمسلمين في عام ٢٠١٤ خطر على الأمن القومي العربي حيث يهدف إلى إنشاء دولة كبرى متجاوزة حدود الدولة الوطنية المتعارف عليها، فمن أوائل الدول التى تتأثر بشكل مباشر من تهديدات ذلك التنظيم هما العراق وسوريا حيث استطاع أن يحتل مناطق كبرى بهما، كما إنه يعمل على استخدام العنف والوحشية ضد السكان وكذلك إعدام العديد بمن فيهم من رجال الدين وتدمير المقدسات الدينية الشيعية في العراق. ينتشر مخاطر هذا التنظيم إلى دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال ما ورد في الخريطة الجديدة للعراق الذي نشرها التنظيم والتى تشمل الكويت مما جعل وزير الخارجية الكويتى أن يصرح بأن "داعش لا تستهدف الكويت فقط وإنما المنطقة بأكملها مؤكداً ضرورة التنسيق الأمنى الجيد بين دول مجلس التعاون"، كما هدد التنظيم في مايو ٢٠١٤ بالتمدد إلى دول الخليج رداً على الإجراءات التى أخذتها تلك الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بخصوص مكافحة الإرهاب وبشأن العائدين من سوريا وكذلك تهديدات بتفجير المؤسسات الحكومية الخليجية (عبدالعزيز:٢٠١٤).

أدت نوعية العمليات الإرهابية في الخليج خلال عام ٢٠١٥، إلى خلخلة الأولويات، فقد قفز الإرهاب لرأس التحديات الأمنية والمخاطر القائمة متجاوزا إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص دورها العسكري في الخليج، ومتجاوزا التهديد الإيراني متعدد الأشكال. فقد تحول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي من تهديد محتمل إلى خطر داهم؛ وجزء من الوضع الجيوستراتيجي الراهن، حيث بلغ التنظيم المتطرف مداه في التوسع الجغرافي في الجوار المباشر والقريب للخليج، في العراق وسوريا، وصولًا إلى تهديده لأمن دول عربية محورية من منظور الأمن الخليجي (عيد :٢٠١٥ ت).

وقد فرض هذا التغير الجيوستراتيجي الإرهابي ردود أفعال الجهات الرسمية والشعبية في المجتمعات الخليجية والتي عكست درجة عالية من الوعي السياسي والمجتمعي بمخاطر الإرهاب على الوحدة الوطنية؛ بل وإعلان "حالة الحرب" الرسمية مع التنظيمات المتطرفة. وكان من أشكال المنحى التعبوي الخليجي، تفعيل بنود عدة اتفاقات كانت قد انضمت إليها دول المجلس في السابق، كاتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، وغيرها. وكان من أشكال هذا التفعيل إدراج العديد من المنظمات على لائحة المنظمات الإرهابية، وما عناه ذلك من كلفة أمنية (العجمي : ٢٠١٥ :٥١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يتوسع الإرهاب في أجندته فحسب بل رافقها توسع نظام تجنيده، ومصادر تمويله، وإعلامه وتحركاته ونوع عملياته. فقد انضـــم ١٥ ألف مقاتل من ٩٦ دولة إلى المنظمات المتطرفة القابعة في خنادقها قرب الخليج (العجمي، ٢٠١٥)، بالإضـافة إلى تبني تنظيم داعش لإسـتراتيجية عسـكرية جديدة تعتمد على سـياسـة قتالية انتشـارية منذ معركة عين العرب، حيث يتوسّـع من دائرة الجبهات ويخلق أخرى، وفي الوقت نفسـه يركّز على مناطق استراتيجية يملك فيها التنظيم قوة، ثم يختفي ليظهر من جديد، فيها أو في غيرها، وهذا الأسـلوب اعتمد في معارك منطقة مصـفاة بيجي النفطية وجبل سنجار وغيرهما، ونشير هنا إلى أن هذه السـياسـة يطلق عليها التنظيم، الذي يتزعمه أبو بكر البغدادي، مسـمى «سـمكة الصـحراء»، وتعبر عن تطوير لإمكانية للمراوغة الحربية التي تمتلكها «داعش»؛ واسـتمرار اسـتعمالها إلى اليوم على الأراضي العراقية والسـورية، يؤكد صـعوبة التسـليم بأن التنظيم يعيش في حالة دفاع، غير مصحوب بهجمات تحتل أماكن استراتيجية حربية (جريدة الشرق الأوسط :٢٠١٥).

يواجـه الأمن الجماعي الخليجي تطورًا من نوع جـديـد من تهـديد تقليدي تمثله إيران، إذ لم تعد إيران تهدد الاسـتقرار الخليجي بوصـفها دولة لها أطماع استراتيجية بالمنطقة فحسب، بل تحولت هذه الدولة إلى قوة إقليميـة مسـلحـة بميليشـيـات «ما فوق الدولة»، التي يمثلها حزب الله بلبنان، و«فيلق بدر» بالعراق، والحوثيين باليمن، كل هذه الميليشـيات تسـتعمل الطائفية في التعبئة والصرـاع السـياسي، مما يكســب جماعـات التطرّف الـديني تعـاطفـا أكبر من ذلك التي تحظي به الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني. كما يجعل من الأقليات تكتلات ذات ولاءات متناقضة، تخرق أسس ما هو وطني، وتنظر لطبيعة الصراع الدولي بشكل مذهبي، يفسح المجال لاستعمال الطائفية في الصراعات الإقليمية والدولية (جريدة الشرق الأوسط :٢٠١٥).

ومثال لذلك، ما شـهدته مملكة البحرين الشقيقة من مواجهات وتدمير ممتلكات وسقوط مصابين. وقد اتهمت مملكة البحرين، إيران بشـــن حملة "إرهاب الدولة" بهدف زعزعة الاســـتقرار والإطاحة بالأسر الحاكمة في دول الخليج. وكان حصـيلة دعم إيران للإرهاب في البحرين وفاة ١٦ رجل أمن وإصابة ثلاثة آلاف آخرين. فإيران تقدم الدعم المالي، وتسـاعد في تهريب الأسـلحة والمتفجرات وهي ملاذاً للإرهابيين الـذين يخططون للهجمات بعـد تلقيهم التـدريب في مختلف الاســاليب الإرهابية في مخيمات يديرها الحرس الثوري. وكان من جراء ممارستها "إرهاب الدولة" أن تحولت إيران إلى قوة إقليمية مسلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بميليشيات «ما فوق الدولة»، التي يمثلها حزب الله بلبنان، و«فيلق بدر» بالعراق، والحوثيين باليمن. ولم يكن أمام البحرين للتعامل مع أصابع إيران الإرهابية فوق أراضيها إلا التعاطي الحازم مع هذا الواقع (جريدة الشرق الأوسط :٢٠١٥).

لقد ساهم حدثان أساسيان في وضع المنطقة على مفترق طرقٍ في السنوات الثلاث الماضية هما: إعلان "الخلافة" أو «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، و«خطة العمل المشتركة الشاملة»، التي تُعرف عموماً بالاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في فيينا في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥ بين إيران و (مجموعة ٥ + ١). ولكن بينما كان العالَم يركّز على هذين الحدثين وتداعياتهما في المنطقة وأوروبا والولايات المتحدة، كانت إيران تعمل بانتظام من أجل تحقيق هدفيها الأساسييْن، وهما تعزيز هيمنتها الإقليمية وربط طهران عبر العراق وسوريا بجنوب لبنان، وتنفيذها كلا الهدفين من خلال توفير ممر جغرافي يمتد عبر الدول الثلاث، والاستحواذ على القرار السياسي في العواصم الثلاث: بغداد ودمشق وبيروت (غدار : ٢٠١٧).

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي وبلدانه تتعرض للعديد من التهديدات الإرهابية من جماعات تكفيرية وأخرى لها ميول إيديولوجية مختلفة، أوأجندة طائفية مغايرة، فقد ذكرت الجمعية الوطنية لدراسة الإرهاب والاستجابة للإرهاب " (START) "www.start.umd.edu الكثير من البيانات المهمة والمتعلقة بالهجمات الإرهابية التي تثبت ان ان بلدان الخليج كانت ضحية للإرهاب منذ عام ١٩٧٩، كما وضعت مجموعة ريسك أدفايزوري (Risk Advisory Group) دراسة تتضمن خريطة الإرهاب والعنف السياسي لعام ٢٠١٦، موضحة أنّ الشرق الأوسط كان المنطقة التي شهدت العدد الأكبر من العمليات الإرهابية بسبب الصراعات المستمرة، وعدم الاستقرار السياسي، والبلدان المنهارة، وجاءت منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية بنسبة هجمات إرهابية تقل ٤٠% عن الشرق الأوسط.كما أشارت إلى أن البحرين والسعودية هما الدولتان الأضعف أمام خطر الإرهاب والعنف السياسي. لقد تم تسجيل أكثر من ٥٨ ألف عملية تفجير في العالم خلال حوإلى ٤٠ عاماً (العجمي- ٢٠١٧).

لكن الكثير من تلك العمليات الإرهابية تم توجيهها إلى شعوب منطقة الخليج ولم تكن ايران ببعيدة عن جزء من هذه العمليات، فقد أدانت محكمة الجنايات الكويتية عدداً من المواطنين بالتخابر لصالح إيران وحزب الله بهدف إشعال حرب أهلية وإسقاط نظام الحكم.و أحبطت البحرين محاولة إدخال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسلحة ومتفجرات واعتقلت شخصين على علاقة بحزب الله. من جهة أخرى أدى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تجمع "التيارات الجهادية" السنية والشيعية في العراق وسوريا. وهكذا تحوّلت اطراف سنية وشيعية على حد سواء كحزب الله وداعش والحشد الشعبي إلى هاجس مقلق لدول الخليج، فحين تمدد الارهاب للخروج من الضغط عليه في الموصل وضرب اوروبا وافريقيا مخلفا قتيل ٨ جرحى في فرنسا،٣٧ قتيلاً ٢١٥ جريحاً في تونس،أخذ الخليج حصته من المنغصات،حيث قتل ٢٧ مصلياً ٢٢٧ جريحاً في الكويت في مسجد الصادق (العجمي- ٢٠١٧).

وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في بيان أن أحد عناصره نفذ التفجير. فقابلية الجماعات الإرهابية على التأقلم، تمنحها نوعا من القوّة والقدرة على البقاء، بل وتجعلها تزعم أنها من ضمن النسيج السكاني، وذلك عبر النفاذ من ثغرات اجتماعية واللعب على المكوّنات المذهبية والطائفية، كما هو الحال في البعض من دول الخليج التي تواجه إرهابا مزدوجا، أحدهما تحركه أياد إيرانية، وآخر تنفذه عصابات داعشية، لكن حتى قبل ظهور تنظيم داعش والفصائل المنضوية تحت جناح ايران كان الارهاب ينشر فساده في الارض، فقد اعتبرت الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ هي الأعنف و الأكثر دموية في الصراع الخليجي مع الارهاب، تدارك الخليجيون الامر ولومتأخرا فصدرت في مارس ٢٠١٤، أول قائمة خليجية لـ"التنظيمات الإرهابية"، والتي ضمت ٩ منظمات تشمل تنظيم القاعدة ـــ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، القاعدة في اليمن، تنظيم القاعدة في العراق، داعش، جبهة النصرة، حزب الله في داخل المملكة، جماعة الحوثي ثم جاء قرار مجلس الوزراء الإماراتي، الذي تضمن أسماء ٨٦ منظمة وجمعية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، كما أعلنت مملكة البحرين عن قائمة تضم ٦٨ منظمة إرهابية، وتصبح دول مجلس التعاون الخليجي ومع هذا الكم من المنظمات والارهابية والتهديدات الملومسة تصبح دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول تضرراً من الإرهاب في العالم(العجمي : ٢٠١٧).

مخاطر تمدد تنظيم داعش على أمن دول مجلس التعاون (أبوزيد ٢٠١٤) :

مثّل تنظيم داعش الإرهابي خطرًا داهمًا على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، على المستوين الجماعي والوطني معًا، وذلك على النحو التالي:

- بعد سيطرته على مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار، بات "داعش" مصدر تهديد مباشر للأمن الوطني لثلاث دول جوار تتشارك حدودًا طويلة مع العراق، هي: السعودية، والأردن، والكويت وترجيح مزيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التغلغل العسـكري الإيراني في العراق، وبموافقة أميركية علنية وصريحة، خاصـة مع الانهيار الكبير للجيش العراقي في الرمادي على نحو ما حدث في الموصـل في صـيف ٢٠١٤، فقد أشـارت معلومات استخباراتية كردية إلى انهيار ٦ آلاف عنصر من القوات العراقية أمام ١٥٠ مقاتلًا من تنظيم "داعش" في الرمادي.

- وقد أبدى مسـؤولون أميركيون دعمهم لمشـاركة طهران من خلال ميليشيا الحشد الشعبي، في مواجهة تنظيم "داعش"، طـالمـا أن ذلك يتم تحت إشراف حكومة بغداد المركزية؛ الأمر الذي يعني إقرارًا أميركيًّا بأهمية الدور الإيراني والحاجة إليه لاستعادة الأنبار، أكبر محافظات العراق ذات الأكثرية السنِّية، تجاوُز مخاطر "داعش" الطابع الأمني البحت، وتحوله إلى مصـدر تهديد لهوية الدولة الوطنية في البلدان التي يصل إليها، بما فيها دول الخليج. متدين بطبيعته خدعه التطرف ودعاوى الجهادية العالمية وإقامة دولة الإسلام، سواء في أفغانستان أو في العراق أو أخيرا في سوريا ثم في العراق مجددا.

كل هذه القضـايا تجعل من دول مجلس التعاون الخليجي تولي جل اهتمامها بموضـوع مكافحة خطر داعش وتطورات الاوضـاع في العراق، وهو ما يفسر ـ ايضا إلى حد كبير عمق الانغماس والتورط الخليجي في العراق من أجل إدارة الازمة التي تسـببت في احداثها سـياسـات المالكي وسـيطرة داعش علي مدن عراقية كبري مثل الموصل ونينوي.

- انتقـال وتمـدد خطر الارهـاب علي المسـتوى الخليجي وفي المنطقة بوجه عام، خاصـة وأن الهجرات الجهادية كانت تأكل دائما وتتقد من طاقات شباب خليجي

جهود دول مجلس التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية :

تتطلـب التهـديـدات الإرهـابيـة عملاً دولياً جماعياً، لمكافحة الجماعات المتطرّفة مثل القاعدة وداعش والتي تسـتغل الثغرات القانونية في دول الخليج، ممّا يحتّم على دول الخليج وضع حد أدنى من المعايير القـانونية. فالجماعات المتطرّفة والمتعاطفين معها في الخليج يسـتغلون مثلا انعدام القوانين المشـتركة الصـلبـة التي تمنع التحويلات المالية من وإلى هذه الجماعات، ثم اتخذت دول الخليج أخيراً خطوات عدة لمعالجة مثل هذه الثغرات.حيث تنطلق دول الخليج في مواقفها الرسمية والشعبية تجاه الإرهاب والتطرف، من منطلقات ثابتة، تسـتند إلى الصرامة في المواجهة والشـدة في التعامل مع كل ما من شـأنه زعزعة استقرار المجتمعات والدول، فقد أقامت قيادة عسكرية مشتركة تتخذ من السعودية مقرّاً لها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى لمواجهة التهديدات المستمرة من المتطرّفين الإرهابيين، وفي ديسمبر ٢٠١٤ أعلن مجلس التعاون الخليجي عن تشكيل قوة شرطة إقليمية تتخذ من الإمارات مقرّاً لها لتكون شبيهة بالإنتربول (العجمي : ٢٠١٧)، وتتلخّص مهام وأهداف "الشرطة الخليجية"، في تبادل المعلومات الخليجية داخلياً وخارجياً، حول الأنشطة الإجرامية الدولية المنظمة، والعمل على وضع اساسيات بيانات قواعد المعلومات، بالتعاون مع عدد من المختصين في مجال البصمات والقوائم لتبادلها، وتقديم ربط خدمات الأجهزة الشرطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلة درع الوطن : ٢٠١٦).

كما أقرت دول مجلس التعاون قوانين جديدة صعّبت من تحويل الأموال، التي يمكن أن ينتهي بها المطاف لتكون بين أيدي مثل هذه الجماعات، كما زادت من مراقبتها للأنظمة المالية والمصرفي.ولبرنامج إعادة التأهيل للجهاديين سجل ناجح حيث إن عددا مهما من المنضمين لتنظيم داعش فى العراق وسوريا من دول الخليج ليسوا من المقاتلين العاديين، وإنما من المنظرين الفقهيين للتنظيم والذين ينتمون إلى الفكر المتشدد. وعلى مستوى وزارات الدفاع،قام التحالف الإسلامي العسكري لمطاردة الارهاب خارج الحدود وللوقوف امام آلته العسكرية بآلة عسكرية متفوقة عليها من الدول الاسلامية، التي توجت وحدتها بمناورة رعد الشمال. بل إن القوة الجوية الخليجية قد عقدت مؤتمرا لها في الرياض فبراير ٢٠١٧ بحضور ومشاركة قادة القوات الجوية في دول الخليج والأردن و بمشاركة القوات الجوية الأمريكية المركزية الوسطى في توضيح لجهود التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي، ولتطوير وتعزيز سبل التعاون المشترك لدول التحالف الجوي لمواجهة أحدث التحديات لا سيما مواجهة التنظيمات الإرهابية،وقد ناقش المؤتمر توحيد الإجراءات والمفاهيم المعمول بها للدول المشاركة في العمليات المشتركة ضد الإرهاب. وعلى مستوى وزارات الداخلية تم وضع استراتيجية أمنية مشتركة لمكافحة الارهاب ففي عام ٢٠٠٢ م اقرت دول المجلس استراتيجية أمنية مشتركة ومتخصصة في مجال مكافحة الارهاب،و جاءت في وثيقة مكونة من ستة عناصر كركائز لمكافحة الإرهاب تحت عنوان (الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب) (العجمي- ٢٠١٧).

ثم في عام ٢٠٠٤ كان الاجتماع الثالث والعشرون لوزراء الداخلية الذي عقد في دولة الكويت، وتم فيه توقيع الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب كآلية من آليات تفعيل استراتيجية دول مجلس التعاون لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب. لقد اعتمدت دول الخليج أساليب متعددة تتكامل فيما بينها لاحتواء الإرهاب من خلال الإعداد العلمي الاحترافي القائم على التخطيط،فالإجراءات الأمنية اشتملت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الضربات الاستباقية باستشعار الأحداث الأمنية والتصدي لها قبل وقوعها. وعلى المواجهة المباشرة بكشف هوية المطلوبين أمنياً وتكثيف الإجراءات الأمنية ووضع الاحتياطات الأمنية وحشد الجمهور في مواجهة الإرهابيين والتحذير من احتضان الإرهاب وبالمواجهة المسلحة مع الإرهابيين في أوكارهم، وسرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة واستجوابهم والتحري عن الأشخاص الفارين، وتوعية المجتمع (العجمي- ٢٠١٧).

كما تتم محاربة الارهاب بالمواجهة الفكرية بعرض تصريحات اعترافات الذين تراجعوا عن فتاواهم التكفيرية.ونشر وسطية الإسلام وتعرية مخططات الإرهابيين.كما ان هناك جوانب قضائية كاعتماد العقوبة المغلظة للإرهاب. اما المحور الاخير فهو التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب كالدعوة لإنشاء مركز دولي في مجال الأبحاث وتبادل المعلومات حول الإرهاب والإرهابيين،كما صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وقد توج عمل وزارات الداخلية الخليجية في مكافحة الارهاب بعقد تمرين أمن الخليج في ١٦ نوفمبر ٢٠١٦ ويأتي في سياق الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب،ونفذته قوات من جميع دول مجلس التعاون الخليجي،واشتمل على تنفيذ عدة فرضيات وتطبيقات، للتعامل مع المجموعات الإرهابية. بل إن ولي عهد المملكة العربية السعودية وزير الداخلية الامير أحمد بن نايف قد حصل على ميدالية " جورج تينت " الصادرة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، تقديرا لجهود المملكة في مكافحة الجريمة والإرهاب (العجمي : ٢٠١٧).

وتبنت المنظومة الخليجية استراتيجية المواجهة الشاملة للجماعات الإرهابية «الما فوق الدولة»، في العراق وسوريا، ولاحقًا في اليمن. إذ لعبت دول الخليج دورًا مهمًا في مواجهة «داعش» تحت مظلة التحالف الدولي، كما أدمجت كل من المغرب والأردن في سياستها باعتبارهما شركائها الاستراتيجيين؛ لتتحول فيما بعد هذه السياسة إلى شكل أكثر تنظيما، في عمليتي "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" (جريدة الشرق الأوسط :٢٠١٥).

المطلب الثاني : الدولة الفاشلة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (اليمن نموذجا):

منذ عقود واليمن يعاني من الاضطرابات السياسية والاقتصاية والإجتماعية، لم يستطيع الخروج منها، وأزدات الأوضاع سوءاً بعد أن وصلته موجة ثورات الربيع العربية، والتي أدخلت اليمن في دوامة من عدم الاسقرار والفوضى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن أوضاع اليمن كدولة فاشلة (Failed State) جعلته يبدو بالفعل رجل الجزيرة العربية المريض، كما يعتبر اليمن عند أغلب المحللين أحد مصادر التهديد غير المادي (اللاعسكري) الذي تواجهه دول مجلس التعاون، مما يحتم على الخليجين العمل على إخراج اليمن من معضلاته الأمنية والسياسية والاقتصادية المعقدة.

ولليمن أهمية استراتيجية بالنسبة لدول مجلس التعاون، بحكم الجوار الجغرافي وخصوصاً للسعودية وعمان حيث يتشاركون معه حدود طويلة، وبالتإلى فأن ازمات اليمن ونزاعاته الداخلية سريعاً ما تنعكس وبشكل مباشرة على الأوضاع بدول مجلس التعاون.

كما أن لموقع اليمن الحيوي والمتمثل بإطلالته على مضيق باب المندب، حيث أهم و أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمإلى.

قبل سنوات من وصول ما يُسمى "الربيع العربي" إلى اليمن في أوائل عام ٢٠١١، حذّر المحللون من خطر تحول البلاد إلى دولة فاشلة على غرار أفغانستان أو الصومال، لأن وجود دولة منهارة على حدود المملكة العربية السعودية، وعلى الشاطئ الشمإلى لخليج عدن ومضيق باب المندب المعروفَين بأهميتهما الاستراتيجية، هو كابوس، ليس لسكان اليمن فحسب، بل للأمن الإقليمي والدولي أيضا (العرب اللندنية : ٢٠١٤).

أن فشل الدولة في اليمن، ناتج عن أخفاق مسار التحول الديمقراطي والتنموي مما ترتب عليه حدوث أزمات واضطرابات داخلية واسعة وعميقة، ومع احتمالية انتقال هذه الإضطراب إلى بقية دول مجلس التعاون، الأمر الذي جعل اليمن مصدر تهديد جوهري لأمن دول مجلس التعاون الخليجي (أبوزيد : ٢٠١٢ : ٧٥).

شعور الدول بعدم الأمان ينتج من نوعية التهديدات والمخاطر التي تواجهها، سواء داخلياً أو خارجياً، والتي نادراً ما تكون منفصلة عن بعضها البعض. فليس التهديد العسكري أو الاقتصادي القادم من البيئة الخارجية، الذي يمارسه فاعلون دوليون هو فقط مصدر التهديد الذي يواجه الدول، وإنما هناك مخاطر منبعثة من البيئة الداخلية، ناجمة عن فشل الإدارة السياسية، وعدم الاستقرار السياسي، نتيجة غياب التوافق الوطني. وهناك عجز الحكومات عن اشباع وكفاية الرغبات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاحتياجات الأساسية للمواطنين كالسكن والتعليم والعمل والحريات) قد تتسبّب في تهديد كيان الدولة ذاته، تماماً كما يفعل عدو خارجي، إن العدو الذي يواجه الدول القومية في عصر العولمة، لم يصبح كما كان من الخارج، وإنما صبح العدو كذلك في الداخل (أبوزيد : ٢٠١٢ : ٧٦).

ولذلك يرى "باري بوزان" Buzan، مؤسس ورائد مدرسة كوبنهاجن أحدى المقاربات غير تقليدية في دراسة العلاقات الدولية والتي سبق شرحها، بأن " للمشاكل الأمنية لًدى جميع الدول وجهان خارجي وداخلي، فقد تتمّزق الدول نتيجة للتعارض الداخلي تماما مثل التدمير على أيدي قوى خارجية. وهاتان البيئتان غير منفصلتين وظيفياً. فقد تتعّرض الدول المتماسكة داخلياً لتحّرشات من جيرانها العدوانيين، أو قد تتعّرض الدول غير المستقرة وغير المتماسكة للسقوط من الداخل، كما حدث مع الإمبراطورية الرومانية ويوغسلافيا والاتحادالسوفياتي،أو بصورة متصلة عندما تسمح الأوضاع الداخلية المميّزقة بالتدخل الخارجي من جانب بعض القوى الخارجية، كما هو الحال في لبنان أثناء الحرب الأهلية ١٩٧٥ " (buzan:١٩٩٨: ١٨٨-١٨٩).

هناك عدة عوامل ساهمت بتحويل اليمن إلى دولة فاشلة، منها ماهو داخلي، كضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد وقلة فرص العمل، وانخفاض مستوى التنمية، وضعف البناء الاجتماعي والسياسي، الخلل في توزيع الثروة وتقاسم السلطة ، ومنها ما هو إقليمي كالصراع الحدودي بين اليمن والسعودية، والاتهامات الموجهة إلى اليمن بإيواء بعض الجماعات الإرهابية وتمويلهم وتسهيل عملية دخولهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي عبر السعودية وعمان، بالإضافة إلى الاختلاف الشديد في السياسة الخارجية بين اليمن ودول مجلس التعاون في ملفات عديدة كالغزو العراقي للكويت ، أما العوامل الدولية فتتعلق بتدهور العلاقات اليمنية الأمريكية، على خلفية رفض اليمن الغزو الامريكي للعراق، مما أدى إلى قطع المعونة الامريكية، بالإضافة إلى قضايا الإرهاب والقرصنة (أبوزيد : ٢٠١٢ : ٧٥- ٨٢).

هناك إنعكاسات عديدة لفشل الدولة في اليمن :

فعلى المستوى المحلي ساهمت الأوضاع المضطربة وأجواء عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد اتحاد شطري اليمن عام ١٩٩٠، نتيجة اتساع الفجوة الاقتصادية بين شطري الدولة، إلى اندلاع محاولات انقلابية مسلحة على النظام الوليد، بصورة أوصلت اليمن إلى حالة الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، وهو ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبّب اهتزازا شديدا في شرعية واستقرار النظام السياسي والاجتماعي. كذلك انعكست الأوضاع الأمنية المتردية، والشعور بعدم الثقة والظلم، والتمييز في توزيع الثروات، وتقاسم السلطة بين الطوائف والقبائل والجماعات الوطنية اليمنية، على حالة الوفاق والتناغم الداخلي، بصورة أدتً إلى بزوغ حركات تمرد قبلي موجهة ضد الدولة، مثل حركة بدر الدين الحوثي وغيرها، اعتراضاً منها على الظلم والغبن في توزيع الثروة، واقتسام وتوزيع السلطة بين أهل الشمال وأهل الجنوب،ومختلف الطوائف المحلية (أبوزيد : ٢٠١٢ : ٨٣).

وقد تضافرت عوامل ضعف الأداء الاقتصادي العام لليمن، مع أجواء عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي، في زيادة اشتعال الأوضاع السياسية والاجتماعية بصورة كبيرة. فلقد أدى عدم استقرار اليمن داخلياً، إلى انهيار مؤسسات الدولة وبنيتها الإدارية، أما عن انعكاسات هذه السياسات والأوضاع على اليمن وأمنه القومي، فيمكن إجمالها في بتعاظم معدلات هجرة العمالة اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بصورة قد تعتبرها هذه الدول تهديداً ديمغرافياً لها.

أما على المستوى الإقليمي والدولي فكان أبرز انعكاسات الفشل اليمني هو الحرب الدولية على الإرهاب، وصعود بعض القوى الدولية، وانغماسها في علاقات ثنائية مع أقطار مجلس التعاون الخليجي، والوجود الأمريكي في الخليج العربي بعد احتلال الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣ (أبوزيد : ٢٠١٢ :٨٦- ٩٣).

إن عدم استقرار اليمن، واستمرار حالة عدم التوافق القومي بين كافة أطياف القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، وعدم قدرة النظام على فرض الأمن والاستقرار وحماية حدوده والسيطرة عليها، بما يمنع من تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود اليمنية إلى داخل دول مجلس المجلس ، بالإضافة إلى عدم قدرة النطام اليمني من إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية المحلية اليمنية كالتمرّد الحوثي أو الدعوات الانفصالية في الجنوب بصورة تحول دون تمدد النفوذ الإيراني والخارجي إلى داخل حدود اليمن، وهو الأمر الذي اتفقت أقطار مجلس التعاون على اعتباره تهديداً جوهريا/ مركزيا لأمنها القومي، خصوصاً بعد ما جرى في إحتجاجات البحرين من تدخل إيراني هدد أمنها، ومن قبلها ما جرى تدخل إيراني في العراق(أبوزيد : ٢٠١٢ : ٩٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـدايـــــة الأزمـة اليمنيـــة وتـطوراتـــها:

تُعتبر الانتفـاضـــة اليمنية وما رافقها من أحداث، نتيجة لثورات الربيع العربي، الانتفاضـــة بدأت بثورة الشـباب اليمنية في ١١ فبراير ٢٠١١، كسلسلة من الاحتجاجات الشعبية، منادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس المخلوع علي عبد صالح؛ الذي اضطر إلى توقيع المبادرة الخليجية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، ومن ثم التنحي عن الحكم.

ميزت الانتفاضـة اليمنية بنجاحها في عقد صفقة جيدة بالنسبة إلى اليمن، تمثلت في رحيل الرئيس صالح عن سـدة الحكم محصناً من مساءلة قانونية، لكن بقاء رجاله بقوتهم في المشهد اليمني أفسد جزءاً من تلك الصـفقة،وهذا من أقوى أسـباب الازمة الحالية حيث سـهل ذلك إلى عودة صـالح إلى المشـهد من خلال تحالفه مع جماعة الحوثي (العجمي : ٢٠١٥).

اسـتطاع الحوثيون في ٢٠١٤/٩/٢١ فرض سـيطرتهم الكاملة على العاصـمة، وهو ما دفع الرئيس "هادي" إلى التوقيع في اليوم نفسـه على اتفاق "السـلم والشـراكة الوطنية" لحل الأزمة مع جماعة "أنصـار الله" الحوثيـة، معلنًـا أن الاتفاق يمثل مخرجًا وطنيًّا يجنب البلاد ويلات الكوارث والحرب والتفتت، مؤكدًا أن معالجة الأزمة يجب أن تصـب دائمًا في مصـلحة أمن واسـتقرار ووحدة اليمن ومخرجات الحوار الوطني الشامل على أساس المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

ورغم ذلك، قام مسـلحو جماعة الحوثي بعد سـيطرتهم على العاصـمة صـنعاء والمنشـآت الحيوية فيها، باقتحام منازل العديد من خصـومهم السـياسـيين وفي مقدمتهم منازل القائد العسـكري "علي محسـن الأحمر"، وكذلك الشـيخ "القبلي حميد الأحمر" والعديد من قيادات حزب "الإصـلاح"، كما قاموا بحرق المدارس وبعض المسـاجد وارتكاب أعمال انتقامية وتخريبية، واسـتولوا على دبابات وعربات وأسـلحة ثقيلة وصـواريخ تابعة للجيش. كما قاموا باقتحام معسكرًا للجيش بمحافظة الحديدة غربي البلاد، ونهبوا ما بداخله من أسلحة، بهدف السيطرة على مينائها الرئيسي (العرب اللندنية : ٢٠١٤).

على الرغم من أن اليمن بلد يغص با الازمات السـياسـية و الاقتصادية، فإن حصار الحوثيين ثم دخولهم صنعاء قد أدى إلى بوادر سقوط الدولة اليمنية مع ما له من تبعات، كان أولها استقالة رئيس الجمهورية عبـد ربـه منصـــور هادي ورئيس وزرائه خالد بحاح، ولكن نجاح الرئيس عبد ربه منصـــور هادي من الخلاص من قبضة الحوثيين ووصوله إلى عدن، وإعلانه الاستمرار بقيام حكومته بمهامها من مدينة عدن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما أوقف استكمال مخططات الحوثيين، ووضعهم في مواجهة مباشرة مع الشعب من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى، ما أدى إلى اعلانهم في ١٦ مارس ٢٠١٥ اطلاق سراح رئيس الوزراء اليمني السابق خالد بحاح وعدد من وزراء حكومته، وذلك بعد وضعهم رهن الاقامة الجبرية لمدة شهرين (العجمي : ٢٠١٥).

إلتزمت دول محلس التعاون بحل الأزمة اليمنية سلمياً، و طرحت مبادرتها للحفاظ على وحدة اليمن وسلامته، ولكن مناورة الحوثيين في ١٢ مارس ٢٠١٥ على الحدود السعودية بدعم ايراني لإستفزاز دول الجوار كانت بمثابة الرسائل السياسية والعسكرية لدول الخليج العربي(العجمي : ٢٠١٥).

العوامل التي ساعدت على سيطرة الحوثيين على اليمن :

ـ العوامل الداخلية :

تتعلق بسوء التقدير الحكومي لقوة الحوثيين وتنظيمهم، مما أدى لزيادة نفوذه على حساب سلطة الدولة نفسها، ثم القصور الحكومي في التعامل معهم، نتيجة تشتت قوة الدولة على أكثر من جبهة ما بين الحراك الجنوبي، وتنظيم القاعدة في الجنوب، والحوثيين في الشمال.

كما كان لتواطؤ الرئيس السابق علي عبد الله صالح ورجاله وبعض قيادات الجيش وقوات الأمن بأن وضعوا كل إمكانياتهم ومالهم من أراضي في خدمة المشروع الحوثي مما أدى إلى انتصارهم وسقوط الدولة اليمنية.

ولقد أكد وزير الخارجية اليمني في كلمته أمام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، على ذلك بقوله "ما كان يمكن أن يحدث ذلك لولا الدعم السياسي والتنسيق اللوجستي من قبل بعض عناصر النظام السابق (صحيفة العرب اللندنية : ٢٠١٤).

العوامل الخارجية:

الدعم الخارجي من إيران، للحوثيين وقد مر بأكثر من مرحلة، بدءًا من الدعم الإعلامي عن طريق قناة المنار، وغيرها، وزيارات لأهم علماء وقادة هذا التنظيم لإيران (بدر الدين الحوثي وحسين الحوثي، وغيرهما) في أوقات مختلفة، ومكوثهم هناك فترات غير قصيرة، وكذلك بعثات طلبة الزيدية للدراسة وطلب العلم من خلال جوازات إيرانية، وإعادة صبغة هؤلاء الطلبة بالصبغة الاثنى عشرية الخالصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم أخذ هذا الدعم منحى مختلفًا، فوفقًا للخطاب الرسـمي، تم اكتشـاف مخازن للسـلاح والذخيرة في مقرات مقاتلي الحوثيين، مكتوب على بعضـها صـنع في إيران، وكذلك القبض على سـفينة إيرانية محملة بالأسـلحة والذخيرة، بالقرب من سـواحل اليمن، متوجهة لمحافظة صـعدة أي للحوثيين، وأسر بعض المقاتلين الحوثيين من قبل الجيش. وأثناء التحقيق معهم، تبين أنهم من حزب الله، وكذلك فقد كشـفت مصادر سياسية ودبلوماسية يمنية، في تصريحات متطابقة، عن أن إيران تدرب أعدادًا كبيرة من الحوثيين في إريتريا المجاورة لليمن على السـاحل الإفريقي للبحر الأحمر. وفي هذا الإطار تكررت اتهامات الرئيس "هـادي" لطهران بـالتـدخل في الشـأن اليمني مؤكدًا أن ماتقوم به إيران في اليمن يسـتهدف إجهاض العملية السياسية وعرقلة المرحلة الانتقالية وإغراق اليمن في مستنقع الفوضى والفتن والحروب الطائفية والقبلية والجهوية حتى يتسـنى لها خلط الأوراق في المنطقة والإمسـاك بإحدى أوراق الضـغط التي تسـمح لها بمقايضـة صـنعاء بدمشـق أو بغداد، داعيًا إيران إلى "تحكيم العقل والمنطق في تعاملها مع شعبه"، و"التعامل مع الشعب وليس مع فئة أو جماعة أو مذهب "، وفي هذا السياق أكد نائب مجلس الشورى الإيراني "علي رضا راذكاني" أن الثورة الإسلامية وجدت صداها في صنعاء، إضافة إلى ثلاث عواصم عربية أخرى، هي بغداد ودمشق وبيروت. كما كان واضحًا ترحيب المنابر الإعلامية الشيعية بما حدث في اليمن، حيث احتفت بـ"احتلال" صنعاء، واعتبرته من النجاحات التي حققتها الثورة الإسلامية (صحيفة العرب اللندنية : ٢٠١٤).

أبرز تداعيات الأزمة اليمنيةّ على أمن دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

- تهـديـد اسـتقرار دول مجلس التعـاون: فنجـاح "الحوثيين" في التمسـك والاحتفـاظ بـالمناطق التي يسـيطرون عليها يمكن أن يغير من معادلة التيارات الشـيعية في منطقة الخليج ككل، كما يمثل تصـاعد سيطرتهم دافعًا لإذكاء النعرة الطائفية في دول المنطقة.

- عـدم اسـتقرار اليمن وسـيطرة الحوثيين على صـنعـاء يمكن أن تترتب عليه العديد من التداعيات الجيوسـياسـية والاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي في مضـيق "باب المندب" الذي تمر عبره تجارة الخليج مع الدول الغربية لاسيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزًا لدول الخليج من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم "القاعدة"، ويمثل أيضًا ظهيراً أمنيًّا لكل من المملكة العربية السـعودية وسـلطنة عمان من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يمثل اليمن فرصة إستراتيجية لإيران، فإذا ما قامت دولة حوثية مستقلة في الجنوب أو إستمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء فسيكون لإيران موطئ قدم إستراتيجي على مضيق هرمز، وكذلك فإن موقع اليمن الجغرافي المميز من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتإلى الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة. ويرى " أنتوني كوردسمان" الخبير الأمريكي في شئون منطقة الخليج، بأن الموقف الإيراني تجاه اليمن يمثل محاولة إيرانية للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من دول المنطقة، وخلق حالة من التوتر الإقليمي المستمر، من شأنه أن يلحق أضرارًا بمصالح هذه الدول بدرجة أو بأخرى، الأمر الذي يساعد على إيجاد قدر من التعاون بين دول المجلس والولايات المتحدة في التعامل مع الأوضاع في اليمن.

وعليه، فمن مصلحة دول المجلس الحفاظ على اليمن كدولة آمنة ومستقرة، لأنه بمنزلة صمام الأمان لمصالحها ، لقد مثل التدخل العسكري السعودي المدعوم دوليا وعربيا في اليمن نقطة تحول ورسالة قوية إلى إيران في كون اليمن لا يمكن أن تشكل ظهيرا للسياسة الفارسية الإيرانية، وقد مثلت (عاصفة الحزم) إنعطافا مهما في هذا الإتجاه غير أنه يمكننا الإشارة إلى عدة ملاحظات تبين عدم فعالية الحسم العسكري كخيار وحيد

الجهود الخليجية في إحتواء تداعيات الأزمة اليمنية :

حاولت دول مجلس التعاون استخدام كل بعض أدوات الدبلوماسية المتاحة ، كما دعت إلى عقد اجتماع عاجل لطرفي الأزمة (الحكومة- الحوثيين) لتنفيذ المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وفي هذا الإطار قام مبعوث خاص الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز بطرح مبادرة مصالحة بين الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وزعيم حزب المؤتمر الشعبي العام والرئيس السابق علي عبد الله صالح.

كما حذرت مجموعة سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية من أن "استمرار العنف ستكون له نتائج وخيمة على تقدّم العملية الانتقالية في اليمن"، مؤكدين "أن أولئك الذين يواصلون اللجوء إلى استخدام السلاح سيُحاسبون على أعمالهم".

لقد نجح الخليجون في تأمين الدعم الإقليمي والدولي للعملية السياسية في اليمن، ولتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وهي أحد أهم العوامل التي يمكن أن تساعد في تجاوز اليمن للتحديات، والحفاظ على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى التوافق بين القوى اليمنية، ونجحوا باصدار القرار رقم (٢١٤٠) من مجلس الأمن الدولي و الذي أقر تشـــكيـل لجنـة عقوبـات دوليـة، يكون من مهامها التأكد من الأطراف التي تقف عقبة أمام تنفيذ مخرجات الحوار، أو تسـعى لإفشـال العملية السـياسية، وفرض عقوبات دولية عليها تحت البند السابع من ميثـاق الأمم المتحـدة، وفي هذا السـيـاق رحب مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٤/١٠/١٢ بتعيين رئيس حكومة جديد في اليمن وهدد مجددًا بفرض عقوبات على الذين يعرقلون العملية الانتقالية الديمقراطية ، ودعا مبعوث الامم المتحدة إلى اليمن "جمال بنعمر" رئيس الحكومة الجديد "خالد بحاح" إلى تشكيل حكومتة بسرعة (منشاوي وعبد التواب : ٢٠١٤).

بعد فشـل كل الجهود الدبلوماسـية ، كان التدخل العسكري ضروري لمنع وقوع كارثة إنسانية وأمنية في اليمن، ومنع إيران من التـدخـل في شـــؤون دول المجلس والـدول العربيـة الاخرى، إذ يُعتبر أمن اليمن ضروري لأمن دول المجلس والمجتمع الدولي، وكان من الضرـوري عدم السماح لأي دولة غير مسؤولة أو لأطراف غير دوليـة بتهديد أمن اليمن أو منافذه المائية لما سـيترتب عليه من نتائج اقتصـادية وأمنية خطيرة على المنطقة والعالم (شبانة : ٢٠١٥).

لقد عمل التحالف الذي تقوده السعودية بحسم على ردع إيران، واستقرار اليمن، وتوحيد أكبر عدد من الدول العربية والاقليمية حول مصـالح محددة، وإقامة توازن قوى جديد في ضـوء انسـحاب الولايات المتحدة التدريجي من المنطقة، واسـتعادة المبادرات السـياسـية والامنية، والبدء في حوار بناء من أجل إعـادة تقييم الأمن القومي العربي. ولم يكن تحقيق هـذه الأهداف الاسـتراتيجية ممكناً بدون التدخل العسـكري في اليمن، والذي بعث برسـائل واضـحة إلى كل الاطراف في المجتمع الدولي بأن دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الدول الاخرى في الشرق الاوسـط مسـتاءة من سـياسات إيران التوسعية وسلبية الولايات المتحدة تجاه التهديدات التي تواجه المنطقة، فالحرب في أفغانستان والعراق استنفدت القوة العسـكرية والمالية الاميركية، وأضـعفت قدرة الولايات المتحدة على الاسـتمرار باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في المنطقة. وكانت الخيارات أمام التحالف الذي تقوده السعودية محدودة جداً، فإما أن تسـمح بوقوع عاصـمة عربية أخرى في قبضـة إيران، أو أن تقف بحزم لمنع تدمير المزيد من الدول العربية الاخرى. لقد فُرضـت هذه الحرب على التحالف الذي تقوده السـعودية، ولم يكن لدى الاطراف المشـاركة خيار سـوى التحالف لمواجهة التهديد الوجودي من إيران، إذ إن البديل يتمثل في المزيد من الفوضى والتدمير لدول عربية أخرى. ولو لم يتدخل التحالف الذي تقوده السعودية في تلك اللحظة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكان الوضع الانساني والسياسي على الارض لا يحتمل حيث تذكرنا الصور القادمة من العراق وسوريا كل صـــناع القرار في المنطقـة بـالبـديل المحتمل. لقد كان قرار إجهاض محاولة تفكيك اليمن ومنع حدوث كوارث إنسانية عديدة في البلاد قراراً مهماً لليمن والخليج (شبانة : ٢٠١٥).

المطلب الثالث : مخاطر المشروع النووي الإيراني على أمن دول مجلس التعاون :

عقدت إيران ومجموعة (٥+١) (الصـين وروسـيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا وبريطانيا) مفاوضـات ماراثونية من ٢٦ مارس إلى ٢ إبريل ٢٠١٥ فى مدينة لوزان السـويسرـية من أجل التوصل إلى تسـوية شـاملة تضـمن الطابع السـلمي للبرنامج النووى الإيرانى فقد جاء الاتفاق النووى الايرانى بعد سـلسـلة من المفاوضـات دامت لسـنوات اسـتخدم فيها كلا الطرفين ما لديه حتى يمكنه الخروج بأكبر المكاسـب ولقد اسـتطاعت إيران أن تسـتخدم عامل الزمن من أجل كسـب الكثير من المسـاحات لتبرير مشرـوعها النووى وإحراز شـئ من التقدم فى تطويره واستكماله ولا شك أن هناك تداعيات وانعكاسات سياسية واقتصادية ستتبع هذا الاتفاق ولعل التداعيات السياسية ستضح أكثر مع مرور الوقت ولا يمكن الجزم كليا بها إلا أن الواقع يعطى عدداً من المؤشرات تجاهها.

مضمون الاتفاقية النووية الإيرانية وبنودها (كشك:٢٠١٦ : ١١):

تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزى بمقدار الثلثين خلال فترة ١٠ سـنوات من ١٩ ألف جهاز (منها ١٠٢٠٠ جهاز تعمل الآن) إلى ٦٠١٠٤، وسـيكون ل ٥٠٦٠ منها فقط حق إنتاج اليورانيوم المخصـب بنسـبة لا تتجاوز ٣,٦٧٪ خلال فترة ١٥ سنة وسوف تكون جميع أجهزة الطرد المركزى التى سوف تستخدمها ايران خلال تلك الفترة من الجيل الأول.

تتولى الوكـالـة الـدوليـة للطـاقـة الـذرية عملية مراقبة جميع المواقع النووية الإيرانية بشـكل منتظم، ولمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في مراقبة كل الشبكة النووية الإيرانية لمدة ٢٥ عاما.

وافقت ايران على دخول مفتشي الوكالة بشـكل محدود إلى مواقع غير نووية خاصـة العسـكرية منها فى حال سـاورتهم شـكوك فى إطار البروتوكول الإضـافى لمعاهدة حظر الانتشـار النووى التى التزمت إيران بتطبيه والمصادقة عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفع العقوبات الدولية المفروضه على ٨٠٠ مؤسسة وشخصية إيرانية بما فيها البنك المركزى الإيراني والمؤسسة الإيرانية الوطنية للنفط.

رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية والعقوبات المفروضة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على احترام إيران لتعهداتها ويعاد فرض هذه العقوبات بشكل سريع فى حال عدم تطبيق الاتفاق خلال ٦٥ يوما.

الموقف الخليجي من الاتفاق النووي بين ايران والغرب :

أعلنت السعودية أنها "كانت دائما مع أهمية وجود اتفاق حيال برنامج إيران النووي، يضمن منعها من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال".

وحذرت الرياض إيران، من أن قيامها بإثارة الاضطرابات في المنطقة سيواجه بردود فعل حازمة من دول المنطقة، معربة عن تطلعها إلى بناء أفضل العلاقات مع طهران، في إطار "حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين"، وتعليقا على اتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة ٥+١، نقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية، عن مصدر مسؤول (لم تذكر اسمه)، أن "المملكة تقف بجانب اتفاق يشمل آلية تفتيش محددة وصارمة ودائمة لكل المواقع، بما فيها العسكرية، مع وجود آلية لإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال في حالة انتهاك إيران للاتفاق".

وأكد المصدر أن "المملكة تشارك دول (٥+١) والمجتمع الدولي باستمرار العقوبات المفروضة على إيران بسبب دعمها للإرهاب وانتهاكها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتسليح".، وأشار المسؤول "أنه في ظل اتفاقية البرنامج النووي فإن على إيران أن تستغل مواردها في خدمة تنميتها الداخلية وتحسين أوضاع شعبها، عوضا عن استخدامها في إثارة الاضطرابات والقلاقل في المنطقة، الأمر الذي سيواجه بردود فعل حازمة من دول المنطقة".

وفي موقف مماثل، أعربت دول الخليج عن ترحيبها بالاتفاق النووي بين مجموعة (٥+١)، وإيران الذي توصلوا إليه الثلاثاء في العاصمة النمساوية فيينا.، فرحبت دولة قطر بالاتفاق النووي، ففي بيان، نشرته وكالة الأنباء الرسمية، ووصفت وزارة الخارجية القطرية الاتفاق "بالخطوة الهامة"، مؤكدة "حرص دولة قطر على حماية السلام والاستقرار"، معربة عن أملها في أن "يسهم هذا الاتفاق في السلام والاستقرار في المنطقة" (الجزيرة نت : ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جانبه، بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، برقيات تهنئة إلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والصين وإيران ورئيس الوزراء البريطاني والمستشارة الألمانية والأمين العام للأمم المتحدة، هنأهم فيها بتوقيع الاتفاق الذي أبرم بين إيران ومجموعة (٥+١)، وقالت وكالة الأنباء الكويتية، إن أمير الكويت، "أعرب عن أمله في أن يسهم هذا الاتفاق في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة".

أما الإمارات، فقد هنأت الرئيس الإيراني حسن روحاني، عبر برقية أرسلها الرئيس الإماراتي، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، هنأه فيها بالاتفاق النووي "التاريخي" الذي أبرم اليوم في فيينا بين إيران ومجموعة (٥+١)، وأعرب رئيس الدولة عن أمله في أن يسهم الاتفاق في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وقالت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) إن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أرسلا برقيتين مماثلتين إلى الرئيس حسن روحاني(صحيفة عربي٢١ :٢٠١٥).

أثر البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى في منطقة الخليج العربي :

- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج: مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون للشمال أو للشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتإلى فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويضاف إلى هذا معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، لذلك زعزعة توازن القوي بمنطقة الخليج العربي هو الخطر الذي يهدد منطقة الخليج العربي، فلن تستطيع أيه دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية في المنطقة، في ظل النبرة العدائية التي تتعامل بها ايران مع دول الخليج قبل امتلاكها السلاح النووي، فالأطماع الإيرانية في المنطقة لا تتوقف عند زعزعة امنها واستقرارها،بدل تتجاوزها إلى دعم ميلشيات مسلحة للتدخل في شئون الدول العربية الخليجية وغير الخليجية لإيجاد ثغرة تستطيع من خلالها التغلغل عبر مؤيدين لسياستها في المنطقة (هافينغتون بوست :٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، لأن إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية أخري، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.

- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج: من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس الخليج لتلك، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات(عزالعزب : ٢٠١٤) : -

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي.

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض.

- مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب: ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لابد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً. حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنية ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية (المانع: ٢٠١٥).

- زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي: إن امتلاك ايران للسلاح النووي،وعدم امتثالها للقرارات الدولية ،قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات تصل إلى غلق مضيق هرمز، وضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي، مما يعرقل تصـدير نفط دول الخليج العربي الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفة أساسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل، مما يزعزع الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربية ويعرض أهم مورد الاقتصـــادي من مواردها لخطر بليغ نتيجة احتمال إصـــابة حقول النفط ومشـــآته من العمليات العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق أن دول الخليج العربية تواجه تهديدات خطيرة من امتلاك إيران القدرات النووية التي تمكنها من امتلاك وتصنيع السلاح النووي، نتيجة اختلال توازن القوة في المنطقة لكفة إيران التي ستسعي للاستفادة من قدرتها النووية في فرض هيمنتها وسيطرتها علي الدول العربية والعمل علي إثارة القلق والاضطرابات داخل دول الخليج العربية لاستغلال الأقليات الشيعية المختلفة في خدمة ما يحقق توجهاتها وأطماعها في المنطقة، مع الحرص علي رضوخ دول الخليج العربية لسلطتها وهيمنتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بحيث تكون لإيران اليد العليا في منطقة الخليج العربي، فمن لا يتعاون مع ايران ويكتسب ودها ويساعد علي تعزيز اقتصادها يتلقى العقاب سواء بشكل غير مباشر بإشاعة الفوضى والاضطرابات أو بشكل مباشر من خلال التدخل العسكري الإيراني بحجة حماية الأقليات الشيعية،مما يحتم تضافر جهود دول الخليج لمواجهة احتمالات هذا الخطر (شفيق: ٢٠١٦).

- التأثيرات البيئية للبرنامج النووي الإيراني : أدى انتشار القدرات النووية إلى بروز تأثيرات بيئية، كتلك الناجمة عن محطات الطاقة سيئة التصميم أو سيئة الإدارة، ومشكلات تصريف النفايات النووية على النحو الذي طرح مشكلات مختلفة تتصل بالحوادث النووية أو التلوث النووى، كما ظهرت مشكلات تهريب المواد النووية أو الاستيلاء عليها والاتجار فيها، إضافة إلى الانعكاسات المحتملة لعدم الاستقرار السياسي أو الإقليمى عبر العالم بفعل الصراعات المسلحة الدولية والداخلية، فيما يتصل بالمساس بالمنشآت النووية.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء المشروع النووي الإيراني، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع اعلى بعد ٢٠٠ كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتإلى فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب،ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين (العجمي: ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحتمالية ثلوث مياه الخليج العربي سيترتب عليه آنعكاسات خطيرة منها (جريدة السياسية الكويتية : ٢٠١٦):

-الثروة السمكية : لا شك أن دول الخليج دول نفطية بالدرجة الأولى، ولكن صيد الأسماك يُكَون مصدر رزق كبير لأفرادها وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى أن هناك شركات تقوم بمثل هذا العمل، وترى جميع دول الخليج العربية أن من واجبها حماية الثروة السمكية والمحافظة عليها.

-الحركة الملاحية : يُعد الخليج العربي من أشهر الممرات المائية في العالم وأي تعطيل للحركة الملاحية فيه يؤثر على الاقتصاد العالمى، ونظراً لهذه المكانة فإن دول الخليج توليه جل اهتمامها وبل وتعده هدفاً قومياً يجب المحافظة عليه، وفي حالة إصابته بأي تلوث نووى ستتوقف الملاحة البحرية فيه.

-شواطئ المدن المطلة على الساحل الغربي للخليج : لا تبعد هذه الشواطئ عن المفاعلات النووية الإيرانية، بل إن بعضها أقرب لمفاعل بوشهر من طهران نفسها، وهذا ما يزيد من قلق الدول الخليجية ومخاوفها من أن حدوث أي تلوث لمياه الخليج سيودى بحياة سكان هذه المدن الشاطئية.

-محطات تحلية المياه : تُعد جميع دول الخليج العربية من أفقر دول العالم مائياً، ولذلك فهى تعتمد على تحلية مياه البحر اعتماداً كبيراً، وتلويث مياه البحر يعني شل هذه الطاقة وإصابة دوله بكارثة مائية.

-الحياة العامة : لا شك أن التسرب النووي سوف ينتقل من طريق الرياح، وهذا يتوقف على سرعتها واتجاهها، ما يجعل آثاره لا تقتصر على مياه البحر وإنما ستكون له آثار أخرى على البشر، من الموت، إلى التشوهات الخلقية، إلى ما سوى ذلك من أثار سيئة.

آليات خليجية مقترحة لمواجهة المشروع النووي الإيراني :

١- مطالبة دول المجلس بضمانات غربية لمواجهة إيران، حال إخلالها ببنود الاتفاق النووي:

على الرغم من حرص الولايات المتحدة على طمأنة دول مجلس التعاون من خلال مؤشرات عديدة، منها الجولة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي السابق، أشتون كارتر في منطقة الشرق الأوسط، وشملت كلا من السعودية، والأردن، والعراق، وإسرائيل، وإقليم كردستان في العراق، وتأكيد العاهل السعودي، الملك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلمان بن عبد العزيز - خلال لقائه وزير الدفاع الأمريكي - دعم الاتفاق النووي، فإنه قد أبدي تحفظين، الأول: أهمية أن يتوازي مع ذلك الاتفاق نظام رقابي صارم، والآخر: ضرورة وجود آلية واضحة لإعادة العقوبات على إيران، حال انتهاكها لالتزاماتها المقررة وفقا للاتفاق. والجدير بالذكر أن وزير الدفاع الأمريكي ناقش، خلال تلك الجولة، مع نظرائه في دول مجلس التعاون تعزيز العلاقات الأمنية والدفاعية، من خلال بحث التعاون في قضايا محددة، هي الدفاع الصاروخي، والأمن الإلكتروني والبحري، وقوات العمليات الخاصة، وبالتالي، لا يتعين أن يقتصر الأمر على مصارحة دول المجلس للولايات المتحدة بالمخاوف بشأن السياسات الإيرانية فحسب، بل المطالبة بآليات محددة لمواجهة تلك السياسات، حيث نجد أن الموقف الأمريكي تجاه المخاوف الخليجية قد انحسر في محاولة طمأنة دول المجلس، وأن الولايات المتحدة سوف تتصدي لأي اعتداءات تواجهها تلك الدول. إلا أن الالتزام الأمريكي لم يتضمن مواجهة السياسات الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية التي مثلت تهديدا لأمن دول المجلس. من ناحية أخرى، فإن دول مجلس التعاون يمكنها المطالبة باتفاق نووي مماثل مع الدول الغربية.

٢-أهمية تحول دول مجلس التعاون نحو تحقيق مفهوم القوة الموازنة:

إن الأقاليم التي بها من العوامل ما يجعلها محلا لصراع إقليمي-دولي تتفاعل فيها ثلاث قوي، هي القوة التدخلية، وهي الدول ذات المصالح الجوهرية في الإقليم كالولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، ولكن تصطدم تلك القوة بالقوي المناوئة، وهي الرافضة للتدخل الدولي كإيران،وما بين القوتين، يأتي دور القوة الموازنة التي تؤدي دورا مهما في تحقيق التوازن بين القوتين. ومن ثم، يظل الصراع في حدوده المتعارف عليها دون أن يصل إلى حد المواجهة العسكرية، ولذلك، يتعين على دول مجلس التعاون العمل لبناء أمن ذاتي خليجي، كالتحول من صيغة التعاون إلى الإتحاد، اقرار استراتيجية موحدة لشراء الأسلحة وتنفيذ مقترح الدرع الصاروخية، كلها من شأنها تفعيل مفهوم القوة الموازنة تحقيق توازن القوي بين ضفتي الخليج العربي، حيث يتحقق ذلك المفهوم في العلاقات الدولية" عندما لا تمتلك دولة أو مجموعة دول في منطقة معينة قوة كافية للهيمنة، وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها".

بدأت دول مجلس التعاون بلعب دور القوة الموازنة في حالة استدعاء قوات درع الجزيرة للبحرين عام ٢٠١١، وقيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العسكري العربي في اليمن عام ٢٠١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- البرامج النووية السلمية الخليجية:

في ظل السياسات الإيرانية التي تسعي لتوظيف الاتفاق النووي، ضمن صراعها مع كل من دول مجلس التعاون والدول الغربية، فإن هناك أحد سيناريوهين، الأول: التزام إيران ببنود الاتفاق النووي، وإبقاء البرامج النووية ذات طابع سلمي، وتحت إشراف مباشر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والآخر: عدم إبداء إيران الشفافية الكاملة بشأن برامجها النووية، وبالتإلى يكون هناك مستوي غير معلن يستهدف أن تتخطي إيران العتبة النووية في غضون سنوات قليلة.

وفي الحالة الأولي، يتعين على دول مجلس التعاون تطوير برامج نووية للأغراض السلمية ، بينما في الحالة الثانية، وحال إعلان إيران أنها دولة نووية، فإن ذلك يتطلب موازنة دول المجلس لهذا متالواقع الجديد، وهو ما أكدته العديد من التصريحات، منها تصريح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، ردا على سؤال عما إذا كانت المملكة قد ناقشت السعي للحصول على قنبلة نووية أم لا، قال الجبير "لا أعتقد أنه من المنطقي الاعتقاد بأننا سنناقش هذا الأمر علنا، ولا أعتقد أنه من المنطقي توقع إجابة مني على سؤال كهذا بطريقة أو بأخرى (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط :٢٠١٣).

٤- إعادة بناء النظام الإقليمي ككل: زيادة التعاون بين دول المجلس والدول العربية المحورية للحفاظ على توازن القوى الإقليمي، ولترسيخ النفوذ الخليجي لدى دول الجوار لجعل البيئة الإقليمية أمام إيران أكثر تعقيداً (كشك: ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أثر التهديدات الأمنية غير التقليدية الداخلية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديدات أمنية غير تقليدية، وبالرغم صعوبة تحدد مصدر تلك التهديدات الامنية غير تقليدية بدقة عالية، ويعود ذلك لتشابك التهديدات الأمنية غير تقليدية وتقاطعها بين العوامل الداخلية والخارجية، إلا أنه بالإمكان التعامل مع تداعياتها الداخلية.

فتهديدات الطائفية السياسية التي تواجهها دول مجلس التعاون، وبالرغم من كونها تهديدات داخلية إلا أنها تتقاطع مع تهديدات الخارجية كإنتشار الدولة الفاشلة في العراق واليمن وإرتداداتها على المجتمع في دول مجلس التعاون.

وكذلك موجات الإحتجاجات الشعبية التي تعرضت لها منطقة الوطن العربي (ثورات الربيع العربي) وما ترتب عليها من إنتشار للدول الفاشلة بالإقليم والإرهاب، والمظاهرات العنيفة التي زعزت أمن وإستقرار دول مجلس التعاون، وربما كانت (الحالة البحرينية) هو الأكثر وضوحاً بالنسبة لتأثير الموجات الإحتجاجية الشعبية على الأمن الوطني البحريني والأمن الإقليمي الخليجي ، وكما شكّلت الاختلالات الديمغرافية التي تهديداً أمنياً غير تقليدي تواجه دول مجلس التعاون، فالإعتماد الكبير على العمالة الوافدة يمثل تهديد إستقرار المجتمع في وقت الإزمات، بالإضافة إلى أنها أحدى عوامل الرئيسية في إنتشار الجريمة والإرهاب، كما أن لها إنعكاسات إقتصادية سلبية وخصوصاً على مشكلة البطالة المحلية.

المطلب الاول : الطائفية السياسية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تعتبر الطائفية السياسية من التحديات المهمة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، مما يتطلب تفكيك مفهوم الطائفية السياسية ومعرفة مكوِّنها الخليجي، من أجل تقييم حجم وطبيعة الدور التوظيفي الخارجي لها، بالرغم أن الطائفية السياسية ماتزال في مراحلها الأولى في دول مجلس التعاون، إلا أن خطورتها بإرتبطها مع لإرهاب فكلا الظاهرتين متزامنتان و متداخلان ولا يمكن معالجة الأولي ترك الآخر، فهما يشكِّلان طيفًا متداخلاً في السبب والنتيجة إلى الدرجة التي يصعب عندها تحديد من يأتي أولاً ومن هو التابع (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ نشـوب الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، تحول التوتر المذهبي بين الشـيعة والسـنة إلى أحد القضـايا الرئيسـية التي تشـغل المنطقة، وتمثل مصـدراً من مصـادر تهديد إستقرارها. وشهدت المنطقة سجالات كبرى حول أسـيئلة مذهبية بحتة، وحول قضـايا مجتمعية تتخذ من المذهب وسـيلة لتحليل المشـكلات وتفسيرها وتبريراتها (أمل : ٢٠١٤ : ٣٦).

وبعـد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٢٠/٣/٢٠٠٣، وانهيار النظام الأمني فيه، برز التفكك الطائفي والصراع المذهبي كمصـدر لتهديد الأمن في منطقة الخليج بكل وضوح وأشد خطورة من قبل، ففي العراق جرى تسـييس الدسـتور والهوية الشيعية بإرادة أميركية وإيرانية واضحة. وفي هذا الشـأن يعلِّق المفكر الفلسطيني عزمي بشارة قائلاً: "إن تحويل الطائفية الاجتماعية إلى طائفية سياسية هو مِن نتائج التدخل الأميركي والإيراني لضرب الدولة في العراق، وجرى بعد الاحتلال تبني نظام ديمقراطي من حيث الشـكل، في حين يجري تنظيم السـكان سـياسيًّا على أساس طائفي، وتتعامل الدولة معهم على الأسـاس نفسـه؛ مـا جعـل الـديمقراطية أداة في تطييف الدولة وأجهزة القمعِ مع تهميش الطوائف الأخرى"، وهكذا نرى أنه في الطائفية السـياسـية ينسـلخ الدين من ميدانه الأصـلي في ترسـيخ العقيدة الدينية وبناء العقل الأخلاقي القيمي ليصبح أداة للنفوذ بأيدي أناس قد لا يتسمون أصلاً بأدنى معايير التدين (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٤-١٣٥)، وبلك يقدم الاسـتعمار الامريكي الحديث للعراق نموذجاً للتفتيت الطائفي كوسيلة لادارة البلاد والتحكم بمقدراتها (ابراهيم: ٢٠١٣: ٣١٧).

لقد عبّر صـناع القرار في السـياسـة الخارجية لدول مجلس التعاون في تصـريحاتهم المتوالية عن الغضـب والاسـتياء مما يجري حول تفكيك البنية السـوسـيو-ثقافية في مجتمعات الخليج، بحيث أصبحت الدول المطلة على مياه الخليج العربي الثمانية قابلة للعطب بواسـطة هذا التفكك العرقي والصرـاع المذهبي (ريان :٢٠٠٥ : ٢٣٤-٢٣٨).

فلقد شـهدت منطقة الخليج والوطن العربي موجَّة من العنف السـياسي والتوترات الطائفية وتحّديات لسلطة الدولة في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ومنذ العام ٢٠١١ حتى الآن. وفـي هـذا السـياق، اكتسَبت نظرية (الهلال الشيعي) الـذي يمتّد من إيـران مرور بالعراق والبحرين والمنطقة الـشـرقـيـة فـي الـسـعـوديـة إلـى لـبـنـان، أرضية معتبرة في الخطاب السياسي والشعبي، وربما تستند هـذه الـنـظـريـة إلـى حـقـائـق ديـمـغـرافـيـة وجيوبوليتيكية تتعلق بـوجـود أقليات شيعية فـي بـلـدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس، بـل إن الشيعة يشكلون أغلبية فـي البحرين، ويقطنون معظم المناطق الغنية بالنفط في هذه البلدان، بل إن الشيعة يشكلون أغلبية في منطقة الخليج ككل، إذا أضفنا العراق وإيران.وبـصـرف النـظـر عـن تقييمنا لـهـذه الـنـظـريـة، تـظـل الـعـدسـات الطائفية مـرشـحـاً قـويـاً تـرى من خلاله النخب الحاكمة في إقليم الخليج، وخاصَّة في إيـران والـعـراق والسعودية والبحرين (الدسوقي:٢٠١٥: ٧٣)

بالرغم من تتفاوت أوضـاع الشـيعة في دول المنطقة بين من يصرـحون بوجود تمييز تمارسـه الحكومة ضدهم مثل البحرين، ومن ينخرطون بشكل واضح في الحياة السياسية كالكويت وإن كانت لهم مطالب بتمثيل أكبر في الحكومة، ومن يسيطرون على الحكومة كالعراق، أما شيعة السعودية فيطالبون بتحسين أوضـاعهم، وأن تتاح لهم الفرص لتقلد مناصـب عليا في مجلس الوزراء والسـلك الدبلوماسي والاجهزة العسـكرية والامنية، ورفع نسـبتهم في مجلس الشـورى، وبذلك فإن السمة الغالبة للمطالب الشيعية في أغلب دول المنطقة الخليجية أنها لم تتعَد حدود الوطن. وهناك التزام عام بين شيعة الخليج في عمومهم بانتماءاتهم الوطنية، فهم يؤكدون أنهم جزء من النسيج الوطني الخليجي، وليس لديهم ولاءات سياسية خارجية أو حتى طموحات داخلية من شأنها أن تؤثر في وحدة النظم الخليجية واستقرارها (أمل :٢٠١٤ : ٣٦).

أما في العراق فقد تعرض الشيعة لإضطهاد طوال سنوات حكم صدام حسين، وهو ما انعكس على أدائهم في الحكومـات التي أعقبـت ذلك والتي هيمنت عليها محاولة تعويض سـنوات القهر بممارسـته على الفيّات والطوائف الاخرى، سيما السنة (أمل :٢٠١٤ : ٣٦).

ويظل التعامل الحكومي مع الشـيعة في دول المنطقة المعيار الاسـاسي الذي يمكن من خلاله الحكم على إمكـانية تحول الصرـاعات الحالية إلى حروب مذهبية شـاملة، فقدرة الدولة على التعامل مع مطالب ومشـاكل الاقليات الشـيعية فيها أسـاس مهم، ذلك أن الصرـاع المذهبي لايسـتمد وقوده من الوصـف الـديني أو المـذهبي للاقليـة، بل من كون الجماعة أقلية تعامل على نحو مختلف عن بقية المواطنين، ما يعني فرص تحول الاقلية إلى مصدر لعدم الاستقرار (السيف: ٢٠٠٨). ويمكن القول إن العقد الاخير قد شهد تطورات تضمنت منح الشيعة كثيرا من الحقوق والحريات، ففي السعودية مثلاً، أشركت الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوى وشـخصـيات شـيعية في جلسـات الحوار الوطني، ونجح البعض منهم في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٥، ووافقت على مطالب الشيعة باقامة مجلس بلدي منفصل لبلدية القطيف والقرى المجاورة ذات الاغلبية الشيعية (أمل :٢٠١٤ : ٣٦).

تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الوطني الخليجي :

وبعد التخلّص من صدّام حسين في العراق سنة ٢٠٠٣، اكتشف الأمريكيون صدق المخاوف الخليجية تجاه الدور الإيرانيّ المتمدّد، الذي جعل العراق وسوريا ولبنان تحت قيادة طهران، وأصبح يخلق المشكلات في البحرين والكويت واليمن، دعما للطوائف الشيعية، وبهذا تكون طهران أكثر القوى الإقليمية استفادة من نفوذها الدينية في منطقة الخليج، والأوفر حظا للعب دور إقليميّ فاعل في الشرق الأوسط (العتيبي : ٢٠٠٨ :٢٢٤).

لإيران تاريخ طويل في الطائفية السياسية والإرهاب، فقد سبق وأن قامت عناصر من حرس إيران الثوري بأعمال شغب مرات عديدة في الحرم المكي خاصة في ٣١ يوليو/تموز ١٩٨٧ الذي نتج عنه مقتل ٤٠٢ شخص من الحجاج. وفي عام ١٩٩٦ اتُّهمت إيران بأنها وراء تفجير، المجمع العسكري الأميركي بالقرب من الظهران في السعودية (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٧).

لقد أستفادت إيران من حالة الإنهاك التي يمر بها العالم العربي والخليجي على وجه الخصوص، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحركات الربيع العربي ،وقامت إيران تدريجيًّا برفع من وتيرة تداخلاتها تحت عباءة الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفريعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قرونًا ليصبح وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك، استقبل بعض قادة القاعدة بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان، وتبنَّت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مرورًا بجمعية الوفاق البحرينية، وصولاً للتمرد الحوثي على بحر العرب، مما أوقع الخليجيين في كماشة طائفية إيرانية. هذا التبني والتحريض الطائفي أسفر عن عدة حوادث إرهابية ضد رجال أمن ومواطنين في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين. يضاف ذلك إلى الاستفزازات العسكرية والنشاطات الاستخبارية والهجمات الإلكترونية ضد بعض دول المجلس الخليجي، لقد وقع التأثير الأكبر للنَّفَس الطائفي الإيراني على مملكة البحرين حيث تعايشت هناك الطائفتان السنية والشيعية لمئات السنين دون توتر حقيقي حتى أتى من يصب الزيت على النار. حقيقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصعيد الحالي كما يصفه الكاتب محمد الرميحي يكمن في أن "الاختلاف هو في الأساس سياسي، ركِّبَت عليه تصورات طائفية ممزوجة بشعارات دينية وما لبث الخلاف حتى احتدم حين أدركت دول المجلس أن صوت الطائفية والتمترس المذهبي وانتهاج العنف بدأ يسود المعارضة، وأن المشهد أصبح وكأنه حرب بالإنابة وخرج من سياقه الوطني... حيث تريد إيران من خلاله اختراق المنطقة العربية"، وهو ما دفع دول مجلس التعاون، ضمن استراتيجية وقائية شاملة، للتدخل من خلال قوات درع الجزيرة لمساعدة رجال الأمن البحرينيين على حماية المدنيين والمنشآت البحرينية، وهو ما عُدَّ مؤشرًا واضحًا على أن أمن منظومة دول المجلس كتلة واحدة لا تتجزأ، بالرغم من الخلافات العرضية (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٧-١٣٨).

بالرغم من أن الطائفية السياسية لا تشكل خطرًا على المدى القريب على أمن مجلس التعاون الخليج، أما على المدى المتوسط فذلك مرهون بزخم التدخلات الخارجية تجاه مساندة الحراك الطائفي في الخليج ومحيطه، ومرتَهَن أيضًا بتحفيزها للجماعات الإرهابية في المنطقة وقدرة اللاعبين الخارجيين على إدارة وتوجيه هذه القوى للتأثير في معادلة الأمن الخليجي القائمة (الأزدي : ٢٠١٥: ١٣٤).

المطلب الثاني : الاحتجاجات الشعبية و امن دول مجلس التعاون

منذ نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ ظهرت عددا من الاحداث والتوترات السياسية فى المنطقة العربية لم تشهدها المنطقة من قبل وقد تمثلت هذه الاحداث فيما يعرف بـــ " ثورات الربيع العربى " كما يتم تداولها اعلامياً، هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت فى بعض البلدان العربية متأثرة بالثورة التونسية خلال أوخر عام٢٠١٠م ومطلع ٢٠١١م وكان من اهم أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، وقد نجحت هذه الثورات بالاطاحة باربعة انظمة، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ يناير بالاطاحة بنظام مبارك ، ثم ثورة ١٧ فبراير الليبية التى انتهت بمقتل القذافى وسقوط نظامه، وصولا الى الثورة اليمنية التى اجبرت على عبد الله صالح على التنحى، وقد بلغت هذه الاحتجاجات جميع انحاء الوطن العربى فبلغت الاردن والجزائر والبحرين وعمان والكويت ولبنان والمغرب وجيبوتى وكانت اكبرها حركة الاحتجاجات فى سوريا والتى اصبحت اكثر مظاهر الاحتجاجات دموية حتى الان ويتضح هذا الامر من خلال المشاهد المؤسفة التى اطلعنا عليها من خلال قصف حلب المؤخر واستخدام الاسلحة الكيماوية وغيرها من الاسلحة المحظورة الاستخدام تجاه المدنين العزل ، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تميزت هـذه الثورات بظهور هتاف عربي موحد اصـبح هو الملهم للثوار في كافة الاوضـاع المعيشـية والاقتصـادية المتردية، حيث انتهت الثورة التونسـية في ١٤ يناير بمغادرة زين العابدين البلاد وبعدها بتسـعة ايام اندلعت الثورة المصرـية حيث اعلن مبارك تنحيه عن السـلطة في ١١ فبراير وتولى المجلس العسـكرى الحكم مؤقتـاً، واثر نجـاح الثورتين التونسـيـة والمصرـيـة بـاسـقـاط نظـامين بـدأت الاحتجاجات السـلمية المطالبة بانهاء الفسـاد وتحسين الاوضاع المعيشية فأندلعت الثورة الليبية في ١٧ فبراير التى سرعان ما تحولت الى ثورة مسلحة وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في اواخر اغسـطس ٢٠١١ قبل مقتل القذافي في ٢٠ اكتوبر خلال معركة سرت، وبعد ذلك انطلقت حركة احتجاجات سـلمية واسـعة النطاق في سوريا في ١٥ مارس وما زالت هذه الاحتجاجات قائمة حتى هذه اللحظة بل ايضا تزداد شراسة ودموية وعدوانية وما زال الوضع معقد ولم تنجح اى من المبادرات في حل هذه الازمة ، ننتقل بعد ذلك الى الثورة اليمنية التى انتهت بتنحى عبد الله صـالح عن السـلطة التزاما ببنود المبادرة الخليجية لحل الازمة ولكن اصـبح الوضـع اكثر تأزم الان خاصـة بعد صـعود الحوثيين واحتدام الصراع وانقسـام الشـعب اليمنى ما بين مؤيد ومعارض. ومثّلت هذه التطورات مساساً مباشًرا بالأمن الخليجي؛ ما أ دى إلى تشـكيل تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السـعودية وذلك بناءً على طلب من الرئيس الشرعي لليمن، أُطلق عليه اسم عملية "عاصفة الحزم" في مارس/آذار ٢٠١٥؛ لاستعادة الشرعية في اليمن (عيد : ٢٠١٥: ٥أ).

عموماً ورغـــم كـل الاختلافـات بين البلدان العربية في الظروف والإمكانات وفي الأهمية من الناحية الاسـتراتيجية والاقتصادية،فإنه يمكن تحديد بعض الأسباب العامة والمشتركة والتي أدت إلى إشعال هذه الانتفاضات في المنطقة العربية هي (خلاصي :٢٠١٤ :٢٢٦):

- الطفرة الشبابية التي تمثل أكثر من ثلث السكان.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي بسبب الخلل في توزيع الثروة.
- غياب الحريات السياسية ما أدى إلى قهر سياسي واجتماعي.
- دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية التي قامت بتعميق حالة الضعف والانقسام داخل المجتمع الواحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص التي ميّزت هذه الثورات العربية فيمكن القول بأنها (خلاصي:٢٠١٤ :٢٢٦-٢٢٧):

- كانت بالغالب ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية
- كان تحراكاً مجتمعياً غير مسيّس وغير منظمة غلب عليها العفوية التلقائية والحماسة.
- لا تحمل مشروعاً سياسياً أو أيديولوجياً بل مطالبها اجتماعية.
- غياب مرجعيات قيادية.
- المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي.
- إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.
- ازدواجية المعايير في موقف الدول الكبري عالمياً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإقليماً ايران والسعودية

الحركات الاحتجاجية في البحرين

كانت انطلاقة الصراع السياسي في البحرين متزاماً مع قيام حركة شبابية معارضة بإنشاء صفحة على الفيس بوك حملت اسم "ثورة ١٤ فبراير في البحرين"، وفي يوم ١٣ فبراير صدر البيان الرسمي الأول للصفحة ، ودعا إلى تنظيم "ثورة شعبية سلمية يوم ١٤ فبراير(ورداني: ٢٠١٤)

وعندما بداية انطلاق الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين كانت مطالبها اصلاحية ، كالدعوة للتحول إلى الملكية الدستورية، وتحسين مستوى المعيشة، ووقف التجنيس السياسي، ولكن مع مرور الوقت وإمتلاء الشوارع بالمتظاهرين ،ارتفع سقف المطالب من قبل المعارضة البحرينة وخاصة بعد سقوط ضحايا في صفوفهم، ووصلت المطالب إلى الدعوة إلى إسقاط النظام الحاكم (اسماعيل : ٢٠١٤: ١١٢).

حيث عكفت القوى المعارضة إلى تطبيق استراتيجية تصعيدية عبر خلق حالة سياسية وأمنية تستند إلى أشاعت الفوضى وعدم الإستقرار، تعتمد على تعطيل المؤسسات الحيوية والمهمة في القطاعيين العام والخاص، من أجل شلّ الحياة اليومية للمجتمع البحريني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاولت الحكومة البحرينية تهدأت الأوضاع، وصارعت إلى إعلان مبادرة الحوار،لإنقاذ البلاد من الانهيار واحتواء مطالب المعارضة عن طريق تقديم بعض التنازلات السياسية الجانبية ، إلا أن المعارضة رفضت الحوار (اسماعيل :٢٠١٤ : ١١٢).

احتوت مبادرة الحوار الوطني التي طرحها ولى العهد في مارس ٢٠١١ ، على ما تم تسميته بالمبادئ الإصلاحية السبعة ، والتي كان من أبرزها، تشكيل مجلس نواب بكامل الصلاحيات، واختيار حكومة تمثل إرادة الشعب، ومحاربة الفساد (ورداني : ٢٠١٤).

وتفجرت المظاهرات في دوار اللؤلؤة، وتم تشكل "ائتلاف شباب ١٤ فبراير" والذي ظهر للمرة الأولي على منتدى بحرين اون لاين المؤيد للديمقراطية في البحرين، وضم خليطًا من الناشطين الشباب الإسلاميين والعلمانيين في البداية قبل أن يظهر انتماءه للمعارضة الشيعية. ونسق الائتلاف أنشطته مع "التحالف من أجل الجمهورية" الذي تكون من ثلاث جمعيات شيعية للمطالبة بإلغاء النظام الملكي وتحويل البلاد إلى جمهورية (ورداني : ٢٠١٤).

ومع إتساع الاضطرابات والتوترات الأمنية، أعلن السلطة البحرينية حالة السلامة والأمن، وأستعدعت قوات درع الجزيرة الخليجية لمساتدتها في فرض الأمن (اسماعيل : ٢٠١٤: ١١٣).

المطالب العامة للحركات الاحتجاجية الخليجية :

- المطالبة في الشراكة بالحكم وليس التبعية له، حيث بدأت خلال مرحلة الثورات العربية وما بعدها، فهناك مطالب للإصلاح السياسي من جانب شرائح مجتمعية في دول الخليج، عبر المطالبة بإصدار الدساتير الوطنية، وتوسيع التمثيل في السلطة التنفيذية، وإجراء الإنتخابات البرلمانية الدورية، والسماح بانشاء التنظيمات الأهلية وتوسيع الحريات الإعلامية.
- مطالب الفئات الشابة والتي لم تعد مقصورة على المطالب الإقتصادية والمعيشية بل تجاوزتها للمطالبة بالمشاركة السياسية، والحصول على نصيب من السلطة مثل الثروة وهو ما دفع أنتوني كوردسمان الخبير في شئون الخليج إلى إطلاق تعبير "الديمغرافيا والإنفجار الشبابي المقبل في الخليج". حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٣٤ عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (وفقا لمعيار الأمم المتحدة) تبلغ ٢٨,٨ % من إجمإلى سكان دول المجلس، وتصل هذه النسبة إلى ٢٧,٨ % في سطنة عمان و٦٩,٤ % في السعودية، و٦٧,٢ % في الإمارات، ٦٦,٨ % في الكويت و٦٥,١ % في قطر و٦٢,٣ % في البحرين.

أسباب القلق الخليجي من ثورات الربيع العربي (فريق الازمات العربي : ٢٠١٥) :-

- القلق من انعكاسات سلبية للربيع العربي على الأوضاع الداخلية لدول الخليج، خشية انتقال المطالبات الشعبية بالإصلاح والتغيير الديمقراطي وحالة عدم الاستقرار إلى ساحاتها.
- الموقف السلبي من نتائج الانتخابات التي أسفرت عن تقدم واضح لحركات الإسلام السياسي في العديد من دول الربيع العربي وبخاصة في مصر التي تتمتع بوزن مهم ومؤثر في الساحة العربية.
- الأوضاع المضطربة والمواجهات التي شهدتها البحرين والتي أثارت اضطرابات طائفية وتدخلات خارجية من ايران مما دفعت باتجاه تعاون خليجي عسكري وأمني في مواجهتها.
- القلق من تداعيات الأوضاع المضطربة في اليمن على استقرار منطقة الخليج.

التدخلات الايرانية في الاحتجاجات الشعبية في البحرين

لقد وصفت إيران ما يجري في البحرين بأنها ثورة شعبية، وراحت تدعمها بمختلف الوسائل، وحذرت من أي تدخل عسكري خارجي، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية رامين مهمانبراست: "إن وجود قوات أجنبية، والتدخل في شؤون البحرين الداخلية، غير مقبول، وسيزيد الأمر تعقيداً".وبلغ الأمر بها لدرجة وصف تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية، بأنه احتلال للبحرين وتدخل سافر في سيادتها وضد شعبها، والتدخلات الايرانية لها اسباب طائية ، فالأحداث الجارية في البحرين يقودها الشيعة، والحكام من السنّة، ولذلك يعتبر أي حراك يقوم به الشيعة هو ثورة شعبية، وإن كان العكس فهو مؤامرة أمريكية وصهيونية (أنور : ٢٠١٥).

خلال المظاهرات الدامية الأولى في البحرين انتقدت طهران بشدة حكومة المنامة وخاصة بعد أن نشرت دول "مجلس التعاون الخليجي" قواتها لمساعدة حكومة الجزيرة على فرض الأمن. وقد اتهمت إيران البحرين والسعودية بقتل عشرات الشيعة وطالبت بإنهاء التمييز من جانب الأقلية السنية الحاكمة ودعت ملك البحرين إلى التنحي. وبالإضافة إلى ذلك وصفت طهران تدخل دول "مجلس التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجي" بأنه "غير مقبول" وتوقعت أنه سيؤدي إلى تعقيد الأزمة السياسية، وعلى الرغم من هذه الخطابات النارية، كانت الجمهورية الإسلامية حذرة للغاية بشأن اتخاذ أية خطوات ملموسة فيما يتعلق بالأزمة. فقد نظَّمت الجماعات المرتبطة بالحكومة الإيرانية أسطولين أرسلتهما إلى البحرين دعماً للمنشقين الشيعة، لكن من الواضح أنهما عادتا بناءً على أوامر من طهران. وفي أعقاب الانتكاسات التي واجهتها المعارضة في البحرين، وعموماً كانت الاحتجاجات في البحرين اختباراً قوياً للدعاية الإيرانية الموالية للشيعة. فقد أظهرت سياسة الجمهورية الإسلامية تجاه الشيعة في المنطقة بأنها معقدة تماماً ومتخبطة على نحو متزايد، وقد كانت النتيجة هي تصاعد شكوك الشيعة تجاه إيران، ليس في البحرين فحسب بل أيضاً في أماكن أخرى مثل جنوب غرب السعودية - وذلك فيما يتعلق بمدى إمكانية اعتمادهم على طهران لمساعدتهم في حال دخولهم في مواجهة مع حكوماتهم (خلجي :٢٠١١).

يرى مدير معهد ستراتفور للمعلومات الاستخباراتية جورج فريدمان، أن التدخل الخليجي في دعم حكومة البحرين أحرج الإيرانيين وأضاعة فرصة استغلال الفوضى في المنطقة وبالتإلى دفعها لاتخاذ خيارات أخرى أقل فعالية ومحفوفة بالمخاطر.

ويستند الكاتب الأميركي في تحليله على عدة عناصر تجعل من البحرين موقعا لصراع إيراني سعودي غير ورقة في الصراع الإقليمي في المنطقة بالإضافة إلى عوامل الاستقطاب المرتبطة الطائفية بين طهران والمعارضة البحرينية ، يشير فريدمان في قراءته للاحتجاجات في البحرين بأنها تتألف من عنصرين أحدهما المطالبات الشعبية للمعارضة الشيعية المهمشة، والعنصر الآخر والمصالح الدولية للقوى الأجنبية ، ويرى الكاتب أن إيران استفادت من الأوضاع في البحرين باعتبار أن هذه الأحداث تعرض الأسطول الخامس الأميركي لمشاكل عديدة وتضع الولايات المتحدة في موقف صعب وتهدد استقرار دول الخليج العربية(الجزيرة : ٢٠١١).

تداعيات الأحتجاجات الشعبية غلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي:

أثبتت حراك الاحتجاج الخليجية بان دول مجلس التعاون الخليججي ليست محصنة من أي تغيير، بدعوى أنها تتمتع بخصوصية لا تتوفر لدى الأنظمة العربية. صحيح أن هناك خصوصية خليجية تتمثل في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وانفتاح العلاقة بين السلطة والشعب كطبيعة لشبكة العلاقات الإجتماعية، إضافة إلى أن ثرواتها النفطية منحتها فرصة في تطوير دولها، غير أن هذه الخصوصية لا تنفي التغيير، بل تعني أن التغيير في الخليج لن يكون عبر الثورة بمفهومها التقليدي بقدر ما يتطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبادرة من القيادات السياسية التي يشكل وجودها ضرورة لضمان استقرار المنطقة الخليجية. بعبارة أخرى – وإن جاز التعبير – فإنه إذا كان شعار التغيير في دول الربيع العربي: " الشعب يريد إسقاط النظام" فإنه في دول الخليج يكون: "الشعب يريد إصلاح النظام" على نحو ما نجحت فيه المغرب كنموذج يحتذى به في تعامل النظم الملكية مع مطالب التغيير الشعبي.

أن الثورات العربية وإن كانت تدريجية وبدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى، من مقولة "الخصوصية الخليجية". ومقولة "الإستثناء الخليجي" أو "حصانة الملكيات العربية" فالتغيير قادم لا محالة، وقد اتضح ذلك في تبدل ردود الأفعال الخليجية التي اتسمت بالإيجابية في التعامل مع مطالب الإصلاح والتغيير الداخلي. وقد أثبتت طريقة تعامل دول الخليج مع هذه التطورات دليلا واضحا على تبدل رد الفعل تدريجيا، والتعامل بإيجابية مع مطالب الإصلاح والتغيير، في محاولة لإكساب نظم الحكم القدرة على التكيف مع المطالب الجديدة والفعالية في الإستجابة للتحديات (قوي :٢٠١٥).

كما كشف «الربيع العربي» عن وجود نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية الخليجية؛ فبالرغم من قلق بلدان مجلس التعاون تجاه إيران كان هو الثابت الوحيد في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي.. حيث لا يمكن التقليل من حقيقة أن إيران تسعى بين الحين والآخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجية الداخلية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي الداخلي ، ل<لك استعى تمدد الدور الإيراني في المنطقة الى دراسة تأثيراته من جميع جوانبه، كونه مرتبطًا بمشروع يهدف إلى تغيير الخريطة السياسية للمنطقة ككل ، كما أثبت انتشار الحركات الاحتجاجية في الخليج عن مدى ارتباط أمن الخليج بما يحدث في مختلف أرجاء الوطن العربي (اخبار الخليج :٢٠١٣).

فدول مجلس التعاون تحتاج إلى تقوية الجانب المدني للتحدي الأمني، فقد أوضحت الاحتجاجات الشعبية بأن التحديات الأمنية المتعلقة بالدين والأيديولوجيا والاقتصاد والحوكمة كانت لها أهمية بالغة أزمة البحرين، وتماثل أهميتها أهمية التوازن في القدرات العسكرية وفي قدرات قوى الأمن الداخلي، فتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تشير الى تحذيرات واسعة بشأن درجة خطورة هذه الضغوط الداخلية، لكن هذه التقارير لم تقدم إنذاراتٍ واضحةٍ تتعلق بتوقيت ما يمكن أن يحدث أو بطبيعته، فالمسببات المدنية لعدم الاستقرار والعنف، يمثلان إلى حد كبير، أخطار مبهمة تهدّد أمن المنطقة (سياسات عربية:٢٠١٥: ١٧٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليات مقترحة لمواجة أنتشار الطائفية السياسية والاحتجاجات لشعبية :

من الضروري اقرار تدابير عاجلة لمواجة تداعيات الاحتجاجات الشعبية في البحرين خاصة ودول مجلس التعاون عامة، كإقامة جسر- مارشال خليجي يوفر للبحرين مساعدة مالية سنوية تساعدها على تلبية احتياجاتهما، إلى أن الحل الامثل والدائم هو اقرار اصلاحات خليجية شاملة وفي كل المجالات سواء السياسية والعسكرية الاقتصادية والاجتماعية، كتطوير آليات للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، مثل إنشاء لجان أو برلمان شعبي خليجي لتنفيذ القرارات ومتابعتها ، وبنك مركزي موحود وعملة موحدة ، وتطوير قوات «درع الجزيرة» وتحويلها إلى جيش خليجي متطور، قادر على مواجهة التهديدات الامنية التقليدية وغير التفليدية (اخبار الخليج :٢٠١٣).

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول أن دول مجلس التعاون معنية بإتخاذ خطوات إصلاحية على عدة أصعدة، من أهم هذه الخطوات ما يلي:

١- تعزيز مفهوم المواطنة، ومأسسة انتقال السلطة، وتطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار
٢- المضي قدما في عملية التنمية وتوفير البيئة الإقتصادية والإستثمارية للإبداع والتطوير والإنجاز.
٣- القضاء على مصادر الإحباط لدى القطاعات الواسعة من المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وذلك عن طريق إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المستعصية وفي مقدمتها: البطالة والإسكان.
٤- ترسيخ وتعزيز لإحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية في المجتمعات الخليجية التي أصبحت الآن في مرحلة إستراتيجية من الوعي السياسي والحقوقي.

المطلب الثالث: مخاطر الإختلالات الديمغرافية وأمن دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ إجمإلى عدد السكان في دول مجلس التعاون ٥٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ بحسب الاحصائيات الرسمية، وشهد متوسط النمو في إجمإلى سكان دول مجلس التعاون ارتفاعاً في عام ٢٠١٥ بنسبة ٥,٢%، مقابل ٣,٢% في العام الذي سبقه. تشير التطورات الأخيرة في النمو السكاني إلى تفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون، والمتمثّل في كون "دول المنطقة تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه وافدون غير مواطنين نسبةً عاليةً من سكان وقدرات المجتمع الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن"، إذ كان النصيب الأكبر في النمو السكاني في جانب السكان غير المواطنين، حيث ارتفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عددهم بنسبة ٥,٦% في ٢٠١٥، لتتساوى لأول مرة نسبة السكان الغير مواطنين في دول مجلس التعاون مع نسبة المواطنين، وليشكلوا ٥٠% من إجمإلى السكان حسب الإحصاءات الرسمية (الشهابي:٢٠١٦: ١٩٥).

أمّا بالنسبة إلى سوق العمل، فقد وصل إجمإلى عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق ٢٢,٦ مليون فرد في عام ٢٠١٤، ٦٩% منهم من الوافدين و٣١% منهم من المواطنين، كما يمثّل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كلّ دول المجلس بلا استثناء، ففي عمان بلغت النسبة ٨٣% وفي السعودية بنسبة ٥٢% بالعام ٢٠١٤ (الشهابي:٢٠١٦: ١٩٥).

ملامح الخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي

يُمكن تعريف الخلل السّكاني على" أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تتأسّس على مجتمع يُشكل فيه الوافدون الغير مواطنين نسبةً عاليةً من السكان ومن قدرات المجتمع الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعية، لفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن" (الشهابي:٢٠١٣).

ولا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على العمالة الوافدة بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى استقرار العديد منها لسنوات طويلة متسبباً في حدوث تغيير في التركيبة السكانية إضافة إلى حدوث العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالإضافة إلى استنزاف الموارد المالية لدول الخليج حيث تقوم العمالة الوافدة بتحويل أموالها التي تحصل عليها إلى بلادها ومنعشة بذلك اقتصاديات دولها ورفع مستوى معيشة مواطنيها، يأتي ذلك على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته دول الخليج في حجم ونوعية العمالة الوطنية وارتفاع مهاراتها وكفاءتها(البيان :٢٠٠٨).

مما لا شك فيه ان الوافدين لعبوا دورا تنمويا رئيساً في بناء ونهضة مجتمعات دول مجلس التعاون، وليس هذا موضوع النقاش. ففي كثير من المجتمعات في تاريخ البشرية تواجد فيها الوافدين بصورة مكثفة، لكن التطور في اغلب هذه المجتمعات على امتداد الزمن كان يعني اما عودة الوافدين الى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة معينة التي قدموا من اجلها، وبذلك تتقلص نسبة الوافدين، او ان يتم دمج الوافدين على مر الوقت في المجتمع فيصبحوا جزءا مكونا منه ومواطنين شركاء فيه تجمعهم وحدة الارض والمصير، اما حاليا فلا هذا ولا ذاك هو الحاصل في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتزايد اعداد الوافدين مع مرور الزمن، وامكانية اندماجهم تبدو شبه معدومة لا من ناحية القدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعلية او ارادة شعوب المنطقة، بل نرى تجذر انقسام المجتمع قانونيا واقتصاديا واجتماعيا بين مواطنين ووافدين. وهذا الوضع ينذر بأن التركيبة السكانية الحالية في دول مجلس التعاون غير مستدامة على المدى البعيد، وهنا يكمن الخلل (الشهابي:٢٠١٣: ١٩٣).

إنّ نظام الإنتاج الاقتصادي اعتمد على تهميش دور المواطنين إنتاجياً حتى أصبحوا لا يمثلوا أكثر من نصف القوى العاملة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد كان هذا في الواقع النتيجة المترتّبة على توجيه القوى العاملة نحو خدمة النّظام الاقتصادي الرّيعي والمستفيدين منه داخلياً وخارجياً. أمّا المواطنون أنفسهم، فقد تمّ محاولة شراء رضاهم عبر إعطائهم نوع من الميزات الحصرية التي توفّرها لهم الدّولة الرّيعية، من خدمات إسكانية وصحية وتعليمية، وبطبيعة الحال، لا تشمل بعض هذه الخدمات القوى العاملة الوافدة، التي أخذت تتوافد على المنطقة بتزايد مطّرد. فهؤلاء قد تمّ منعهم من بعض تلك الميزات من أجل الحدّ من نفوذهم في القطاع العمّالي والسّياسي، فتمّ فعليّاً حظر إمكانية التوطن والتشكيل العمالي وامتلاك رؤوس الأموال على غير المواطنين، ممّا أدّى إلى تكاثر حالات الاضطهاد التي يتعرّض لها الكثير من العمالة الوافدة. ولإعتبارات اقتصادية وسياسية مشابهة، تدنت نسبة العرب من بين الوافدين على مر الزمن، والذين كانوا يشكلون اغلبية الوافدين فيما قبل الطفرة النفطية، اما اليوم فلا يشكلون اكثر من الربع (الشهابي:٢٠١٣: ١٩٣).

١-أبرز ملامح الخلل في التركيبة السكانية الخليجية

-زيادة نسبة السكان الوافدين : تدفقت أفواج من العمالة الوافدة من الدول العربية والآسيوية وغيرها نتيجة الطلب عليها خلال مراحل إنشاء البنى التحتية وتنفيذ المشروعات التنموية الكبيرة في دول المنطقة. وتزايدت الأعداد لدرجة جعلت المواطنين أقلية في بعض البلدان، وهذا الخلل السكاني أثار بعضهم، لدرجة الدعوة إلى الحد من أعداد الوافدين للحفاظ على القيم والهوية الوطنية والسمات الخاصة لهذه المجتمعات من الذوبان في طوفان الأفواج القادمة من خارج الحدود، والحد من الآثار السلبية من النواحي الأمنية والاجتماعية. وتنبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن الاستغناء عن القوى العاملة الأجنبية بالكامل، ولا ينبغي التفكير في ذلك مطلقًا لأن هناك اتجاهاً لاندماج بعض الاقتصادات الإقليمية وتكاملها، بل أن العولمة وما ينتج عنها من تقارب في أنظمة العمل ستشجع المزيد من الهجرات شرقًا وغربًا. ولكن لا توجد دولة في العالم – باستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينخفض عدد مواطنيها إلى ٢٠% أو أقل، وهذا الخلل السكاني يؤدي إلى آثار سلبية، اجتماعية واقتصادية وثقافية والأمنية. كما أن التفاوت وعدم التجانس في مستويات المعيشة بين المواطنين والوافدين يؤدي – أحيانًا – إلى ارتكاب الجريمة. فمن الناحية الاجتماعية، يؤدي ارتفاع نسبة الذكور الذين يمثلون الأغلبية من العمالة الوافدة إلى ارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية، ومن الناحية الاقتصادية تسيطر العمالة الوافدة من جنسيات معينة على بعض القطاعات، مما يحد من دخول المواطن لتلك القطاعات، بل تؤدي سيطرة العمالة الوافدة على القطاع الخاص إلى ارتفاع البطالة بين المواطنين نتيجة المنافسة الحادة في الأجور (الخريف:٢٠٠٨: ١٢-١١).

بشكل عام، يُمكننا إدراك حجم الخلل السّكاني عند النظر إلى نسبة السّكان غير المواطنين في بعض دول مجلس التعاون، والتي تجاوزت ٨٥%، الأغلبية الساحقة منهم من الأيدي العاملة. وإذا ما تفحّصنا بعض الحالات بشكل خاص، اتّضح لنا هول المشكلة بوضوحٍ أكبر. ففي حالة الإمارات، على سبيل المثال، نجد أن عدد السكان قد تضخّم بأكثر من الضعف في غضون ٥ سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وبلغ ثمانية ملايين نسمة، انخفضت فيها نسبة المواطنين إلى أقل من ١٠%، وانخفض إجمإلى قوة العمل التي يمثلونها إلى أقل من ٥٠%. أما في قطر، فقد تضاعف عدد السكان من حوإلى ٧٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥ مليون عام ٢٠٠٨. وهكذا، فقد تدنّت نسبة المواطنين في قطر من ٢٩% عام ٢٠٠٤ إلى ١٦% عام ٢٠٠٨، وتدنت معها نسبة مساهمتهم في قوة العمل من ١٥% إلى ٧%. أما حالة البحرين، فقد نشرت الصحف المحلية يوم ٢٨-٢-٢٠٠٨ إحصائيات رسمية مفادها أن عدد سكان البحرين قد زاد من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦ إلى١,٥ مليون عام ٢٠٠٧، أي أنه زاد بنسبة ٤٢% في عام واحد. وقد تضاعف عدد الوافدين في هذا العام من ٢٨٣ ألف إلى ٥١٧ ألف، وبذلك تدنت نسبة المواطنين في إجمإلى السكان من الثلثين إلى النصف. أما من ناحية إسهام المواطنين في قوة العمل فقد تدنّت مساهمة البحرينيين من حوالي٣٥% عام ٢٠٠٦ إلى ١٥% فقط عام ٢٠٠٧ (الشهابي:٢٠١٣: ١٩٥)، وارتفعت نسبة السكان الوافدين قرابة الثلثين في دولة الكويت. بينما لا ترتفع نسب السكان الوافدين إلى نسبة مثيرة في كل من عمان والسعودية (الخريف : ٢٠٠٩: ١٢). وبشكل عام ارتفاع نسبة السكان الوافدين في دول مجلس التعاون يحتم علينا التعامل مع هذا الخلل السكاني بجدية لما له من آثار سلبية سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وأمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن الناحية الثقافية، لم تعد اللغة العربية اللغة الأولى في المدن الكبرى مثل دبي بدولة الإمارات، بل أصبحت اللغة الثانية في الأسواق والأماكن العامة، ويزداد الخلل خطورة عندما يمثل الآسيويين الأغلبية من السكان غير المواطنين في معظم دول مجلس التعاون (الخريف:٢٠٠٩ : ١٢).

-الاعتماد الكبير على القوى العاملة الوافدة :

تزداد خطورة الخلل السكاني، إذا من المعروف بأن الوافدين يمثلون الأغلبية الساحقة من القوى العاملة في معظم دول المنطقة، إذ ترتفع نسبهم في قوة العمل إلى أكثر من نسبهم إلى إجمإلى السكان وتزداد خطورة هذا الخلل في التركيبة السكانية لدى البعض في ضوء زيادة نسب فئات سكانية أو جنسيات معينة وبخاصة العمالة الآسيوية مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى (الخريف: ٢٠٠٩ : ١٣) وبشكل عام، تمثل العمالة الوافدة ثلاثة أرباع القوى العاملة في دول مجلس التعاون ٧٥%. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في جميع دول مجلس التعاون، فإن نسبتها تتفاوت من دولة لأخرى بدرجة ملحوظة. ففي قطر تصل النسبة إلى ٩٤% من القوى العاملة، بينما في السعودية تصل إلى ٥٢%، كما في الشكل رقم (١).

شكل رقم ١: تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون ٢٠١٤

المصدر: أجهزة الإحصاء في دول مجلس التعاون، أرقام البحرين وعمان لـ2015 والإمارات 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي:

أدى النمو السكاني المرتفع خلال العقود الماضية إلى زيادة العرض من القوى العاملة الشابة، مما أدى إلى بروز مشـكلة البطالة بين المواطنين، وكانت هذه الظاهرة مفاجأة كبيرة، إذ لم يكن متوقعاً ظهور البطالة في صفوف المواطنين، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة (الاقتصادية (السعودية: ٢٠١٦).

وتشـير بعض الإحصـاءات إلى أن معدلات البطالة بين الإناث تفوق الذكور في بعض الدول وذلك لعدم توفر فرص العمل لهن، مما يتطلب النظر في أنظمة العمل القائمة في بعض الدول والسعي لتوسيع فرص العمل المتاحة له، إذ لا تزال نسـب مشـاركتهن محدودة في معظم دول مجلس التعاون، مع تفاوت كبير فيما بين هذه الدول،الشكل (٢).

شكل رقم ٢ : نسبة النساء والرجال من القوى العاملة الوطنية بحسب البلد من دول الخليج

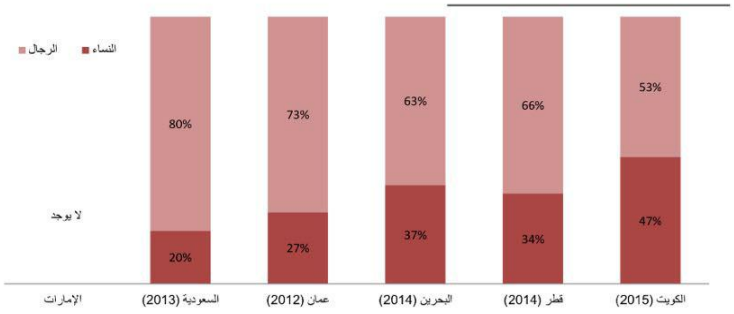

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، مسح القوى العاملة بالعينة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقطر لتبادل المعلومات (قطر)، هيئة تنظيم سوق العمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (البحرين)، دليل تمكين المرأة العمانية للمركز الوطني للإحصاء (عمان)، تقرير مسح القوى العاملة (السعودية) ومركز الخليج للأبحاث.

ملاحظة: تعريف "القوى العاملة" يضم أولائك الذين يشغلون أي وظيفة والباحثون عن عمل.

يعزى هـذا الخلـل لعـاملين: أولهما خلـل في تنميـة القوى العـاملـة وعـدم توافق بين مخرجـات التعليم والتـدريب ومتطلبات سـوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ، وثانيهما وجود طموحات كبيرة لإيجاد إنشاءات ضخمة وإحداث تنمية إقتصادية سريعة، وازدادت وتيرة معدلات البطالة بين المواطنيين في بعض دول مجلس التعـاون لعـدة أسـبـاب، منهـا: انخفاض تأهيل القوى العاملة المحلية، وانخفاض الرواتب في القطاع الخاص بسـبب منافسـة القوى العاملة الوافدة، بالإضـافة إلى الإتكالية لدى البعض وعدم رغبتهم في ممارسة أعمال معينة (الخريف : ٢٠٠٩: ١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-التركيب العمري والنوعي للسكان:

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بفتوة سكانها مقارنة بالدول المتقدمة أو بالكثير من الدول النامية لسببين، أولهما ارتفاع معدلات الخصوبة على مدى العقود الماضية، وثانيهما تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يغلب عليها الشباب.

وتمر دول مجلس التعاون الخليجي بتحول ديموغرافي فريد من نوعه، وُيطلق على هذا التحول بـ "فرصة النافذة الديموغرافية" (Demographic Window of Opportunity) وُيقصد بالنافذة الديموغرافية تلك الظاهرة السكانية التي تحدث عندما يتحول المجتمع من وضع ديموغرافي تكون فيه معدلات الخصوبة مرتفعة، وكذلك معدلات إعالة الأطفال عالية، إلى مرحلة تكون فيها تلك المعدلات منخفضة، مع انخفاض تدريجي في نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة)، يواكبه بقاء نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) منخفضة لفترة من الزمن. وينتج عن هذه الفرصة الديموغرافية زيادة في أعداد الشباب، إن استغلال النافذة الديموغرافية يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مرتفع، وتحسن ملحوظ في مستوى المعيشة، وذلك نتيجة انخفاض نسب الإعالة، مما يعطي فرصة أكبر لزيادة الادخار والاستثمار لدى السكان في سن العمل الذين يمثلون نسبة كبيرة من السكان، ولكن هذه الظاهرة (أي النافذة الديموغرافية) يمكن أن تكون نقمة إذا لم تستثمر بالشكل المناسب، وذلك لأن من المتوقع حدوث زيادة في أعداد الداخلين لسوق العمل خلال السنوات القليلة القادمة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبروز بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن العمالة الوافدة التي يغلب على افرادها الذكور في سن العمل (الخريف : ٢٠٠٩: ١٥-١٦).

ويلخص الكواري آثار الخلل السكاني "بأن استمرار الخلل السكاني الراهن في دول المنطقة عامة، وفي الإمارات وقطر بشكل خاص يؤدي إلى مخاطر على الأمن الوطني والإقليمي والقومي للمجتمعات الأصلية ويهدد وجودها بالنكوص والضياع، بعد أن أصبح المواطنون مجرد أقلية من الاقليات بين السكان وليس بالضرورة أكبرها في عدد من دول المنطقة. كما أدى الاعتماد شبه المطلق على قوة العمل الوافدة إلى تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين وهمش وجودهم" (الكواري: ٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ لآثـــار الاقتصادية للخلل فـي التركيبة السكانية:

تعتبر العمالة الوافدة من أسـباب نشر روح الإتكالية بين المواطنين وتشجعهم على عدم المشاركة وقبول العمل اليدوى، حيث يزيد من الاعتماد على اســتخدام العمالة الوافدة، ويزيد من حدة المشــكلة توافر بدائل للدخل أمام العمالة الوطنية كالحق في كفالة الوافدين، القروض الميسرة، الاستثمار العقاري، حق المواطن في اختيار قطاع العمل الذي يرغب فيه، إلى جانب إعانة البطالة التي قد تكون اختيارية في كثير من الحالات (البقلي:٢٠١٦: ٦٤)، في ظل تزايد اعداد العمالة الوافدة واغراق اســـواق دول المجلس من هذه العمالة التي تقبل العمل بأجور منخفضة وهذا يعيق تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم، وبالتإلى تساهم في إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية المحلية (المشهداني : ٢٠١٣ :٢-٣).

تعتبر العمالة الوافدة أحدى الأسباب في إزدياد البطالة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب منافســتها للقوى العاملة الوطنية في ســوق العمل حيث بلغت المعدل المتوســط للبطالة الخليجية إلى ٥,٢١% على مستوى دول المجلس ككل، وتتفاوت نسبة البطالة بين دول المجلس من دولة لاخرى ويبلغ المتوســط العام للبطالة في البحرين ٧,٧% والســعودية ٧,٢١% والكويت ٢,١% و ٤,٤٣% في الامارات وقطر ٠.٦٥% اما عمان فيبلغ معدل المتوسط العام للبطالة فيها ٨,٥٢% عام ٢٠١١.

وبالرغم من تضارب بيانات البطالة في دول مجلس التعاون إلا أنها مرشحة للزيادة فوفقاً لآخر البيانات المستقاة من المصادر الوطنية تبلغ في المملكة العربية السعودية نسبة ١٠,٥% و١٤% في الإمارات و ٨% في عمان والبحرين وان تدنت النســبة إلى ٦% في الكويت والى حوإلى ٣% في قطر، وإذا كانت هذه المعدلات مرتفعة للغاية إلا أن المسألة الأكثر إلحاحًا تتعلق بمعدلات البطالة السائدة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٩-٢٥ عاما إذ تبلغ معدلات البطالة بينهم حوإلى ٣٠% في حالة المملكة العربية السعودية، ٢٨% في البحرين، ٢٣% في عمان وحوإلى ٢٤% في الإمارات و ١٢% في الكويت. وما يسترعي الانتباه هو أن غالبية من المتعطلين هم من المتعلمين الذين امضوا سنوات طويلة في التحصيل العلمي ســيما من خريجي الثانوية العامة والمؤهلات الجامعية الأمر الذي يثير التســاؤل عن مدى ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات أســواق العمل الحديثة. ومحصــلة ذلك كله تمثل في انخفاض معدلات الإنتاجية في دول مجلس التعاون وتزاحم العمالة الوطنية في القطاع العام مع استخدام القطاع الخاص لعمالة أجنبية رخيصة الأجر وقليلة المهارة (الأسرج : ٢٠١٤: ١١-١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الإختلالات الديمغرافية المؤثرة أيضاً على المستوى الاقتصادي والأمني هي ظاهرة العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة والتي تصل إلى ملايين من العمالة، يزيد حدة الاستنزاف الاقتصادي نظراً إلى زيـــادة في حجم تحويلات العمالة، في حين أنهم لا يضيفون الكثير إلى الاقتصاد. وفي الوقت ذاته يؤدي وجودهم إلى زيادة الضـغوط على ميزان المدفوعات والميزان التجاري من خلال ارتفاع واردات السلع والخدمات، كما يؤدي وجود العمالة المخالفة إلى خلل بأسـواق العمل المحلية بتلك الـــدول ومنها تزايد ظاهرة العمالة السـائبة والبطالة وتدّني نوعية الأعمال والخدمات لكون أغلبهم عمالة غير ماهرة، وبالتإلى تتولد خسائر اقتصادية غير منظورة (البقلي:٢٠١٦: ٦).

كما أن ارتـــفـــاع التحويلات المالية للعمالة الـــوافـــدة، يعمل على استنزاف الاقتصاد المحلي للدول المستوردة للعمالة. إن الحجم الكبير من العمالة الوافدة وبخاصة غير الماهرة منها لا تنفق من دخلها إلا القليل نظرًا إلى مسـتواها المعيشي، فعلى سـبيل المثال عانت الإمـــارات استنزاف الدخل القومي كأحد الآثـــار السـلبية للخلل بالتركيبة السـكانية في عملية التنمية الاقتصـادية في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ ١٩٩٥، حـيـث لا تـــوجـــد قـيـود أو ضـغـوط لتشغيل العمالة (مـن المواطنين أو الـوافـديـن)، مما يعمل لمصلحة العمالة الـوافـدة نتيجة وجـود محفزات ترفع إنتاجيتهم وبالتإلى مردود عملهم بمايفوق تكلفتهم المبـاشرة وغير المبـاشرة، كما تبين أن العامل الوافد قد يحّول ما يقرب من٤٠ بالمئة إلى٦٠ بالمئة من دخلـه، وطبقًـا لبعض التقديرات، فإن جملة التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة بالدولة تزيد على ٢٠ مليار درهم سـنويًا، أي ما يناهز ضـعف مايتم تحويله عبرالقنوات الرسـمية(البقلي:٢٠١٦: ٦٣)، في عـام ٢٠٠٩ فقط، قدرت التحويلات النقدية للعاملين الوافدين إلى دولهم بحوالى ١٧% من إجمإلى الناتج المحلي الإجمإلى لبلدان مجلس التعاون (البقلي:٢٠١٦: ٦١) وتشـــكل هذه التحويلات المالية الصـــخمة اســـتنزافًـا لموارد دول المجلس وتسرـــب مخزوناً كبيراً من العملات الاجنبية الصـــعبة الى خارج بلدانها (المشهداني : ٢٠١٣ :٢-٣).

٣-الاختلالات الديمغرافية كـمهدد للهـوية الـوطنيـة :

للهويات الوطنية المعاصرة أبعادها وخصـائصـها وسماتها وبعدها التاريخي والحضاري والثقافي والعرقي والديني، كما أن لها سماتها وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وتعتبر الهوية الوطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسـألة جوهرية في بناء المجتمعات والدول الحديثة، وإحسـاسـها بوجودها وبتميزها الثقافي والقيمي، ويمثـل الفرد والمجتمع والطبقـات والفئات الاجتماعية ومؤسـسـات الدولة والمجتمع حاويات للهوية الوطنية ومعبرة عنها وحامية لها (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٢٦).

وتنتمي الهوية الخليجية إلى الهوية العربية والإسلامية، ولها خلفيتها المرتبطة جغرافيًا وتاريخيًا وحضارياً بالمجتمعات القديمة والحديثة في الجزيرة العربية التي كانت فيها سمة البداوة تتوازن مع سمة الحضارة التقليدية المتمثلة في الاسـتقرار في بعض الحواضر والأرياف والمناطق الزراعية والسـاحلية، وكانت تتميز بالتماسك الاجتماعي الشديد المبني حول القرابة والقبيلة (عبدالمطلب: ٢٠١٤: ٢٦).

ومما يميز الهويـة المشـتركـة لدول مجلس التعاون دولاً وشـعوبًا هو ما يلي: -الانتماء للهوية العربية، حضـارة وتاريخاً ومكاناً - الخلفية القبلية للبناء الاجتماعي -اللغة العربية والدين الإسـلامي - منظومة القيم الاجتماعية والموروث الحضـاري -تشابه الطبيعة الجغرافية - المظهر واللباس والعادات والتقاليد - تشـابه الأنظمة السـياسـية والبناء المؤسـسي- تشـابه الأنظمة والأوضـاع ومراحل التنمية الاقتصـادية" (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٢٧).

وقد بينت إحدى الدراسات أن انتشار الثقافة الوافدة وقيم وتقاليد الجنسيات المقيمة واستخـدام اللغة الإنجليزية واسـتقرار الأجانب وإقامتهم الطويلة وتمكين البدون من الجنسـية، واكتشـاف أنماط سـلوكية جريمـة جـديدة لدى المواطنين، تمثل تحديات ومؤثرات سـلبية على الهوية الوطنية كما أشـارت نفس الدراسـة إلى أن هناك وعي واهتمام بمسـألة الهوية الوطنية والمؤثرات السـلبية عليها، جراء التركيبة السكانية المختلفة (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٢٨).

كما أثبت دراسات عديدة أن الواقع السكاني الذي يزداد ترسيخاً يوماً بعد يوم، كصيـرورة ديموغرافية، يولد صيرورة ثقافية موازية يتم من خلالها استبدال الهوية الوطنية، ذات الطابع العربي إلى هوية أخرى، هي خليط ممسـوخ من الهويـات الوافـدة المتعددة، مع بقايا فئات من ثقافة عربية ممسـوخة هي الأخرى، وأن هذا الواقع السكاني من شأنه أن يثبت الهـوية الدخيلة، وأن أول مظاهر هذا الترسخ يكون في الأذهـان والعقول، فقبول المواطن بهـذا الواقع، يعني أن هـذه الهويـة قد وجدت لها مكاناً، وأنه مع الزمن ستأتي أجيال تتربى وتنشأ في وسط هذه الثقافة والهوية وتتعاطى معها كواقع مقبول وحقيقة من حقائق وخصائص المجتمع والدولة (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٢٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-أثر إختلال التركيبة السكانية في وقت الأزمات المستقبلية :

هنـاك العديد من التحديات التي من الممكن أن تمثلها الجاليات الأجنبية في دول مجلس التعاون، خلال الأزمات والصراعات المستقبلية منها:

- أن الثقـل الســكـاني للعمالـة الوافدة وتركزها في النشـــاطات والمهن، من شـــانه وخلال الأزمات والصراعات ونتيجة لشـعورهم بالخوف قد يجعلهم يخرجون من البلاد بأعداد كبيرة في وقت قصير جدا، مما يربك الأجهزة الأمنية وحركة المرور ووســائل النقل، والإرباك الأهم يكون في النشــاطات الاقتصادية التي يعملون فيها
- قد تستخدم الجاليات الأجنبية كأحدى أدوات الصراع، حتى لو لم تكن الدولة المضيفة أحد أطرافها.
- لا تفقد الجاليات الأجنبية ولاءها وانتماءها لدولها الأصلية، بل قد يزداد خلال الأزمات التي تكون دولهم طرفا فيها، أو تلك التي تكون بين دولهم والدول المضيفة
- احتمال أمتداد الصراعات والأزمات الداخلية في دولة ما إلى جالياتها في الدول المضيفة (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٢٩).
- يســـهـل اختراق وإغراء هـذه الجـاليـات خلال الأزمـات، للقيـام بأعمال مناوئة للدولة المضـــيفة، كالتجسس والتخريب والاعتصامات والإضرابات والمظاهرات وغيرها
- ربما تستخدم كورقة ضغط على الحكومات أثناء النزاع وفي المفاوضات
- قد يدعم أو ينتمي بعض المقيمين والوافدين إلى تنظيمات داخلية مناوئة للدولة
- ربما تشكل بعض الجاليات منظمات سرية، لها أهدافها التي قد تهدد أمن الدولة المضيفة
- يؤدي الخروج المفـاجئ والكثيف والسرـــيع للجـاليات الأجنبية وقت الأزمات المفاجئة إلى حدوث إرباكات متعددة، لها أبعادها الاسـتراتيجية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، لعل من أهمها إرباك النشاط الاقتصادي في القطاعات والمهن والمناطق التي يتركزون فيها
- احتمالات التدخل السياسي بل والعسكري، بحجة حماية هذه الجاليات
- احتمال اســـتخـدام هذه الجاليات فعلا في النزاعات العنيفة والحروب والأزمات بســـبب ســـابق خدمتهم العسكرية، أو الخطط المسبقة لاستخدامهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يزداد الخطر عند وجود عاملين من غير المواطنين في القطاعات الأمنية أو العسكرية، خصـــوصا في القطاعات التي تقدم خدمات للأجهزة العسكرية والأمنية، مثل النقل والصيانة والتموين والغذاء
- يشــكل ثقلهم الســكاني وضــغطهم على الخدمات في أوقات الأزمات والصرــاعات، عبئًا آخر على الاقتصاد والمجتمع والدولة
- قد يضـعفون الجبهة الداخلية في النزاعات، كجبهة مساندة وداعمة للجهة الخارجية (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٢٩).
- ظواهر التســـلـل والهجرة والإقـامـة غير المشرـــوعـة والتي تمثـل عبئـاً كبيراً على الأجهزة الأمنيـة (عبدالمطلب : ٢٠١٤: ٣٠).
- آثار كامنة وغير ظاهرة ولها جانب معنوي تمس النسـيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ولاتظهر إلا في الأزمـات أو على المـدى الطويـل جـدا ، وربمـا أن هذه الآثار أخطر وأهم، لأنها تمس المجتمعات والكيانات والسيادات والقيم والهوية في الصميم

الخلاصــة : أن الخلل في التركيبة الســكانية في دول المجلس له إشــكاليات متعددة الأبعاد والآثار، وتمثل هاجسـاً مسـتمراً منذ أن بدأ التوازن السكاني في الاختلال مع خطط التنمية الطموحة في العقود الماضية والمشــكلة واضــحة في أســبابها وطبيعتها وانعكاســاتها الســلبية المباشرة والغير مباشرة والقريبة المدى والبعيدة المدي أو المؤســمية كوقت الأزمات والصرـاعات، أن الاســباب الرئيســية للظاهرة تتلخص في الاختلالات والتشوهات وعدم التوازن في سوق العمل وتركيبة القوى العاملة، مما أوجد تهديدات أمنية غير تقليـديـة، تتمثل بما ذكر ســـابقاً، وتحتم التعامل معها وفق أســـاليب أمنية غير تقليدية كالأدوات الأقتصادية وسياسات الهجرة والأساليب الأعلامية والثقافية.

إجراءات لمعالجة الاختلالات الديمغرافية في دول مجلس التعاون:

من المهم جدا ولمعالجة الاختلالات الديمغرافي في دول مجلس التعاون ، ان يتم اصـلاح سوق العمل التي يواجهها الاقتصاد الخليجي في الوضع الراهن، والتي ستتزايد تراكماتها في المستقبل في حال غياب تصميم وتفعيل لسـياسـات تصـحيحية هيكلية تسـتهدف مواجهة التحديات وضـبط الاختلالات الديموغرافية الناتجة عنها، ومن الامور الملاحظة ان سـياسـة الاحلال التي حاولت الحكومات الخليجية فرضها على مر السنوات الاخيرة لم تنجح في معالجة المشكلةعلى مستوى المجلس ككل (التركي : ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتتمكن دول مجلس التعاون من تصحيح المسار ومعالجة اختلالات سوق العمل بشكل جذري مدخلا للاصلاح الاقتصادي فانه لا بديل عن تصميم وتنفيذ استراتيجية لدول مجلس التعاون طويلة المدى ومتدرجة تضمن الملامح التالية :

- تقليل الفجوة بين اجور القطاعين العام والخاص حتى لا يكون هناك تفاوت كبير بين مستوى الاجور في القطاعين
- ربط الزيادات في القطاع العام ببعض المتغيرات الاقتصادية كنسب التضخم وجعلها متسقة مع الانتاجية الحدية حتى يكون هناك عائدومردود اقتصادي للدولة لتلك الزيادات.
- تفادي احداث تشوهات في السوق بما لا يتسبب في تكاليف عالية لتنفيذ الاعمال من قبل القطاع الخاص.
- تقديم الحوافز لاكتساب المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص من اجل توظيف المواطنين.
- تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية في تصميم برامج توفير فرص العمل.
- فتح قنوات التواصل مع جيل الشباب لفهم تطلعاتهم واشراكهم في عملية اتخاذ القرار وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي المرتبط بالتوظيف.
- طوير التشريعات بما يمكن الدولة من اجتذاب العمالة الماهرة.
- تطوير الاعمال الصغيرة والمتوسطة باعتبارها آلية فعالة لتحقيق النمو ولخلق مواطن الشغل وبناء آليات لتشجيع الشباب على تبني مفهوم ثقافة العمل الحر مع ضمان توفير قنوات تمويل مناسبة لهذه الاعمال.
- إعادة النظر في اسس التفاوض في الاتفاقيات التجارية الثنائية والدولية لمراعاة مدى تأثير هذه الاتفاقيات على توفير فرص عمل مستدامة لمواطنين دول مجلس التعاون.
- تطوير قواعد بيانات عن سوق العمل لدول مجلس التعاون والاستفادة من تجارب بعض الدول في انشاء مؤسسات التوظيف توفر المعلومات حول الوظائف والمهارات المتاحة في القطاعين العام والخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع : أزمات الأقتصاد والمالية العامة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تواجه الدول الخليجية عدداً من التحّديات الاقتصادية من أهمها، قلّة التنوع في الاقتصاد عموماً وبالايرادات الحكومية خصوصاً وكذلك في مسار الإنفاق الحكومي الغير قابل للإستدامة.

في ظل تراجع اسعار النفط العالمي خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أكثر من ٧٠% من قيمتها منذ منتصف ٢٠١٤ حتى بداية عام ٢٠١٦. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من ١١١ إلى أقل ٣٠ دولار أوائل عام ٢٠١٦ وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام ٢٠٠٨ المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى ١١ دولار في ديسمبر ٢٠٠٨ (الخاطر:٢٠١٥ : ٢).

لقد حذرت فيه مؤسسة "ستاندرد اند بورز" للتصنيف الأئتماني من إستمرار انخفاض اسعار النفط لفترة طويلة وما يترتب عليه من تباطؤ اقتصادات دول مجلس التعاون، حيث تشكل العائدات النفطية في المتوسط بحوإلى ٤٦% من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي في حين تشكل الصادرات النفطية ما يقرب من ٧٥% من اجمإلى الصادرات عالت اصوات الإقتصاديين في خضم هذه الأزمة بضرورة زيادة التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة بصورة رئيسية في دخلها القومي على صادرات النفط، ورغم ان جهود التنويع الإقتصادي المبذولة بدول المجلس قد حققت بعض التقدم في السنوات الماضية، إلاأنه يتعين على الحكومات القيام بالكثير في هذا المجال (عبدالغفار: ٢٠١٥: ١).

تملك دول مجلس التعاون الخليجي حوإلى ٤٩٦,٣ مليار برميل، مايعادل نسبة ٣٣% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم، وحوإلى ٢٠,٦٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي. من ناحية أخرى فإن دول محلس التعاون تنتج حوإلى ١٧,٨ مليون برميل في اليوم، لتصل نسبة صادراتها من النفط الخام إلى حوإلى ٢٣,٧٪ من إجمإلى الصادرات العالمية، وهي بهذا الشكل تحتل وضعية فريدة بين مجموعة الدول النامية، حيث تمكنت دول مجلس التعاون بفضل الإيرادات النفطية من تحقيق مستويات مرتفعة للدخول فاقت في بعض الأحيان متوسط الدخل في الدول الصناعية المتقدمة.

ولقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينيات دول المجلس على تبني خطط تحسين هياكل البنية التحتية وتنويع الهيكل الإنتاجي. غير أن الفائض الكبير في ميزانيات تلك الدول قد بدأ في التلاشي بدءا من عام ١٩٨٢ بسبب تزايد الإنفاق العام، في الوقت الذي أخذت فيه الإيرادات في التناقص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بفعل انخفاض أسعار النفط، ومن ثم بدأت تشهد دول المنطقة تراجعا في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وكذلك احتياطياتها الخارجية، ونتيجة لذلك بدأت دول المجلس في تبني سياسات للتعديل تضمنت خفضا في إنفاقها العام بصفة خاصة الإنفاق الرأسمالي. غير أن عملية التعديل قد اعترضتها أزمة العدوان العراقي على دولة الكويت وما تلاها من حرب لتحرير الكويت عامي ١٩٩١/٩٠، حيث تولدت عن ذلك ضغوط إضافية على الميزانيات والموازين الخارجية لتلك الدول بسبب الزيادة في الإنفاق المصاحب للأزمة، وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية لدول المجلس ما تزال تعتمد وبشكل كبير على النفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج، ومن ناحية أخرى فإن ملكية الدولة للنفط وبسبب كونه المصدر الرئيسي- للناتج، قد جعلت من القطاع العام مسيطرا على النشاط الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح. وبقدر ما تم تحقيقه من إنجازات إلا أن السياسات التي اتبعت بشأنها قد تسببت في العديد من الاختلالات، وهي اختلالات تفاقمت حدتها بمرور الوقت وباتت تشكل قيدا على عملية التنمية ذاتها (الابراهيم : ٢٠٠٤ : ٦٧).

مما لا شك فيه أن النمو الذي حققته دول المجلس يعد جوهريا مقارنة بباقي الدول النامية الأخرى، غير أن هذا النمو قد شابه العديد من التشوهات، بصفة خاصة تشوهات هياكل الأسعار في أسواق السلع والعناصر واختلالات هياكل الإنتاج والسكان وأسواق العمل بالشكل الذي أصبحت معه تلك الاقتصاديات عاجزة، في ظل الأنماط الحالية للتنمية، على إيجاد بدائل ملائمة لتنويع هياكل اقتصادياتها وتخفيف اعتمادها على النفط.

وقد شكل الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع النفطي تحديا كبيرا لدول مجلس التعاون، إذ جعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط على المستوى الدولي، الأمر الذي يعد عائقا أمام تحقيق معدلات مستقرة للنمو، وبالرغم من أن دول المجلس بهذا الشكل تتشابه مع الدول النامية الأخرى، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط يضع تلك الدول في وضع حرج، إذ ترتفع نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي والصادرات والإيرادات العامة. من ناحية أخرى فإن التقلبات في أسعار النفط تنعكس بصورة كبيرة على تقلبات الناتج المحلي والإنفاق الحكومي وإيرادات الصادرات (الابراهيم : ٢٠٠٤ : ٦٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي تواجه دول المجلس الآثار السلبية لتلك التقلبات حاولت أن تنوع هياكل الإنتاج الخاصة بها وتقلل اعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية، مستخدمة في ذلك سبلا عدة. ففي بعض الدول انصب الاهتمام على تنويع الإيرادات من خلال تنويع هياكل الأصول الخارجية، على سبيل المثال قامت الكويت بتكوين حجم كبير من الأصـــول المالية لكي توفر موارد للأجيال القادمة، ولكي تســـاعد على تجنيب الميزانية آثار التقلبات في إيرادات النفط.

من نـاحية أخرى ارتكزت جهود التنويع في بعض الدول على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافســـية واضـحة، بصـفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والبتروكيماويات مثل الألومنيوم والحديد والأسمنت والصناعات الخفيفة. على سبيل المثال قامت المملكة العربية السعودية بتنويع هياكل الدخل من خلال تطوير قطاع محلي غير نفطي بمشاركة جوهرية للقطاع الخاص، كذلك حاولت بعض الدول أن تتبع ســـبلا أخرى لتعظيم القيمـة المضـــافـة في بعض القطـاعات مثل التجارة الحرة، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة، والخدمات المالية والسياحة مثل البحرين والإمارات. كذلك اتبعت دول أخرى مزيجا من السـياسـتين، من خلال تحديد إسـتراتيجياتها على أسـاس المصـادر النفطية واحتياطيات النقد الأجنبي والفرص الاستثمارية في الداخل.

وفي كافة دول مجلس التعاون التي اتبعت ســـيـاســـات اســـتثمار محلي ارتكز القطاع غير النفطي على الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة تنافسـية واضـحة. أكثر من ذلك فإن معظم الصناعات غير النفطية بقيت في يد القطاع العام بما يعكس سـياسـات السـلطات نحو الصـناعات الإسـتراتيجية وحجم المشاركة الأجنبية. من ناحية أخرى فإن القطاعات التقليدية مثل التجارة والتشـييد والخدمات اسـتمرت في النمو استجابة للزيادة في الطلب الناجم من القطاع العائلي، أما في قطاعي الزراعة والصـناعة فقد كانت مسـاهمة القطاع الخاص فيها جوهرية، غير أن الإنتاج كان مدعما بشكل عام من خلال الأشكال المختلفة للدعم والوسائل الأخرى التي أدت إلى أعباء إضافية على كاهل الميزانية العامة وأدت إلى تشويه هياكل الأسعار النسبية.

وتعتبر ظاهرة الاعتماد المفرط على القطاع النفطي من أهم الاسـباب في الإختلالات في السـياسـة المالية والأزمات المالية هي كالآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الاعتماد المفرط على القطاع النفطي.

فبعد عقود من التنمية ما تزال مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي مرتفعة بشكل واضح، وما يزال إنتاج وتصدير النفط يشكل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي- لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الغالبية العظمى لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتراوح نسبة مساهمة قطاع البترول والغاز من إجمإلى صادرات دول مجلس التعاون بحوإلى ٥٢,٣% لعام ٢٠١٥ ، و يساهم قطاع النفط والغاز بحوإلى ٢٧,٩% في الناتج القومي الإجمإلى لدول مجلس التعاون كما في الشكل(٣)

- اختلال هيكل الإنفاق الكلي

حيث مستويات الإنفاق الاستهلاكي من الناحية المطلقة إلى إجمإلى الناتج، كما يتزايد الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى تنخفض مستويات التكوين الرأسمإلى ومعدلات نموه فضلا عن تقلبها من سنة إلى أخرى، بصفة خاصة الإنفاق الاستثماري العام. كذلك يلاحظ انخفاض نسب التكوين الرأسمإلى إلى إجمإلى الادخار القومي بسبب انخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى خروج الكثير من المدخرات خارج تلك الدول. ويوضح الجدول (١) إنخفاض نسبة إجمإلى التكوين الرأسمإلى إلى الناتج المحلي الإجمإلى لدول مجلس التعاون من ٢٨,٠% عام٢٠١٠ إلى ٢٥,٨% عام ٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (رقم ٣) الاهميه النسبية لأنشطة الاقتصاديه في الناتج المحلي الاجمإلى بالاسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون(%) - مؤشرات التنميه الاقتصاديه ٢٠١٥- المركز الخليجي الاحصائي

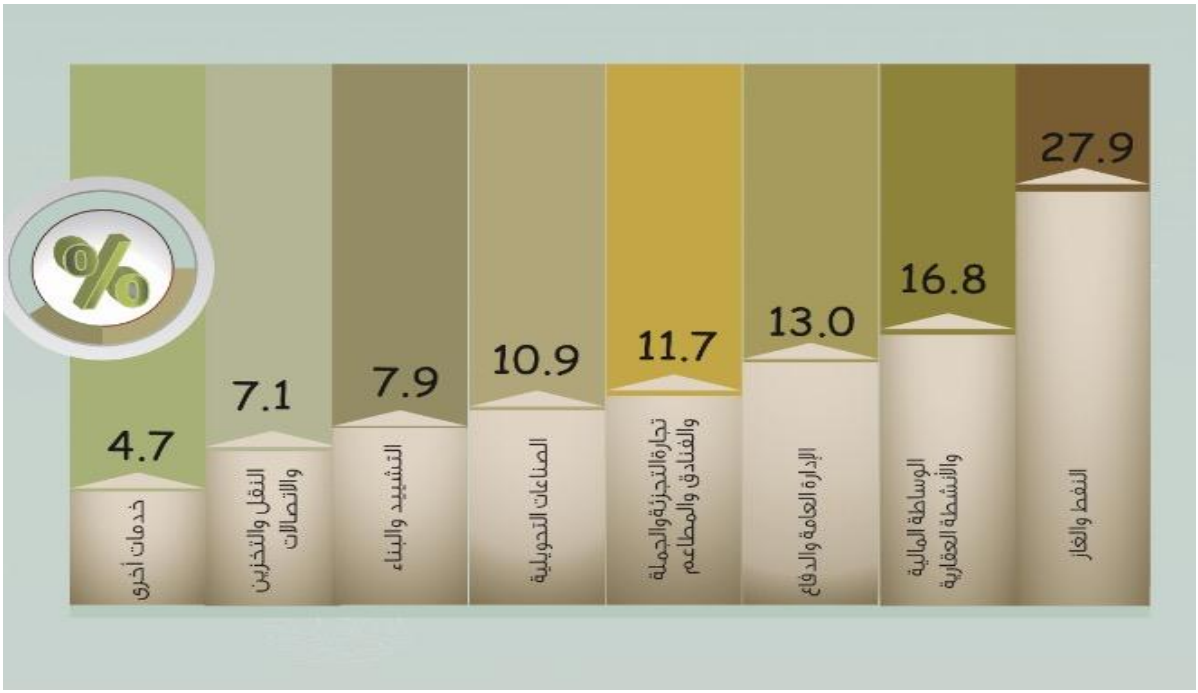

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Item	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
GDP at current prices (billion USD)	1,635	1,619	1,579	1,439	1,138	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)
Growth rate at current prices (%)	%1.0	%2.5	%9.7	%26.5	%18.8	معدل النمو بالأسعار الجارية (%)
GDP at constant prices 2010 = 100 (billion USD)	1,400	1,353	1,310	1,237	1,138	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=2010 (مليار دولار أمريكي)
Growth rate at constant prices (%)	%3.5	%3.3	%5.8	%8.8	...	معدل النمو بالأسعار الثابتة (%)
GDP deflator	117.0	120.0	121.0	116.0	100.0	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
Population (million)	50.3	48.8	47.4	46.0	44.5	عدد السكان (مليون نسمة)
GDP Per capita (USD)	32,491	33,157	33,313	31,306	25,578	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار الأمريكي)
Growth of GDP per capita (%)	%0.2-	%0.5-	%6.4	%22.4	%16.5	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
Gross National Income (billion USD)	1,647.9	1,624.1	1,578.7	1,436.5	1,135.1	إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)
Gross disposable national income (billion USD)	1,537.4	1,525.3	1,491.4	1,358.3	1,064.0	إجمالي الدخل القومي المتاح للتصرف به (مليار دولار أمريكي)
Gross national savings (billion USD)	671.9	745.4	773.0	689.5	460.0	إجمالي الادخار القومي (مليار دولار أمريكي)
Exports of goods and services (billion USD)	1,082.5	1,134.9	1,125.7	998.2	693.4	الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
Imports of goods and services (billion USD)	734.9	689.9	646.0	576.8	477.9	الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
Exports of goods and services as (%) of GDP	%66.2	%70.1	%71.3	%69.4	%60.9	الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Imports of goods and services as (%) of GDP	%44.9	%42.6	%40.9	%40.1	%42.0	الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Final consumption expenditure as (%) of GDP	%52.9	%48.2	%45.5	%46.5	%53.1	الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Gross capital formation as (%) of GDP	%25.8	%24.3	%24.1	%24.2	%28.0	إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
Surplus (+) or deficit (-) in the government budget (billion USD)	17.4	115.7	164.2	119.6	39.2	الفائض (+) أو العجز (-) في ميزانية الحكومة (مليار دولار أمريكي)
Surplus (+) or deficit (-) in the government budget as (%) of GDP	%1.1	%7.2	%10.4	%8.3	%3.4	الفائض (+) أو العجز (-) في ميزانية الحكومة (% للناتج المحلي الإجمالي)

... Not available

... غير متوفر

الجدول رقم ١، أهم مؤشرات الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠ – ٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- هيمنة القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادي المحلي:

مع تزايد درجة التدخل الحكومي المباشر في الحياة الاقتصادية، تضخم حجم القطاع العام حيث أصبح يهيمن على مستويات النشاط الاقتصادي، إذ ترتفع نسبة مساهمة القطاع العام في هيكل النشاط الاقتصادي المحلي بصورة واضحة في دول مجلس التعاون بسبب سيطرة الدولة على أهم أصول الثروة الوطنية وهو النفط، فضلا عن اتساع أنشطة الإدارة العامة في الوقت الذي تنخفض فيه المساهمة النسبية للقطاع الخاص وتراجع الدور الذي يضطلع به كمنتج وموظف للعمالة الوطنية (الابراهيم : ٢٠٠٤ : ٧٢).

٤- اختلال هيكل الميزانية العامة

تتمثل أهم جوانب الاختلال في الميزانيات العامة في مايلي:

- سيطرة الإيرادات النفطية،حيث تتركز إيرادات دول مجلس التعاون كما هو معلوم في الإيرادات النفطية، الإيرادات النفطية تسيطر بصورة واضحة على الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون حيث تشكل ايرادات البترول ما نسبتة ٢٧,٩% من اجمالي الناتج القومي الاجمالي عام ٢٠١٤، كما يوضح الشكل رقم (٣).

بينما تعاني المصادر الأخرى للإيرادات من مشكلة انخفاض قاعدتها، بصفة خاصة القاعدة الضريبية والتي تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم.

فلاتزال إرادات الهيدروكربونية في معظم دول مجلس التعاون تُشكل مايقرب من ٦٠% من إجمالي الإرادات، بينما تقترب نسبة الايرادات النفطية من نسبة ٩٠% في المملكة العربية السعودية و ٩٣% في الكويت، وهذا لا يتناسب مع الدول الأخرى الغنية بالموارد كالنرويج حيث لا تتجاوز الإيرادات النفطية حوالي ٣٠% من ايرادات الدولة ، يستثنى من ذلك إمارة دبي، والتي تشكل جزءاً من الامارات العربية المتحدة حيث لاتتجاوز إيرادات القطاع النفطي نسبةً بسيطة من إيرادات الإمارة والتي تحصل على بقية إيراداتها من قطاعات منها النقل والموصلات والسياحة وغيرها (الخبير: ٢٠١٤: ٣-٤).

- انخفاض نسب الإنفاق الرأسمالي مقارنة بالإنفاق الجاري: في ما عدا الإمارات العربية المتحدة، ويلاحظ ميل هذا الإنفاق نحو التقلب بشكل مستمر مع تقلب الإيرادات من النفط. ففي الأوقات التي ترتفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها الإيرادات النفطية يزداد فيها الإنفاق الاستثماري أيضا، أما في الأوقات التي تنخفض فيها الإيرادات من النفط فإن أكثر أشكال الإنفاق تأثراً يكون الإنفاق الاستثماري، حيث يسهل تخفيض هذا النوع من الإنفاق بينما يصعب تخفيض الأشكال الأخرى من الإنفاق الجاري مثل الرواتب والدعم نتيجة للقيود السياسية والاجتماعية.

- عدم تناسب الإنفاق العام مع الإيرادات العامة: يتسم الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي بالتزايد المستمر بينما تتقلب الإيرادات النفطية حسب التغيرات في سعر النفط في السوق العالمي، وحينما تميل الإيرادات النفطية نحو التناقص يصعب تخفيض مستويات الإنفاق العام نتيجة اتسامه بالجمود النسبي. ويعني هذا الوضع ضعف إمكانية السيطرة على الإنفاق العام بدون المساس باعتبارات الأمن الاجتماعي، أو المساس بمستويات الرفاهية للسكان، التي يعتقد أنها أصبحت حقوقا مكتسبة.

- تنشأ الضغوط على الإنفاق الجاري أساسا من جانب المرتبات والإنفاق على الدفاع والأمن والدعم. حيث يتزايد الإنفاق على أبواب المرتبات بصورة كبيرة عاما بعد الآخر نتيجة الدور الذي تضطلع به حكومات دول المجلس كموظف أساسي لقوة العمل الوطنية في الاقتصاد. فقد ترتب على النمو المتزايد في مستويات المرتبات وجود فجوة كبيرة بين هيكل الأجور في كل من القطاعين العام والخاص. كما أصبح الإنفاق على الدفاع والأمن يستنزف نسبة كبيرة من الإنفاق العام، كذلك تزايد الإنفاق على الدعم في دول مجلس التعاون في ظل تبني إطار عام لعملية إعادة توزيع الثروة النفطية على الجمهور ولدعم أنشطة القطاع الخاص. وبالإضافة إلى السياسات الحمائية الأخرى فإن الدعم الموجه لكل من المستهلكين والمنتجين قد هدف إلى تأمين أسعار منخفضة ومستقرة للمواد الغذائية الأساسية والخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ولتشجيع الصناعات الأساسية. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الدعم النقدي المقدم مقارنة بالمعايير الدولية، فإن هناك دعما مستترا كبير الحجم والمتمثل في الخدمات الحكومية المجانية أو المنخفضة التكاليف في مجالات التعليم والصحة وأسعار المنتجات النفطية، وكذلك في بعض الدول من خلال القروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة أو بدون فوائد.

إجراءات لمواجهة الاختلالات في الاقتصاد والمالية العام لدول مجلس التعاون الخليجي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى إجراء إصـــلاحات على النماذج الاقتصـــادية الوطنية لرفع كفـاءتها والعمل على إندماج الاقتصـــادات الخليجية لتعزيز مكانتها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إجراء إصـلاحات سـياسـية تقوم على المشـاركة الشـعبية وتفعيل العمل الخليجي المشـترك في مواجهة التحديات الإستراتيجية. وهنا تبرز مجموعة من الإجراءات التي تستطيع، بل يجب، على دول الخليج أن تتخذها سـواءَ على المسـتوى الفردي أو على المسـتوى الجماعي، لتحقيق هذه الأهداف، ومن بين هذه الإجراءات (بن غيث :٢٠١٥).

المستوى الأول: الإجراءات الفردية:

١- رفع الدعم الحكومي عن السـلع والخدمات خاصـة الطاقة والمشـتقات البترولية: من المعروف أن أسـعـار الطـاقة والمشـــتقات البترولية في الخليج تعتبر من الأدنى في العالم، وذلك بفضـــل الدعم الحكومي الذي تقدمه دول الخليج، وهذا بدوره يترك أثرين سلبيين على الإقتصاد:

الأثر الأول: أن دعم الطاقة يزيد عبء الموازنات العامة دون فائدة كبرى للمواطنين خاصـــة وأن معظم المستفيدين من الدعم هم من الأجانب الذين يمثلون النسبة الأعلى من السكان.

الأثر الثاني: أن دعم الطاقة يُحدث تشـوهات في الإقتصـاد تؤثر على الكفاءة الإنتاجية للشـركات المحلية كونها لا تتحمل كامل تكلفة الإنتاج، لذا فإن على الحكومات الخليجية إعادة النظر في برامج دعم السلع هذه ووضـع خطة لرفعها أو على الأقل تقنينها وترشـيدها بحيث تحدث الأثر المطلوب على الاقتصـاد دون إن ترهق الموازنات العامة على أن يتم ذلك بصـورة تدريجية ووفق خطة زمنية مدروسـة لتجنب أية إختلالات مفاجئة في قوى السوق.

٢- تقليص الدور الحكومي الاقتصادي وتفعيل عمل القطاع الخاص: لقد تعاظم الدور الاقتصادي الذي تمارسـه الحكومات من خلال الشـركات الحكومية التي أصـبحت تسـتعين بها لتقديم الخدمات الأسـاسـية كالكهرباء والماء والإتصـالات والبريد والنقل والتي كانت تقدمها بصـورة مباشرة وحتى وقـت قريـب من خلال الجهاز الحكومي كالوزارات والهيئات، وقد كان ذلك على حســاب القطاع الخـاص الـذي تقلص دوره وحجمـه، لـذا فإن على الحكومات الخليجية تقليص دورها الاقتصـــادي والتخلي عن الشركات الحكومية أو عن حصـصها في الشركات المساهمة العامة وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تشـجيع ودعم الإسـتثمارات الخاصـة المحلية والأجنبية وذلك لرفع كفاءة ونضـج الهياكل الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إصلاح سوق العمل (توفير الحماية للكوادر الوطنية من المنافسة الأجنبية): لعل من أكبر المشاكل التي تعاني منها دول الخليج هي مشكلة البطالة والتي تشكل عبء إجتماعي واقتصادي إضافي على الحكومات وعلى موازناتها العامة، ولعله من الغريب أن تعاني العمالة الوطنية في الخليج من هذه المشكلة، بالرغم من أن دول الخليج تستعين بالملايين من العمالة الأجنبية (بن غيث :٢٠١٥).

إن التعامل مع مشكة البطالة على أنها مشكلة اجتماعية فقط، ساهم في تفاقمها إذ أنها مشكلة اقتصادية في المقام الأول حيث تعتمد النماذج الاقتصادية تتبناها دول الخليج على القطاعات المكثفة للأيدي العاملة الرخصية التي لا تستطيع العمالة الخليجية منافستها في مقابل عدم وجود التشريعات القانونية الكافية لحماية العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية، لذا يجب الإسراع في وضع منظومة قانونية تهدف إلى حماية العالمة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وعدم فتح أي قطاع أمامها إلا في حالة عدم وجود أيدي عاملة وطنية كافية أو مؤهلة. (الابراهيم : ٢٠٠٤).

٤- تنويع مصادر الدخل من خلال تحويل النفط من مصدر للطاقة إلى مورد أولي للصناعة (بتروكيماويات): بالرغم مما يقال عن مساهمة ما يعرف بالقطاع غير النفطي في النواتج القومية الإجمالية لدول الخليج إلا أن محاولات تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على النفط لم تحقق النجاح المرجو وما تزال دول الخليج تعتمد وبدرجة مفرطة على النفط سواءَ كمورد للدخل الحكومي أو مكون في الصادرات أو كمصدر للدخل القومي وما مساهمة القطاع غير النفطي إلا مساهمة غير مباشر للنفط. (الابراهيم : ٢٠٠٤).

ولعل الفشل في محاولات التنويع يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم تركيز دول الخليج على تنمية القطاعات التي تملك فيها أفضلية نسبية تجعلها أكثر تنافسية وكفاءة من باقي الدول والذي يأتي في مقدمتها قطاع الصناعات البتروكيماوية، وبالرغم من النمو الذي شهده هذا القطاع في دول الخليج إلا أنه ما تزال مساهمته محدودة لذا وجب التركيز بالدرجة الأولى في الفترة القادمة على تنمية هذا القطاع ودعمه بالإستثمارات المالية والأيدي العاملة الوطنية المؤهلة وذلك لتحويله إلى القطاع الرائد والمحرك الرئيسي للاقتصادات الخليجية.

٥- الإصلاح السياسي (المشاركة السياسية): تعتبر المشاركة السياسية من أهم مرتكزات الحكم الرشيد الذي بدوره يعتبر من أهم متطلبات التنمية الإقتصادية، والمشاركة السياسية وتداول السلطة يستوجب وجود درجة عالية من الشفافية التي تعتبر من أهم وسائل الوقاية ضد الفساد الذي هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- العدو الأبرز للإقتصاد القوي الذي يجلب الرخاء الاقتصادي، إن جعل دول الخليج الرخاء الاقتصادي المتحصل من عوائد النفط، بديلاً للإصلاح السياسي يعتبر من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الأنظمة الخليجية إذ أنها ربطت شرعيتها بما تنفقة من أموال النفط ما يعنى أنه في حالة تراجع أسعار النفط وعائداته فإنها تفقد شرعيتها ومسوغات بقائها، لذا وجب الإسراع في وضع خطة إصلاح سياسي حقيقي يقوم على المشاركة السياسية الفاعلة للشعوب لأنها الضمانة الوحيدة للإستقرار السياسي والوئام الإجتماعي والرخاء الاقتصادي (الابراهيم : ٢٠٠٤).

المستوى الثاني: الإجراءات المشتركة:

- الإندماج الإقتصادي (في سوق العمل وأسواق رأس المال): لا شك أن للإندماجات الاقتصادية بين الدول العديد من الفوائد، لعل أهمها توسيع قاعدة السوق المحلي ما ينعكس إيجاباً على الكفاءة الإنتاجية للشركات الوطنية، والوضع في دول الخليج ليس إستثناءَ بل أن الفوائدة التي يمكن أن يجلبها الإندماج الاقتصادي بين هذه الدول قد تتجاوز الفوائد التقليدية، فبالنسبة لأهم سوقين (العمل ورأس المال) واللتان تعانيان من اختلالات جوهرية تتمثل في البطالة بالنسبة لأسواق العمل والتقلب الشديد بالنسبة للأسواق المالية فإن الإندماج يمثل أبرز سمات الحل من ناحية سوق العمل فإن فتح الإسواق الخليجية على بعضها سيؤدي إلى تراجع كبير في معدلات البطالة حيث سيتم إستيعاب فائض العمالة في الأسواق التي تعاني من فائض (السعودية وعمان) من قبل الأسواق التي تعاني من شح في العمالة (الإمارات وقطر)، أما بالنسبة لأسواق المال فإن دمج الأسواق الخليجية سيجعلها أكبر حجماً وأكثر عمقاً وإستقرارا وجاذبية للاستثمارات طويل الأجل ومن ثم يحولها من أسواق مضاربية إلى أسواق استثمار.(بن غيث :٢٠١٥).

- تفعيل العمل الخليجي المشترك: تمر دول الخليج اليوم بظروف إستثنائية، فمن ناحية تعيش المنطقة العربية حالة عدم إستقرار إستثنائية بسبب الثورات والحروب الأهلية العربية، ومن ناحية ثانية تتمدد إيران بطموحاتها الإمبراطورية بشكل مخيف في الفراغ الذي تركه سقوط العديد من أنظمة الحكم العربية، ومن ناحية ثالثة تعيش دول الخليج حالة من التشرذم بل والصراع بسبب مواقفها المتباية من نتائج الثورات العربية، وأخيراً هناك حالة التردد التي تعيشها الولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه التعامل من المستجدات في المنطقة (الابراهيم : ٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة :

إن هذه الاختلالات في المالية العامة تهدد مستقبل الاستقرار والأمن في دول مجلس التعاون، ذلك أن التدهور الاقتصادي وانخفاض مستويات الرفاهية للسكان وانتشار البطالة تمثل بيئة خصبة لانتشار الجريمة بأشكالها المختلفة وانتشار الإرهاب والتطرف الديني ونمو التنظيمات المناهضة للنظم السياسية الحاكمة، حيث ترى تلك التنظيمات أن المؤسسات الحاكمة هي المسبب الأساسي لهذه المشاكل وأن التخلص من تلك المؤسسات هو السبيل للإنقاذ والطريق نحو مستقبل أفضل لجموع الشعب، وغيرها من الدعوات الهدامة التي قد تهدد الاستقرار الأمني والسياسي الذي تنعم به مجتمعات دول الخليج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخـاتـمـة

طرأت تغيرات كبيرة على مفهوم الأمن إنطلاقاً من المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية (الواقعية - الليبرالية) والمسـتندة علي الدولة بإعتبارها وحدة التحليل الاسـاسـية، مما جعل الأمن يقتصر على مستوى الأمن الوطني.

حيث ظهرت إنتقادات شـديدة للتصور الأمني للمقاربات التقلدية من خارج المنظور التقليدي العقلاني والوضـعي، فقد تبلورت مقاربات جديدة في العلاقات الدولية (كمدرسة كوبنهاجن - البنائية - النقدية - ومـابعد الحداثة) ذات مرجعية غير تقليدية ترتكز على منهجيات مابعد الوضـعية، وأصـبحت تلك المقـاربـات غير التقليـدية للعلاقات الدولية تنبنى تصـورات جديدة للظاهرة الأمنية مبنية على البعد الإجتماعي والمعياري.

إن هـذه التغير في طبيعـة مفهوم الأمن، ترتّـب عليـه تغيّراً في طبيعـة التهـديـدات الأمنيـة، فقد ظهرت تهـديـدات أمنيـة جـديدة ذات أنماط غير تقليدية (عسـكرية)، كالتهديدات الإقتصـادية والإجتماعية والبيئية، وكذلك ظهرت تهديدات أمنية هجينة وغير تماثلية، تتميزت بكون مصادرها تختلف عن مصادر التهديدات التقليدية والتي كانت محصـورة بالدول، فالتهديدات الجديدة تأتي من فواعل دون الدولة كـالمنظمات الإرهابية والإجرامية، وأحياناً يكون مصـدرها من الطبيعة كالزلازل والبراكين، كما تتميزت التهديدات غير التقليدية بأنهاعابرة للقارات.

بالنسبة لدراسة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي، فمن الملاحظ ظهور وتزايـد أنماط جديدة من التهديدات الأمنية غير التقليدية خصـوصـاً بعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وزوالـه كتهـديـد أمني تقليدي لدول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن تهديدات جديدة إزدادت حدتها وخطورتها كتهديدات الإرهاب والذي أصبح التهديد الأمني الأول على مستوى الإقليمي والعالمي.

كما أدى بروز الطائفية السـياسـية في دول مجلس التعاون الخليجي كمشـكلة سـياسـية وأمنية وليسـت دينية واجتماعية فقط، وتشابكها مع قضايا الإرهاب مما زاد من خطورتها.

بالإضـافة الي التهديد الأمني الذي شـكّلته الإحتجاجات الشـعبية التي إجتاحت المنطقة ككل، وتشابكها مع الطائفية السياسية والإرهاب والتي زعزعت أمن دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً مملكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحرين والكويت بدرجة أقل، وأدت إلي تحول اليمن وسوريا وليبيا إلي دول فاشلة، وبالتأكيد يشكل إنتشار ظاهرة الدولة الفاشلة تهديد خطير على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وربما الأزمة اليمنية وما آلت إلية تشكّل مثالاً واضحةً على ذلك.

ومن جهة أخرى، يعتبر المشروع النووي الإيراني تهديداً أمنيّاً غير مسبوق لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتكريسها الخلل في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، بالإضافة الي التهديدات البيئة والصحية الخطيرة للمشروعات النووية الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الي إنعكاساته الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة.

وايضا من التهديدات الأمنية غير التقليدية التي عانت منها دول مجلس التعاون الخليجي، هي الإختلالات السكانية وماتفرضه من تهديدات مباشرة كإنتشار الجريمة وتهديدات غير مباشرة كتهديدات الهوية الوطنية وتعميق أزمة البطالة الوطنية، بالإضافة الي تهديد إختلالات المالية العامة والإقتصاد، بسبب الإعتماد المفرط على البترول، ومايلحق به من اهتزازات سعرية عنيفة، يترتب عليها من ازمات مالية خانقة تهدد إستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ومن الإستعراض السابق لأهم التهديدات الأمنية التي تعرض لها أمن دول مجلس التعاون الخليجي في فترة الدراسة يتضح لنا، صحة الفرضية وهي تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالتهديدات الأمنية التقليدية (حروب دولية أو وغزو خارجي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بناءاً على طبيعة المشكلة البحثية، ونظراً للتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية الخليجية ونوعية التهديدات الأمنية الجديدة، نضع بين أيادي الباحثين والمهتمين في الشأن الأمني الخليجي بعض التوصيات وهي كالتالي :

١- ضرورة تفعيل العمل الخليجي الموحد لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تهدد دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- محاربة الإرهاب الدولي تتطلب تشديد الرقابة على الأنظمة المالية لتجفيف منابع الإرهاب، ومحاربة الفكر المتطرف ونشر الوسطية والتسامح في المجتمع الخليجي، بالإضافة الى المكافحة الأمنية المتمثلة في الإتفاقية الأمنية الخليجية الموحدة والإنتربول الخليجي والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب.

٣- وضع برامج وخطط مكثفة في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الروح الوطنية والإنتماء للوطن والإبتعاد عن الطائفية السياسية.

٤- مشكلة البطالة ومايترتب عليها من آثار أمنية خطيرة، تتطلب إجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل، لحماية العمالة الخليجية وتعزيز تنافسيتها مقابل العمالة الأجنبية، ويعيد التوازن في تركيبة القوى العاملة ومن ثم التوازن في التركيبة السكانية، مما يخفف من الآثار والإنعكاسات الأمنية السلبية.

٥- تنويع مصادر الدخل الخليجي وعدم الإعتماد المفرط على البترول لتفادي الإختلالات المالية الناجمة على التغيرات السعرية.

٦- تسريع الإصلاحات السياسية نحو تعزيز المشاركة السياسية والتي تُعد من أهم مرتكزات الحكم الرشيد ومطلب رئيسي لتحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية.

٧- تقديم الدعم للقوى المعتدلة داخل الدول الفاشلة في الجوار الخليجي (اليمن - سوريا -ليبيا)، لحسم الصراعات الداخلية فيها بأسرع وقت.

٨- زيادة الإجراءات الدولية لمراقبة البرنامج النووي الإيراني لضمان عدم تحوّله الى برنامج عسكري يهدد دول المنطقة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والضغط على ايران لزيادة مستويات الأمن والسلامة المتدنّية في مشروعها النووي السلمي من ناحية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- قيام دول مجلس التعاون الخليجي في وضع خطة للإنذار المبكر للكشف عن الإشعاعات النووية في حالة وقوع حوادث في المنشآت النووية الإيرانية أو تسريبات إشعاعية.

١٠- عمل مشاريع خليجية مشتركة لتحلية المياه وانتاج الكهرباء على سواحل البحر الاحمر تكفي لتغطية احتياجاتها، فيما لو حدث تلوث نووي لمياة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

المراجع العربية:

ابراهيم، بـدر، (٢٠١٣)،النزاعـات الطـائفيـة في منطقة الخليج، في: (محمد حامد الأحمري)، مســـتقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي، (ط١)، فطر، منتدى العلاقات العربية والدولية.

العجمي، ظـافر محمـد (٢٠١٥أ) تحـديـدات الخليج ٢٠١٦، الارهـاب يكرر تقديم اوراق اعتماد جديدة للشباب، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، دبي (عدد ٢١).

علي، لويسيـــ (٢٠١٢) اليـات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي والممارســـات الدولية الانفرادية، الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزر.

الابراهيم، يوســـف حمد، (٢٠٠٤)، إصـــلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون - مدخل اقتصـــادي وســـياسي، في: على خليفة الكواري (محرر)، نحو إصـــلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منتدى التنمية، اللقاء السنوي ٢٥، (ط١) الكويت : دار قرطاس للنشر

ابوزيد، أحمد محمد، (٢٠١٠)، كينيث والتز : خمسـون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩) دراسة إستكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (عدد ٢٧)

ابوزيـد، احمـد محمـد ، (٢٠١٢)، نظريـات العلاقـات الـدوليـة: عرض تحليلي، المجلـة العربيـة للعلوم السياسية، المجلد ٩ (العدد ٣٦)

أبوزيـد، احمـد محمد،(٢٠١٤) داعش والخليج: إرهاب وتهديدات متشـــابكة، الامارات، معهد العربية للدرسات، http://studies.alarabiya.net

احمد، حسن الحاج علي،(٢٠٠٦)، العالم المصنوع - دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، السودان، هيئة الأعمال الفكرية، مجلة افكار جديدة، (عدد ١٦).

الأزدي، احمد، (٢٠١٥)، الطائفية السياسية والارهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، في (مسيرة التعاون الخليجي، التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية)، قطر، مركز الجزيرة للدراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأسرج، حسين، عبدالمطلب، (٢٠١٤)، اشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، https://mpra.ub.uni-muenchen.de/٥٤٦٠٠/١/MPRA_paper_٥٤٦٠٠.pdf

الأسطل، كمال، (٢٠١١)، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي - جزء أول، www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=١٠٠

إسماعيل، راشد أحمد، (٢٠١٤)، سياسة بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية (البحرين نموجاً)، بيروت، المجلة العربية العلوم السياسية، العدد (٤٣-٤٤)، صيف – خريف

إمام، بن عمار، (٢٠٠٨)، الحروب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي -دراسة حالة العراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة

أمنية، مصطفى دلة، (٢٠١٣)، الدراسات الأمنية النقدية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر

أنور، مالك ، (٢٠١٥)، الازدواجية الإيرانية مع الثورات العربية (٢)،الخليج أونلاين http://klj.onl/ZRTfBs

باوتشر، دايفد، (٢٠١٣) النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون، (ط١)، بيروت :المنظمة العربية للترجمة

بخوش، مصطفي، (٢٠٠٦)، مضامين ومدلولات والتحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، عدد (٣)

بدوي، محمد طه، (١٩٧٢)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية،بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر

برقوق، امحند، (٢٠٠٧)،محاضرات غير منشورة لطلبة ماجستير العلاقات الدولية و الأمن الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بروان، كريس، (٢٠٠٤)، تفهم العلاقات الدولية ترجمة مركز الخليج للأبحاث،، دبي: مركز الخليج للأبحاث

البقلي، أحمد عبد العزيز أحمد، (٢٠١٦) ، التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الكويت)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان (٧٤-٧٥) ربيع - صيف .

بن عنتر، عبد النور، (٢٠٠٢)، الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي، مجلة شؤون الأوسط، (عدد ١٠٧)

بن عنتر،عبد النور،(٢٠٠٥)، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٠

بن عنتر،عبد النور،(٢٠١٤)،تهديدات هجينة، مجلة العربي الجديد www.alaraby.co.uk/opinion/

بن عيسي ـ محسن بن العجمي، (٢٠١١)، الأمن و التنمية، (ط١)، السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

بن غيث ، (٢٠١٥)، دول الخليج وسوق النفط المسارات المستقبلة والبدائل ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاسترتيجية ، ٩ مايو rawabetcenter.com/archives/٧٢٤٨

بوزنادة، معمر، (١٩٩٢)، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، (ط١)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بوعامود، محمد سعد ، (٢٠١٣) المفهوم العام للأمن، مركز الاعلام الامني - منشورة على موقع وزارة الداخلية، مملكة البحرين https://www.policemc.gov.bh/

بولبنان، زين الدين، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني ، بدون تاريخ، منشورة إلكتروني على

الصفحة www.drive.google.com/open?id=٠BynQND٢ft١s٣SHY٣dy١kNGxvcDg

بيليس،جون، وستيف سميث، (٢٠٠٤)، عولمة السياسة العالمية، (ط١عربية)، دبي، ترجمة مركز الخليج للأبحاث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركي ، فهد ، (٢٠١٥) ، اصلاح اختلالات سوق العمل مدخل للاصلاح الاقتصادي ، جريدة الجريدة الكوينية ، ٣-٢-٢٠١٥ ، http://www.aljarida.com/articles/١٤٦٢٣١٢٤١٣٦٦٢١٣١٣٠٠/

توفيق، حكيمي،(٢٠٠٨)، الحوار النيوواقعي -النيولبرإلى حول مضامين الصعود الصيني، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية

تيري، ديبيل، (٢٠٠٩)، استراتيجية الشؤون الخارجية -منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، بيروت، دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن آل راشد آل مكتوم

جريدة أخبار الخليج،(٢٠١٣)، مجلس التعاون الخليجي وإعادة بناء النظام الإقليمي العربي، البحرين، www.akhbar-alkhaleej.com/١٢٣٧٤/article_touch/٥٩١٧.html

جريدة البيان الإماراتية، (٢٠٠٨)، العمالة الوافدة في دول «التعاون».. المشكلة والحلول، www.google.com/amp/www.albayan.ae/opinions/under-the-microscope/٢٠٠٨-١٠-٠٤-١,٦٧٨٤٣٦%٣Fot%٣Dot.AMPPageLayout

جريدة الاقتصادية السعودية،(٢٠١٦) سوق العمل في دول الخليج تشهد استقرارا في ٢٠١٦ والبطالة عند ٤,٦ %، www.aleqt.com/٢٠١٦/٠١/٢١/article_١٠٢٣٤١٨.html

جريدة السياسية الكويتية، (٢٠١٦)، مفاعل بوشهر الإيراني خطر دائم يفتقد معايير الأمان النووي، عدد (١٧١٣٢)، www.al-seyassah.com

جريدة الشرق الأوسط، (٢٠١٥)، الإرهاب والأمن الإقليمي الخليجي.. نحو تجديد التحالفات الدولية عدد(١٣٣١٣)

الجزيرة نت، (٢٠١٥)، أهم المواقف الدولية من الاتفاق النووي مع إيران، على الرابط www.aljazeera.net

جندلي، عبدالناصر الدين، (٢٠٠٥)، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جندلي، عبد الناصر،(٢٠٠٧)، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (ط١)، الجزائر: دار الخلدونية

حتى، ناصيف يوسف،(١٩٨٥)، نظريات في العلاقات الدولية، (ط١)بيروت:دار الكتاب العربي

حجاج، قاسم، (٢٠١٤)،التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية،ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، الجزائر، ورقلة، ١٢-١٣ نوفمبر

الحربي، سليمان عبد الله،(٢٠٠٨)، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩)

حسن، احمد محمد محمود ، (٢٠١٧)، دورالمملكة العربية السعودية فى مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de/?p=٤٤٧٣٧

حسن، وجدان فالح،(٢٠١٤)، البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي مجلد٤٢، العدد(١-٢)

حمدوش رياض،(٢٠٠٣)، نظرية العلاقات الدولية، محاضرة ملقاة على سنة رابعة علاقات دولية، جامعة قسنطينة.

حمدوش، رياض،(٢٠٠٨)، تطور الأمن والدارسات الأمنية في منظوارت العلاقات الدولية، الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٩ و ٣٠ ابريل.

الحياني، حاتم حمادي حسن (٢٠١٣)، مصادر تهديد الأمن الوطني ووسائل حمايته، الامارات، الموقع الاكتروني كلية القيادة والاركان المشتركة،

http://www.jcsc.milnet.ae/Pages/ArticleDetaillsTabbed.aspx?ArticleID=٣٥&CategoryID=١&WriterID=٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاطر، خالد بن راشـــد، (٢٠١٥)، تحديات انهيار أســـعار النفط والتنويع الإقتصـــادي في دول مجلس التعاون، قطر، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات

http://www.dohainstitute.org/file/Get/a٩c٩٥ddc-٠a٥٨-٤٦٣f-b٥٨٨-٤aa٦٠٠٩bc٢d٩.pdf

الخريف، رشود بن محمد،(٢٠٠٩)، الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي: الحلول والمواجهة، ورقـة مقـدمـة في مؤتمر العربي للســـكـان والتنميـة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ١٨-٢٠ مايو ٢٠٠٩م الدوحة – قطر،منشورة على موقع جامعة الملك سعود http://faculty.ksu.edu.sa

خلاصي، خليدة كعســـيس ، (٢٠١٤)، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المســـتقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٢١)

خلجي، مهدي، (٢٠١١)، تخبط ســياســة إيران تجاه البحرين، تحليل ســياســات، قطر،معهد واشــنطن www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-policy-confusion-about-bahrain

ســامية، ربيعي،(٢٠٠٨)، آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسـيا، رسـالة مقدمة لنيل شــهادة الماجســتير في العلوم الســياســية والعلاقات الدولية،الجزائر، جامعة منتوري كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

سـلامة، معتز، (٢٠١٣)، تهديدات مستجدة:دورة الحروب المحتملة" في الخليج، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، الاهرام hwww.siyassa.org.eg/NewsQ/٢٨٩٢.aspx

سليم، السيد، محمد، تحليـل السياسـة الخارجيـة، (ط٢)القاهرة: مكتبة النهضة

ســليم، قســوم، (٢٠١٠)،الإتجاهات الجديدة في الدارســات الأمنية، دارســة في تطور مفهوم الأمن، عبر منظورات العلاقات الدولية، مذكرة ماجســتير في العلوم الســياســية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

ســياســات عربية، (٢٩١٥)، مراجعة لتقرير: الشـراكة الإسـتراتيجية العربية - الأميركية والتوازن الأمني المتغير في الخليج: أنتوني كوردسمان ، العدد (١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-السيف، توفيق، (٢٠٠٨)، المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي، مركز الخليج لسياسات التنمية، نقلاً عن مجلة الكلمة، ١٤ - ٦ -
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=artic.٢٠٠٨le&id=١٧٧:٢٠١١-٠٧-٢٠-٢١-٢٩-٤٥&catid=١٤٥:٢٠١١-٠٤-٠٩-٠٧-٤٧-٠٤

شبانة، غسان، (٢٠١٥) عملية عاصفة الحزم: الاهداف والمخاطر، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٥/٠٤/٢٠١٥٤٢٢٩٤٠٢٠٨٧٢٩٩٦.html

شبيبي، لخميسي(٢٠٠٩)، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدولة العربية فترة مابعد الحرب الباردة (١٩٩١م - ٢٠٠٨م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية

شركة الخبير المالية، (٢٠١٤)، تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية

www.jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/٢٤٧١.pdf

شفيق، نوران، (٢٠١٦)، تقرير عن: ندوة الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٧ يناير
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_٤٤٧_nouran_chafiq.pdf

الشهابي عمر(٢٠١٦)، الخلل السكاني، في عمر الشهابي، ومحمود المحمود ومحمد الدوسري (محررون)، في الثابت المتحول ٢٠١٦: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية

شهرزاد، أدمام،(٢٠١٣)، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، (العدد١)،

صالح، وهيبي، (٢٠٠١)، قضايا عالمية معاصرة،(ط١)، دمشق: دار الفكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صـحيفة العرب اللندنية، (٢٠١٤)، أمن دول الخليج العربي من أمن اليمن واسـتقراره، العدد (٩٥٤٥)
http://alarabonline.org/?id=٢١٥٤٥

صـحيفة عـربي٢١، (٢٠١٤)، ردود فـعـل خـلـيـجـيـة عـلى اتـفـاق الـنـووي الإيراني، http://m.arabi٢١.com/story/٨٤٥١٩٦

صـقر، أمل، (٢٠١٤)، العوامل الأربعة : معوقات نشـوب حرب مذهبية شـاملة من الشرـق الأوسـط، المستقبل للابحاث والدراسات.

الصـواني، يوسـف محمد ، (٢٠١٣)، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصـلاح المؤسـسـات الى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٤١٦)

دان، تيم ،وأخرون، (٢٠١٦)، نظريـات العلاقـات الـدوليـة: التخصـص والتنوع، ترجمـة ديما الخضرـا، (ط١)،قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

دن، تيموثي، (٢٠٠٤)، الليبرالية، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي

دورتي، جيمس، روبرت بالسـتغراف، (١٩٨٤)، النظريات المتضـاربة في العلاقات الدولية، (ط١)،ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع

الدسـوقي، أيمن إبراهيم ، معضـلة الاسـتقرار في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٤، نيسان ٢٠١٥

ديـاب، أحمـد،(٢٠١٥)، أبعاد المواقف الدولية من التحالف العربي في اليمن، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٢)

راشـد، سامح،(٢٠١٥)، استقواء إيراني واستقطاب إقليمي: التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي : التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي، مجلة شؤون عربية، عدد(١٦٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرشـدان، عبدالفتاح علي سـالم،(٢٠١٤)، الأمن الخليجي مصادر التهديدات واستراتيجية الحماية، (ط١)، قطر، مركز الجزيرة للدراسات

رفعـــت، سعـيد،(٢٠١٦)، التطورات الإقليمية والدولية وتداعياتها على ديناميكية الوضع العربي ، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٢)

ريان، محمد سـعيد، (٢٠٠٥)، الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسـلام، السـياسي، القاهرة، (ط١)، القاهرة : مركز الحضارة العربية

الزبيدي، فوزي حسن، (٢٠١٥)، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي، مجلة رؤى استراتيجية، (العدد١١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي

زقـاغ، عـادل، (٢٠١٣)، إعـادة صـــيـاغـة مفهوم الأمن برنـامج البحـث في الأمن المجتمعي، صـــفحـة الإكترونية boulemkahel.yolasite.com

زكريـا، فريـد،(١٩٩٩)، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضـــا خليفة، (ط١)، القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر

عالم، أمل،(٢٠١٥)، الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٥/٠٦/٢٠١٥٦٢٥٨١٩٤٢٦٣٤٩٠٢.html

عبدالحي، وليد، (١٩٩٤)، تحول المسلمـــــات في نظـــريات العلاقـــات الدولية، (ط١)، الجزائر:مؤسسة الشروق للإعلام والنشر

عبـدالعزيز، اشرف، (٢٠١٤)،الخطر الطائفي: الارتداءات المحتملة لتنظيم داعش على دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، www.siyassa.org.eg

عبـدالغفـار، فاروق عبدالغفار، (٢٠١٥)، إنخفاض اســعار النفط والتنويع الاقتصـــادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية منشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبـدالقـادر، عبـد العالي،(٢٠٠٩)، نظريات العلاقات الدولية ، محاضرات غير منشـــورة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عبـدالمطلـب، ممـدوح عبـدالحميد، (٢٠١٤)، قراءة في كتاب التركيبة الســكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لـــ سـعد الشـهري، مجلة الفكر الشرـطي، الامارات، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، المجلد ٢٣ العدد(٣)

العتيبي، منصور حسن، (٢٠٠٨)، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩ - ٢٠٠٠) دبي: مركز الخليج للأبحاث

العجمي، اسماء ،(٢٠١٣)، الملف النووي الإيراني ' مفاعل بوشهـــر ، الكويت، مجلس الامة،ادارة البحوث والدراسات، http://www.kna.kw/research/boshhr

العجمي، ظـافر محمـد، (ب ٢٠١٥)، موقف دول الخليج من التطورات الراهنـة في اليمن، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

العجمي، ظافر محمد، (٢٠١٧)، الخليجيون والإرهاب:الأكثر مكافحة، والأكثر تضرـــرا،وأكثر من نســـيت جهودهم، جريدة كل الوطن السعودية،٣ ابريل.

عديلة، محمد الطاهر، (٢٠٠٥)، اهمية العوامل الشـخصـية في السـياسـية الخارجية الجزائرية (١٩٩٩-٢٠٠٤)، اطروحة مقدمة لنيل شـهادة الماجسـتير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة قسنطينه، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

عـديلـة، محمـد الطـاهر،(٢٠١٦)، الجـدل اليبرالي/ الواقعي حول دور الإعتماد المتبـادل في التعـاون الدولي،مجلة دفاتر السياسة والقانون،الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (عدد١٥)

عديلة، محمد الطاهر، (٢٠١٥)، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراســة في المنطلقات والأســس، أطروحة مقدمة لنيل شــهادة الدكتوراه في العلوم الســياســية والعلاقات الدولية، الجزائر،جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقيل، وصفي محمد،(٢٠١٥)، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية، الجامعة الاردنية، المجلد ٤٢، (العدد١).

علو، احمد، (٢٠١٥)، الحرب الهجينة (HYBRID WARFARE) قتال بأرواح الآخرين وبأموالهم ، لبنان، مجلة الجيش، (العدد ٣٦٥) www.lebarmy.gov.lb/ar

على، جمال سلامة ، (٢٠١٢)، الواقعية السياسية في عالم متغير، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد(٣٠)

العلي، سحر باقر،(٢٠١٣) ، أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الإقتصادي، أطروحة لنيل الماجستير في العلوم السياسية،كلية الدراسات العليا جامعة الكويت

عودة، جهاد،(٢٠٠٥)، النظام الدولي، نظريات و إشكاليات، (ط١)، مصر :دار الهدى للنشر والتوزيع

عيد، محمد بدري، (٢٠١٥-ب)، مستقبل العلاقات الخليجية-الايرانية بعد الأتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات.

عيد، محمد بدري، (٢٠١٥-ت)، داعش وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم، قطر مركز الجزيرة
للدراسات www.studies.aljazeera.net/mritems/Documents/٢٠١٥/٧/٨/٢٠١٥٧٨١١٣٣٥
٥٢٥٧٧٣٤Daash-security-Gulf.pdf

عيد، محمد بدري،(٢٠١٥-أ)، أمن الخليج في عام ٢٠١٥: الإدراك والخطاب والسلوك السياسي، قطر، مركز الحزيزة للدراسات
www.studies.aljazeera.net/mritems/Documents/٢٠١٥/١٢/٢٢/٢٠١٥١٢٢٢١٠٢٤٥٦٧٧
٨٧٣٤Gulf%٢٠Security.pdf

الغامدي، سعيد بن محمد وآخرون،(١٤٢٩هـ)، الأمن الوطني، (ط١)، السعودية: كلية الملك فهد الأمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غدار، حنين،(٢٠١٧)، إدراك البُعد الشيعي للإرهاب ، مراجعة الدراسات الأمنية لجامعة جورج تاون، فبراير، قطر
www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Ghaddar٢٠١٧٠٢٢٨-GeorgetownSecurityStudies_١.pdf

غريفيثس، مارتن، وتيري اوكالاهان، (٢٠٠٢)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ط١)، دبي: مركز الخليج الأبحاث

غيوم، اكزافييه (٢٠٠١)، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي

فرج، انور محمد، (٢٠٠٧)، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (ط١)، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية

فريق الأزمات العربي، (٢٠١٥) ، الأردن، مركزدراسات الشرق الاوسط، (العدد ٨) http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/٨.pdf

القحطاني، علي بن حسين،(٢٠١١)، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية -دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٤٨ (العدد٢)

قوجيلي،سيد أحمد،(٢٠١١)، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر

قوجيلي، سيد احمد،(٢٠١٤)، الدراسات الأمنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن،(ط. ١)،الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية

قوي، بوحنية، (٢٠١٥)، السياسة الخليجية الموحدة في اطار التهديدات الامنية، في الفرص والتحديات في ودول مجلس الخليج العربي، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث

كشك، أشرف محمد (٢٠١٥)، الاتفاق الإطاري بشأن البرامج النووية الإيرانية: المضامين، التداعيات، الخيارات الخليجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة www.derasat.org.bh

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كشـــك، أشرف محمد، (٢٠١٦)، الســـياســـات الايرانية تجاة دول مجلس التعاون بعد الإتفاق النووي : المضـــامين والانعكســـات الاقليميـة، مركز البحرين للـدراســـات الاســـتراتيجيـة والـدوليـة والطاقة، www.derasat.org.bh

كميـل، محمود شـــوقي مصـــطفى، (١٩٨٥)، الأمن القومي والأمن الجماعي الـدولي،(ط١) القاهرة:دار النهضة العربية

الكواري، علي (٢٠٠٤) "إصـــلاح الخلـل في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة منشـــورة اكترونياً، www.arabrenewal.com

لعور، راضـــية (٢٠١١)، اثر البعد الأمني على العلاقات الأوروومغاربية، مذكرة ماجســـتير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

المانع ، صالح عبدالرحمن، (٢٠١٥)، منطقة الخليج العربي.. وتداعيات الاتفاق النووي، الامارات، جريدة الاتحاد www.alittihad.ae/mobile/wajhatdetails.php?id=٨٦٣٦٦

مجلـة درع الوطن، (٢٠١٦)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: انجازات وتحديات، الامارات، ١٣-٧-٢٠١٦ www.nationshield.ae

مجلة ســياســات عربية(٢٠١٥)، عرض تقرير الشـراكة الاســتراتيجية العربية الامريكية والتوازن الامني المتغير في الخليج ، انتوني كروردسمان، (العدد١٧)

محمـد عز العرب،(٢٠١٤)، التـداعيـات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، www.ncmes.org/en/node/١٦٧

المركز القومي لدراســات الشرــق الأوســط، (٢٠١٣) حلقة نقاشــية "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية " القاهرة http://ncmes.org/ar/events/١٦٩

مرســـي، مصطفــى عــبد العــزيز، (٢٠١٥)، عاصفة الحزم ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصري، خالد،(٢٠١٢)، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠ (العدد ٢)

المشاقبة، أمين، وسعد شاكر شبلي،(٢٠١٢)،التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمان :،دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع

المشهداني، بان علي حسين، (٢٠١٣)، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي التحديات والحلول، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد (٢٤)

مصباح، عامر،(٢٠٠٢)، نظريات التحليل الإستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب العربي.

المصري، خالد، (٢٠١٤)، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية -دراسة نقدية للنظريات الوضعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، (العدد ١).

مطر، جميل وهلال، علي الدين، (١٩٩٩)، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية"، (ط٢)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٩١)، العلاقات السياسية الدولية دارسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية

منشاوي، إبراهيم، و عبد التواب، إبراهيم، (٢٠١٤)، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، http://www.acrseg.org/١٧٣٨٩

مورافسيك، آندري، (٢٠٠٧)، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي، ترجمة عادل زقاغ www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/٣٠٤٠.html

نزاري، صفية،(٢٠١١)، الأمن الثقافي في منطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة :دارسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النعيمي، احمد نوري،(٢٠١٢) البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٦)

هافينغتون بوست، (٢٠١٥)، كيف تبدو السُّعودية «وحيدةً» بعد الاتفاق النووي؟،

http://m.huffpost.com/ar/entry/٧٨٥٦٥٣٨

الهيثي، صبري فارس، (٢٠٠٩)، الجغارفيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، (ط ١)، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع

هونرباوم، إيريك،(٢٠٠٩)، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: اكرم حمدان ونزهت طيب، (ط١)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،

وادي، عبدالحكيم سليمان، (٢٠١٤)، الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية. الأسباب والمبررات، أمد للأعلام، www.amad.ps/ar/Details/١٣٠٠٩

ورداني، يوسف، (٢٠١٤)، مسارات قلقة: السياسات الخليجية في التعامل مع الشباب (١-٢)، المركز العربي للبحوث والدرسات http://www.acrseg.org

وندت، أكسندر، (٢٠٠٦)،النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبدالله جبر صالح العتيبي، الرياض، دار جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.

وولت، ستيفن، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، بدون تاريخ، نقلا عن موقع: www.boulemkahel.yolasite.com

ياماموريا،تاكايوكي، (٢٠٠٨) مفهوم الأمن العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاع. www.geocities.co

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية :

Andrew Bradley Phillips (٢٠٠٧) **«Constructivism», in Martin Griffiths (ed.) International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction,** (London: Routledge, First Edition), p ٦١.

Baylis,Jhon , and Steve Smith, (٢٠٠١),**The globalization of world politics: An Introduction to International Relation**, ٢nd ed.(New York: Oxford University Press.

Bilgin,Pinar ,(٢٠٠٨),Critical Theory,In Paul D. Williams (ed.), **Security Studies :An Introduction,** New York : Routledge

Booth,Ken , (٢٠٠٧)**theory of world security,** New York : Cambridge university press USA

Buzan,Barry ,(١٩٩١),New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, **International Affairs** ٦٧(٣)

buzan,Barry ,(١٩٩٨),'security, the state, the new world order, and beyond, In Ronnie D. Lipschutz (ed.), **On Security** New York: Colombia University Press

Buzan,Barry , (١٩٩٧), Rethinking Security after the Cold War,**Cooperation and Conflict** ,Vol.٣٢, (No.١)

Buzan,Barry , and Ole Waever, (٢٠٠٣), **Regions and Powers: The Structure of International Security** ,Cambridge: Cambridge University Press

Buzan, Barry, & lene Hansen , (٢٠١٤),**The Evolution of International Security Studies,** USA , Cambridge University Press,

Campbell, David , and Michael Dillon,(١٩٩٣),**The Political Subject of Violence** , Manchester: Manchester University Press

Case collective,(٢٠٠٦),Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto, **Security Dialogue**,Vol. ٣٧, (No. ٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Derian,James Der ,(١٩٩٨),The Value of Security: Hobbes, Marx,Nietzsche, and Baudrillard,in:Ronnie D. Lipschutz(ed), **On Security** ,New York: Columbia

Devetack,Richard,(٢٠٠٥), Postmodernism, in Burchill, Scott et , **Theories of International Relations,** ٣rd ed,New York: Palgrave Macmillan

Gilpin, Robert G.,(١٩٨٦),The Richness of The Tradition of Political Realism, in Robert O.Keohane (ed), **Neorealism and its critics ,**New york: Columbia University Press

Hopf,Ted ,(١٩٩٨),The Promise of Constructivism in International Relations Theory, **International Security** ,vol. ٢٣. (No.١)

Mcsweeney, Bill , (٢٠٠٤) ,**Security, Identity and Interests: A sociology of international relations,** United Kingdom : Cambridge University press**.**

Mearsheimer,John ,(٢٠٠١),**The Tragedy of Great Power Politics,** New York,. WWW.Norton, ٢٠٠١

Moravcsik, Andrew ,(١٩٩٧),Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, **International Organization,** ٥١, (٤)

Pfanner,Toni ,(٢٠٠٥), Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action, **International Review of the Red Cross**, V٨٧,(N٨٧٥)

Rose, Gedeon , (١٩٩٨), Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, **World Politics,** Vol.٥١, (No.٠١)

Robert M.A. Crawford, (٢٠٠٠) **Idealism and Realism In International Relations: Beyond the Discipline,** (London: Routledge, First Edition, p ٠١.

Saches, Stephen ,(٢٠١٥),**the Change of the definition to The Security.** look at the cite www.stevesachs.com/papers/paper_security.html

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Smith,Steve ,(٢٠٠٦),The concept of Security in a **globalizing world, in: Robert G. Patman, Globalization and Conflict:** National Security in a New Strategic Era, London and New York, Routledge

Stone,Marianne ,(٢٠٠٩),Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis,Security Discussion Papers Series١, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp٣.pdf

Taureck, Rita,(٢٠٠٦),Securitization theory and securitization studies, **Journal of International Relations and Development** Vol.٩ (No.١)

Waltz, Kenneth N., (٢٠٠٠), Structural Realism After the Cold War, **International Security**, Vol. ٢٥,(No.١)

Williams, Paul, D (٢٠٠٨), **SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION,** londnon & new york , routledge.

Zehfuss,Maja ,(٢٠٠٣),Forget September ١١, **Third World Quarterly,** Vol. ٢٤,(No. ٣)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Non-Traditional Security Threats and The Security Of The Gulf Cooperation Council GCC Countries (٢٠٠٣-٢٠١٦)

Preparation
Adel A. Almutairi
Supervision
Dr Ahed AL – Mashakba

Abstract

This study aimed to understand the concept of security and its development in accordance with the approaches of international relations, and to know the nature of the traditional and non-traditional security threats that threaten national, regional and international security, analyze the sources of non-conventional security threats at different levels faced by the GCC countries and identify Gulf policies in the face of unconventional security threats. to her.

The study relied on several approaches, the comparative approach and the system analysis methodology, to answer the central question: What are the effects of unconventional security threats on the security of the GCC?

Among the most important findings of the study are the following: The GCC countries are exposed to a range of new security threats, which are characterized as unconventional, such as the threats of political sectarianism, terrorism, demographic and economic imbalances, as well as threats of the Iranian nuclear

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

project in terms of its impact on the balance of power and its environmental impacts from another side.

The study also found a difference in the concept of security between approaches to international relations.

In light of the results of the study, it recommended that GCC countries adopt new security strategies that take into consideration the change in the nature of security threats according to non-conventional security approaches in international relations, which were discussed in the study.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com